مصطفى بدري

الرؤية السياسية

من خلال رسالتي

*محمد بيرم الخامس

مصطفى فاضل باشا

الدار التونسية للنشر

سلسلة يشرف عليها
كمال عمران

هذه السلسلة تصدر
بالتعاون مع وزارة الثقافة

مصطفى بدري

الرؤية السياسية
من خلال رسالتي

*محمد بيرم الخامس
«ملاحظات سياسية عن التنظيمات اللازمة للدولة العلية»

*مصطفى فاضل باشا
«من أمير إلى سلطان»

الدار التونسية للنشر

ISBN 9973 - 12 - 140 - 6
9973 - 12 - 243 - 7

الإهداء

إلى الرئيس المصلح

زين العابدين بن علي

عرفانا وإخلاصا

تمهيد

لما كان البحث العلمي عنصرا أساسيا للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، نرى أن الدول المتقدمة تعتمد على الجامعات في إجراء البحوث الضرورية لحل المشكليات ومعالجة المعضلات التي تتعرض سبل نموها وارتقائها. فالبحث العلمي هو العمود الفقري للجامعات العريقة. وما تطور المجتمعات الراقية سوى نتاج للتفاعل المثمر بين مختلف العناصر المادية والعلمية والإدارة الصادقة في الدفع الحقيقي نحو الرقي. ولا يحصل ذلك قطعا إلا بدرك المعارف واستخدامها بما هو كفيل بتحقيق الجدوى.

ومن الخطإ الخفي الاعتقاد بأن العلم قائم بذاته. والقول بجواز الفصل بينه وبين تبعاته، انحراف بأصوله الجميمة النابعة من الشعور بالحاجة إلى اكتسابه وذهول عن مراميه الطموحة نحو المنشود. ونحن نتساءل عن جدوى علم لا نسعى إلى سبر أغواره ولا نفع من ورائه؟ إذ أن علما بلا عمل كقول بلا فعل يطوي الأجل ويقتل الأمل. وهذا ما يجعلنا نؤكد أن البحث العلمي يجب أن يرتبط بمشاكل المجتمع الذي عنه يصدر وأن يحاول الإجابة عن المشاكل الملحة التي تطرح.

وما من شك في أن الحداثة أضحت أكثر المفاهيم والمصطلحات دورانا في الخطاب العربي المعاصر بشكل يوحي أن لا حداثة في تاريخ الفكر البشري من قبل، علاوة على أن تكون في تاريخ الفكر العربي الإسلامي. الأمر الذي ألبس المفهوم ضبابية ووسّع حقله الدلالي بل نوّعه إلى حد الغموض والفوضى فالتعمية. ونحن نوقن أن للعرب كما لجميع الأمم والثقافات الحية حداثة، بل حداثات ساهمت فيها بنصيب يزيد في مراحل ويضمر في أخرى، وما كانوا

منقطعين عنها. وهذا راجع إلى مفهومها الأصلي بما هي إبداع وتفاعل مستمر بين الواقع الموجود والطموحات المطردة نحو الأفضل المنشود.

ذلك أن الحداثة بالتقدم، فعل تراكم وإضافة وليس فعل قطع وانقطاع. وهذه الإضافة لا تكون إلا بدرك الماضي واستقرائه والبحث في جوهره الحيوي الخلاق، لا لإعادة انتاجه وإنما لتلمّس الروح الإبداعية للأمم التي أنتجته. وبهذا نحفظ التواصل مع الماضي دون تكرار له لنعيش حاضرنا دون انبتات.

ونحن على وعي تام بأن الحداثة كما نعيشها في هذا العصر الجديد منذ الثورة الصناعية، تختلف عن الحداثات السابقة في تاريخ البشرية، فإذا كانت الحداثات قديما تجديدا فهي اليوم فِعْلٌ إنسوي ضارب في العلمنة.

وفي هذا الإطار، يندرج اهتمامنا بالفكر السياسي عند بعض مفكري الحداثة في القرن XIX باعتباره الحصيلة الثقافية المولدة للفكر الإصلاحي. عسانا بذلك نستجلي غموضا ناتجا عن تبيّن مساهمة الفكر العربي الإسلامي في

بلورة آفاق مجتمع حديث، ونتلمس طريقا لا يقوم على البتر واستقدام نموذج خارجي وإنما يقوم على التشذيب والإضافة.

ولا مراء في أن كل فكر إصلاحي هو جماع تفاعل ثقافي واجتماعي خصيب متنوع.

المقدمة

1- التعريف بالموضوع وشرح أسباب اختياره:

إن التركيز على الأقطاب أمثال خير الدين باشا في تونس والطهطاوي[1] في مصر أو الأمير عبد القادر في الجزائر[2] من

---

(1) الطهطاوي (رفاعه بن رافع) ولد بطهطا سنة 1801 وتوفي بالقاهرة سنة 1873 من رواد نهضة مصر الفكرية، تعلم بالأزهر ثم سافر الى فرنسا ولما عاد الى وطنه أسس مدرسة الألسن وأنشأ جريدة «الوقائع»، وله العديد من المؤلفات والترجمات.

(2) عبد القادر الجزائري: (بن محيي الدين) أمير عربي ولد ببسكرة سنة 1808 وتوفي بدمشق سنة 1883 قام بتنظيم الحركة الوطنية لمقاومة الاحتلال الفرنسي من 1832 حتى 1847 وهو مفكر وشاعر.

بين ثلة المصلحين في العالم الاسلامي العربي الحديث كان، ولا ريب، على حساب الكثير من رجال الاصلاح عصرذاك في الشرق والغرب، الأمر الذي تسبب في خلق الفراغ الذي أحدث شرخاً في أسلوب التعامل مع الفكر النهضوي للقرن التاسع عشر وجعل الكثير من الباحثين يذهل بعض الشيء عن محمد بيرم الخامس ومصطفى فاضل باشا وغيرهما من رموز الفكر الاصلاحي السياسي والاجتماعي[3].

لذلك فلا مندوحة من اعادة القراءة فيما كتب هؤلاء لالقاء الأضواء على أهم التفاعلات التي أسهمت في تطعيم هذا الفكر الاصلاحي، لا في ضوء القطب والفلك المحيط كخير الدين في تونس والطهطاوي في مصر ومن حولهم ثلة المصلحين. وإنما ينبغي البحث عن خصوصية كل علم من هذه الاعلام في حدودها وفي آفاقها لمعرفة وفهم مشكلية كبرى مازلنا نعيشها الى الآن وهي: لماذا لا نبني على ذلك الفكر الاصلاحي ما به نجني اليوم ثمار النهضة التي

---

(3) لا نغفل عن الدراسات الجادة من قبيل ما قام به الأساتذة أحمد عبد السلام، البشير التليلي، علي الشنوفي، توفيق العيادي... ولكن الحاجة مازالت تدعو الى الدراسات الحضارية المتعددة عن رواد الفكر في القرن 19 م.

على أساسها تعلو الأمم وتسود الشعوب وتزهو الحضارة؟

وهذا البحث ليس موضوعاً للحديث عن مختلف التيارات الاصلاحية في الشرق والغرب في تلك الفترة الدقيقة وانما يهدف بالذات الى استكشاف الرؤية السياسية من خلال رسالتي محمد بيرم الخامس ومصطفى فاضل باشا الى السلطان العثماني.

والحق أن محمد بيرم الخامس، لم يشتهر كغيره مثل خير الدين باشا وأحمد بن أبي ضياف، ولم تدرس من مصنفاته سوى "صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار" وبعض رسائله، ولم يعرف عنه غير فكره الاصلاحي السياسي والاجتماعي، رغم أنه فقيه جليل ومفكر محنك تمثل جميع تيارات عصره وعاين من خلال رحلاته أحوال الغرب العجيبة وخبر في أوطان ملته شؤون الناس ومشاغلهم. فصاغ آراءه الشرعية والسياسية مرتكناً على تجربته الثرية واطّلاعه الواسع.

ولئن بدا محمد بيرم الخامس طُلعة فيما كتب، فلقد كان الغبن عليه مسلطاً رغم الدور الجليل الذي ما انفكت الجامعة التونسية تقوم به للتعريف بالإرث الوطني وبرجالات الفكر والاصلاح عبر العصور حتى لا تدع حلقة غامضة أو مفقودة في تاريخ الفكر بالبلاد التونسية الا وتناولتها بالبحث لتزيح

عنها غبار النسيان وآثار الغبن.

أما مصطفى فاضل باشا – وهو حفيد محمد علي فقد كان ابن محمد ورجل سياسة وسلطة تقلب في مناصب سياسية هامة واضطلع بالوزارة فترة من الزمن الى أن تم عزله بسبب ما اشتهر به من مواقف اصلاحية جريئة أيقظت نقمة السلطان وسخطه وحكمت عليه بالتغريب ومفارقة الأوطان، اذ التجأ في النهاية الى فرنسا وأقام في عاصمتها "باريس".

وقد كان مصطفى فاضل باشا من رجالات الدولة سياسياً محنكاً ورجل اصلاح لا يصانع ولا يضارع ومن بين أعماله أنه بلور فكرة "تركيا الفتاة" وجمع حوله رجالات الاصلاح والوطنية الذين عنهم نبع الشباب التركي صانع التحول في تركيا ورمز القومية لا بمفهومها المطلق وانما في حدود القطر أو الاقليم بمعنى الوطنية.

ولا مراء في أننا قد بنينا العزم من خلال دراسة تحليلية ونقدية لرسالتي محمد بيرم الخامس ومصطفى فاضل باشا على استقراء الأحوال العامة في تلك الحقبة الدقيقة من عمر الأمة العربية والاسلامية بما في ذلك من تفاعلات داخلية ومؤشرات خارجية للكشف عن مختلف اوجه الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ولئن وقع اختيارنا على هذين العلمين بالذات، فاننا

أردنا أن نمحص الرسالتين بالذات وقد كان بامكاننا أن نتناول بعض الوجوه الأخرى من بين رجال السياسة والاصلاح الذين تزخر بهم تلك الفترة أمثال محمود قابادو وسالم بوحاجب وخير الدين باشا وأحمد بن أبي ضياف ومحمد السنوسي وغيرهم كثير ممن اشتهروا بأفكارهم الاصلاحية وليس لنا أن نعلل اختيارنا لرسالتي محمد بيرم الخامس ومصطفى فاضل باشا، إلا بالسعي المتواضع الى إنصاف الرجلين من خلال التعريف ببعض أعمالهما مساهمة منا في رفع الغبن الذي كان عليهما مسلطاً وخاصة فيما يتعلق بمصطفى فاضل باشا الذي لم يصلنا عنه من الأخبار الا النزر القليل رغم ما اشتهر به من جرأة سياسية وذكاء فكري وآراء تقدمية لا يمكن التغاضي عنها. تلك مسؤولية الكاتب والناقد والمؤرخ والعالم والسياسي أمانة في رقبته وعبءا على عاتقه متى وضعه حل بمجد وأوفى بعهد وارتفع بذكر.

2- الخطة المتبعة لمعالجة هذا البحث:

لما بنينا العزم على استقراء الرؤية السياسية من خلال علاقة المصلح بالسلطان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر معتمدين في ذلك رسالتي محمد بيرم الخامس ومصطفى

فاضل باشا الى السلطان العثماني، تبين لدينا منذ الوهلة الاولى مدى تشعّب هذا الموضوع وما ينطوي عليه من منعطفات ومنعرجات من شأنها أن تعقد طريقة البحث وتعسر مهمة الباحث لبلوغ المقصد.

ولكن الامر الذي يشدنا الى هذا الموضوع بالذات هو اعتقادنا بأن الباحث المنتج هو الذي يوطن النفس على الجد والجلد في سبيل المعرفة لادراك ما يترامى اليه مثل هذين العلمين.

ولئن كان محمد بيرم الخامس قد نال حظا من البحث والدراسات حوله متوافرة، فهي كثرة قلة. ولعلنا اليوم في حاجة الى مزيد الغوص في أعماله لمعرفة ما قد نبا من أخباره وأفكاره.

بيد أن ما وصلنا من معلومات عن مصطفى فاضل باشا تبقى في معظمها غامضة أو منقوصة اذ لا نعرف عنه سوى فكره الاصلاحي.

لذلك بنينا النية على تعقب التيار الاصلاحي مهما كابدنا. وهي أفضل وسيلة وأنجع سلاح للغوص في ماضي أمتنا واقتحام مستقبلها لتغيير واقعنا المتأزم المزدوج في مظهريه القومي والانساني، لان العلم هو الأداة الفاعلة لتحقيق النهضة الحقيقية في مختلف أوجه الحياة في مجال التقدم

الاقتصادي والرقي الاجتماعي والخصب الثقافي والازدهار الحضاري.

وما دام ذلك زادنا وعدتنا لاقتفاء الخطوات التحديثية والمواقف الاصلاحية للقطع مع رواسب الجمود والأخذ بأسباب الديناميكية الحقة لاكتساب أدوات النهضة، فسنجد مهما كابدنا في سبيلها، من التعب المريح والجهد اللّذّ، ما يوطن النفس ويصقل العزم على المضي ما وسعنا لاضافة لبنة متواضعة على درب المسيرة الجماعية لتحقيق الغد الأفضل على الصعيدين القومي والانساني.

ولئن كان موضوع البحث يحوم حول فكرة واحدة وهي علاقة المصلح بالسلطات فإن طرق الاصلاح وأساليب الدعوة الى الأخذ بأسبابه قد تتقارب حيناً وتتباين أحياناً كثيرة بين هذا وذاك مهما كانت الدوافع متفقة والمقاصد متجانسة – وقد يعزى ذلك الى اختلاف المراكز الاجتماعية وأشكال المؤشرات التي ينبع عنها الفكر المجدد لمواقف الاصلاح وليد الفوضى الاجتماعية والتصدع السياسي في هذه الحقبة من الافتقار والاختلال العام.

ولما كان موضوع الحال يدور جوهره حول فكرة الاصلاح عند محمد بيرم الخامس ومصطفى فاضل باشا، فإن الطريقة التي يستحسن في نظرنا توخيها لا ينبغي أن

تكون مرتكزة أساساً على المقارنة والمقابلة بين الرسالتين حتى لا يشغلنا ذلك عن تقصي الحقائق لسبر أغوارها والاحاطة بمشاغل الناس وواقعهم المرير بما يتوافق مع أهمية هذا النص أو ذاك مع لزوم الحياد العادل والموضوعية البناءة والتجرد من الأهواء والأفكار المسبقة في إطار عملية تحليل منطقية جدلية ومادية، وقد نذرنا النفس في سبيل البحث الموضوعي.

ولما كان هذا شأننا في التعامل مع موضوع البحث الذي بين أيدينا لم يك بد من توخي الخطة التي تتوافق مع روح النص وواقعه ضمن أبعاد زمانية ومكانية حقيقية استناداً الى النموذج الوضعي والمنحى التحليلي الذي يؤدي الى نشوء جسر متين يربط بين الفكر والحركة من خلال رؤية معينة محكمة التنظيم مرتبطة العناصر.

لذلك شرعنا في فاتحة هذا البحث بتقديم الموضوع بما يتلاءم مع متطلبات البحث العلمي من سرد الاسباب الداعية الى اختيار هذا الموضوع بالذات ضمن استراتيجية معينة تفضي الى تقسيم جوهر الموضوع الى : باب يهتم بالأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية في القرن XIX م لمعرفة الظروف التي تولدت عنها الرسالتان. يليه بابان هامان في نقد رسالتي محمد بيرم الخامس ومصطفى فاضل باشا

وتحليلهما، على أن يقع التركيز أكثر على الرسالة الأولى نظراً لما اشتملت عليه من استعراض للحالة العامة وما تطالعنا به فقرها في اتجاه تشكيل البنية الكفيلة ببسط الحلول الملائمة لذلك الوضع والاجراءات العملية الكفيلة بحسم العلل، في حين لا يتجاوز تحليل مصطفى فاضل باشا في رسالته "من أمير الى سلطان" حدود الوصف دون أن يعمد الى وضع استراتيجية جلية ترتكز الى برنامج اصلاحي متكامل البناء واضح المعالم الأمر الذي لا يبرر التوقف عند رسالته بقدر الوقوف على رسالة محمد بيرم الخامس على أننا لن نترك فرصة تفوت دون استثمارها لتدارس فكرة ما كلما وجدنا الموضع المناسب لطرحها ومناقشتها.

أما الخاتمة فنريدها مجالاً مناسباً لاستخلاص الاستنتاجات المتولدة عن الدراسة النقدية للرسالتين المذكورتين ضمن الاطار الداخلي والخارجي والظروف الشخصية والأحوال العامة المحيقة بالحركية الاصلاحية عند محمد بيرم الخامس ومصطفى فاضل باشا.

كما نعمد الى تذييل هذا البحث بملحق اضافي يتناول رسالة مصطفى فاضل باشا "من أمير الى سلطان". إذ نرى من المستحسن اضافة بعض الملاحظات والتعليق على هذا الخطاب في اطار التعريف به منوهين بعمل المرحوم البشير

التليلي الذي كان له فضل السبق في هذا المجال.

بيد أن الاختصار في رسالة محمد بيرم الخامس إنما يقع عندنا بموقع الاستصواب – اذ ليس من فائدة في ايرادها كلياً ضمن هذا البحث وقد كفانا مؤنة الايفاء بذلك المنصف ابن عبد الجليل وكمال عمران في كتابهما : "محمد بيرم الخامس، ببليوغرافية تحليلية".

الباب الأول

الواقع التاريخي للسلطنة العثمانية ومحاولات الإصلاح

لقد تعددت محاولات الاصلاح السياسي والاجتماعي خلال القرن التاسع عشر، وشملت هذه الديناميكية جل أصقاع البلاد العربية الاسلامية من المغرب الأقصى الذي لم يكن خاضعاً للسلطان العثماني حتى بلاد الشام وأوروبا الشرقية.

ولا خفاء أن المحاولات النهضوية قد شهدت حركية على غاية من الأهمية في كل من تركيا وتونس ومصر، ويتجلى ذلك من خلال المبادرات الاصلاحية التي وصلتنا عن مفكري تلك المرحلة الحساسة من عمر الأمة الاسلامية العربية.

الفصل الأول

الامبراطورية العثمانية

من الازدهار الى الذبول

تأسيس ملك العثمانيين:

كانت الامبراطورية العثمانية[1] فخمة عظيمة اتسعت رقعتها وعرضت مملكتها، بسطت نفوذها وأجرت أوامرها ونواهيها على بلاد وشعوب كثيرة من أوروبا وآسيا وافريقيا.

ويعود تأسيس ملك العثمانيين الى عثمان خان[2] الذي

---

(1) دائرة المعارف الاسلامية . ط 2، ا، 58–77 – ط 2 ، اا، 124 – 8.

(2) عثمان خان استقل عن السلجوقيين سنة 1299 وهو رجل حرب وسياسة – 750 –753 وأولى انتصاراته على البيزنطيين تعود الى سنة 1290م.

عثمان غازي هو أحد أبناء أرطوغرول بك الثلاثة ولد سنة 1258م – 656 هـ تولى رئاسة الامارة وهو في الثالثة والعشرين من عمره. هزم البيزنطيين في «دومانيج» سنة 1289م – 687 هـ. استقل عن السلجوقيين سنة 1299م – 698 هـ. وكانت مساحة الامارة التي تسلمها عن والده تناهز 4800 كلم^2 وقد بلغت هذه المساحة عند وفاته سنة 1326م – 726 هـ 16000 كلم^2 اشتهر بالشجاعة والحزم والتقوى. تواصلت مدة حكمه من 1299 الى 1326م.

استقل عن السلجوقيين سنة 1299. وما أن استقر له الأمر حتى شرع في توطيد دعائم ملكه. ففتح «كوبري» و«يني شهر» سنة 1300» و«آق» و«قوج» سنة 1302 ثم بروسيا سنة 1326.

ولما آل الأمر الى مراد الأول[3] - وقد امتدت فترة حكمه من 1359م الى 1389م تمكن من فتح "أندرينوبل" وأرغم القيصر على توقيع معاهدة تلحق هذا الجزء من البلقان وترابيا وماسدونيا وبلغاريا بالسلطان العثماني. ثم ملك سليمان الأول[4] - الذي سماه المؤرخن الاوروبيون سليمان العظيم - فيما بين 1512م و1520م. فبسط يده على شرقي الأناضول

(3) مراد الأول ثالث سلاطين بني عثمان (1326-1389م) ملك من 1359م الى 1389م. اتخذ من ادرينوبل عاصمته بعد أن فتحها سنة 1362، أخضع الى سلطانه ترابيا ومقدونيا وبلغاريا سنة 1370م ثم ألبانيا 1375م وبولونيا 1388م ثم صربيا حيث استشهد عام 1389.

(4) سليمان الأول (القانوني) عاشر سلاطين بني عثمان ولد عام 1495م ملك من 1520الى 1566م وكان رجل حرب ونظام وعدل. لم يكن سبب تلقيبه بالقانوني نتيجة وضع قوانين جديدة وإنما يعزى ذلك إلى أمره بجمعها وتدوينها والعمل على تطبيقها وكان في غاية الجدّية والوقار متأنيا في اتخاذ القرار ماضي العزيمة إن هم بأمر قصاه، تسلم السلطنة ومساحتها 6557000 كلم مربع ومات سنة 1566 وقد بلغت 14893000 كلم مربع وكان من كبار الحكماء ومشاهير الشعراء.

وسوريا ومصر وبلاد الجزيرة والخليج العربي.

1) – اختلال السلطان العثماني ومحاولات الإنقاذ:

عرفت الامبراطورية العثمانية، ككل دول الدنيا، فترات انتعاش وازدهار وفترات ركود وخمول. وقد استطاعت أن تحافظ على تماسكها وبأسها حتى سنة 1830م. ثم أخذت في التراجع. وبدأت الأمصار تتساقط من جرابها الواحدة تلو الأخرى، بدءاً باليونان الذي أعلن استقلاله عن السلطان المركزي ثم خروج الجزائر عنه بسبب احتلالها من قبل الفرنسيين وكان ذلك قد حصل في أيام محمود الثاني[5]. وقد تربع على كرسي الحكم من سنة 1808 حتى

(5) محمود الثاني السلطان العثماني الثلاثون ولد في اسطنبول عام 1785 تلقى دراسة علمية جيدة مثل سائر السلاطين وكان عند ارتقاء العرش في الثالثة والعشرين من عمره. حكم من 1808 الى 1839 ومن أهم اعماله عنايته بالعمارة وفتح المدارس وإقامة المساجد وترميم العديد منها.

فتك بالانكشارية، ثار عليه اليونان وانكسر اسطوله في واقعة نافرين البحرية سنة 1827، واحتلت فرنسا الجزائر سنة 1830. وكانت وفاته سنة 1839 متأثرا بمرض السل. كان خطاطا وشاعرا.

سنة 1839 وفي أيامه تم حل فرق المرتزقة المعروفة بالجيوش الانكشارية بعد أن استفحل أمرها وتفاقم بغيها. وقد كانت على عهدها الأول في أوج العثمانيين وريعان أمرهم القوة الضاربة والدرع الحصين التي بفضلها أرهبوا الأعداء وهيمنوا على الأمصار وأخضعوا الأوطان.

ولما صار الأمر بيد السلطان عبد المجيد (1839–1861) ووجد الأمور على ما هي عليه من تدهور وانحلال، همّ بالعمل على اصلاح ما فسد وانقاذ ما تبقى. فأصدر الأمر بفتح "عهد التنظيمات". وفي هذا المجال يقول محمد بيرم الخامس: "وبقي الحال على ذلك الى أن اعتلى على تخت السلطنة المنعم السلطان عبد المجيد خان فتدارك اللمم بازالة العوائد التي أثرت التقهقر" (6). ولكنه لم يفلح في رد المحظور ورفع التحديات التي باتت تهدد الكيان العثماني وتنذر بضياع ملكهم الى أن بلغت الأمور أسوأها في مؤتمر باريس عام 1856(7) الذي أفضى الى اخضاع الامبراطورية

(6) محمد بيرم الخامس: "ملاحظات سياسية" مطبعة المقتطف بمصر 1898 ص 4.

(7) في إطار التخطيط لاقتسام الامبراطورية العثمانية من طرف القوى العظمى.

العثمانية لمراقبة القوى العظمى بحكم ما أصابها من انحلال وضعف وهوان عجزت بسببه السلطنة عن تصريف شؤونها الداخلية وحماية مصالحها الخارجية. ولا نتقدم في القرن 19 م وقد شرع حبل بني عثمان يضطرب وشرعت الدويلات تنبع، حتى نرى الناس يتفرقون عنهم وأمرهم يضعف.

ولم تكن دولة السلطان عبد العزيز[8] (1861–1876) أو السلطان عبد الحميد[9] الذي ملك بعده (1876–1909) أحسن حالاً.

وهكذا يتواصل الوهن في صلب الامبراطورية العثمانية بلا هوادة وقد تفاقم العجز وزاد ارتفاع نسبة التداين

---

(8) السلطان عبد العزيز السلطان الثاني والثلاثون ولد باسطنبول سنة 1830 وتوفي سنة 1876تواصلت فترة حكمه من 1861الى 1876، وقد وقعت الاطاحة به اثر انقلاب المعارضة الليبرالية. من أعماله تأسيس مجلس شورى الدولة 1868 وفتح قناة السويس 1869 كان ملحنا وشاعرا ورساما.

(9) السلطان عبد الحميد خان الثاني السلطان الرابع والثلاثون من سلالة آل عثمان ولد باسطنبول سنة 1842 تواصلت فترة حكمه من 1876 الى 1909، تم عزله من طرف الشباب التركي.
توفي سنة 1909 قال عنه «بزمارك»: «ان 90٪ من العقل موجود في رأس السلطان عبد الحميد الثاني و5٪ في رأسي والخمسة الباقية في رؤوس باقي السياسيين» ولكن الدولة كانت مشرفة على السقوط في عهده وقد اتسع الخرق على الراتق.

الخارجي وفساد الأوضاع في منح الذريعة وتقديم الفرص السانحة للتدخل في شؤون البلاد والتسلط عليها بما حمل الدول العظمى على التجاسر وخرق سياج الهيبة، حتى أن السلاطين قد أصبحوا في آخر الأمر مسخرين بأيديهم يصرفونهم كما يشاؤون.

وكان خلع السلطان عبد الحميد النتيجة الحتمية لتدهور الأوضاع في أواخر آل عثمان. وقد تم عزله من لدن الشباب التركي. وعنه انتقلت السلطنة الى دويلات وكل وال يشعر بالقوة والممانعة، يستبدّ بقطره لما تجمع لديه من تذامر وبأس.

2) الاصلاحات تركية والنماذج أوروبية:

أدرك العثمانيون الخطر الذي حل بامبراطوريتهم بسبب إهمال ولاياتها وسوء ادارة مركزها. الأمر الذي أيقظ أطماع المتربصين بها وجعل الأبصار تمتد اليها ترتقب نهايتها الموقوتة للانقضاض عليها وخاصة من جانب الأوروبيين

الذين لم يدخروا حيلة أو يدعوا مكيدة للاطاحة بالدولة العثمانية التي أشرفت على الاضمحلال والاندثار بعد أن بلغت ذروة المجد وأخضعت لشوكتها ثلث العالم على عهد سليمان القانوني.

ويبلغ الارتخاء والخمول أشدّه في بداية القرن التاسع عشر، وقد بلبل بلبال السلطان العثماني، وتصدعت سواريه، واستفحلت أمراضه، واتسع الخرق، وضاق المخرج. ولم يقو السلطان عبد المجيد[10] على حسم علله وتضميد جراحه. وهو يشاهد بعين العاجز الكسير ما حل بالجزائر المسلمة من كيد الغزو الصليبي الأوروبي ونزول الفرنسيين بها بسبب إهمال أسلافه واخطائهم الفادحة في حق الامبراطورية العثمانية فيما عمدوا اليه من سلوك أخرق وسياسة إهمال الحبل على الغارب في شؤون الاطراف حتى أنها أصبحت في مستهل

(10) السلطان عبد المجيد الاول السلطان الواحد والثلاثون من بني عثمان ولد سنة 1823 باسطنبول، ابن محمود الثاني، في عهده بدأ تطبيق التنظيمات الخيرية المعروفة بقانون "خط شريف كلخاني" المعلن عنه سنة 1839، وقانون "خط شريف همايون" المعلن عنه سنة 1856 وقع في عهده مدّ السكك الحديدية وتأسيس خطوط البرق (التلغراف). كانت وفاته سنة 1861 إثر اصابته بمرض السل.

القرن التاسع عشر على شفير التمزق والانحلال[11].

ولم تؤت محاولات الاصلاح ثمارها، رغم حزم السلطان محمود الثاني وتبصر السلطان عبد المجيد بمضارب الوهن وجيوب الانخرام. فأحدث نظاماً في تحديد المسؤوليات وضبط المهام والمشمولات للقطع مع السلطان المطلق بالعاصمة اسطنبول وسائر الممالك الراجعة لها، وهو ما اتفق على تسميته "بالتنظيمات الخيرية" التي كانت بمثابة حجر الزاوية لارساء قواعد الدولة العصرية. ولكن هذه المحاولات قد أتت متأخرة[12].

ولا مراء في أن محاولات الترميم التي شهدتها الدولة العثمانية في أواخرها قد اتسمت بتقليد البلاد الأوروبية ومجاراتها، وقد شرعت في الأخذ بأسباب التقدم والرقي منذ بداية القرن الثامن عشر بفضل ما تجمع لديها من طموحات

(11) كان ذلك في أواخر أيام السلطان سليم الثالث (1761 - 1808) الذي تواصلت فترة حكمه من 1789 الى 1807 وقد نشبت خلالها ثورة «الصرب» مع بداية اندلاع الحرب مع روسيا سنة 1806 ومما زاد في كآبة المنقلب تمرد مصطفى قباجي على السلطان المركزي سنة 1808 في عهد السلطان مصطفى الرابع (1779 - 1808) الذي لم تزد فترة حكمه عن عام وشهرين على اثرها تم ابعاده وقتله على عهد اخيه السلطان محمود الثاني.

(12) انظر الشنوفي (منصف): تقديم أقوم المسالك لخير الدين.

وطاقات على إثر استفاقتها الجامحة من سباتها العميق، في حين أصبح العالم الاسلامي بأسره، بعد أن انقلب له ظهر المجن، يعيش عالة على أمجاده الماضية الى أن أتى على كل شيء ووجد نفسه لحما على عظم أمام واقعه المرير أسير الجمود والتبعية والتقليد والمجاراة.

وفي ذلك قول مصطفى فاضل باشا :

"فمن في بلادنا أو في أوروبا الغربية لا يعلم ما أصابنا من الضرر بتداخل معتمدي الدول في أمورنا. أجل كثر (ــ(كذا في الأصل) ما رفع أولئك السفراء صوتهم بطلب الاصلاح عندنا"[13].

أ- مشكليات وضع دستور على النمط الفرنسي:

وتدل الدلائل على أن المبادرة العثمانية المتمثلة في وضع "التنظيمات الخيرية" قد تزامنت بشكل واضح مع عهد الأمان في تونس. ومما لا يدع سبيلاً للشك في الاعتقاد بأن

(13) مصطفى فاضل باشا من أمير الى سلطان، ص 10.

هذه الترتيبات وهذا التوافق قد أتى بتخطيط من الدول الأوروبية وفرنسا أول من يقف وراءه خاصة وقد جاءت مباشرة على اثر ما تمخضت عنه الثورة الفرنسية 1789 من اصلاحات جذرية على واقعها الاجتماعي وسلوكها السياسي وقع تدوينها ضمن دستور وضعي يقنن العلاقات بين الافراد والمجموعات ويمنح الحريات العامة والخاصة ويضمن حقوق المواطنة ويحدد مسؤولياتها.

لا يذهب في الاعتقاد أن الاوربيين قد أرادوا خيراً من وراء ذلك. وانما يصنعون ذلك لحماية مصالحهم ورعاية شؤون جالياتهم ولا يعنيهم من المبادىء الانسانية والقيم الاخلاقية التي يرفعونها من حرية وعدل ومساواة سوى فرض إرادتهم في التواجد القانوني للرعايا الاوربيين وتنظيرهم بالأهالي المسلمين. وقد غنم اليهود على وجه الخصوص الكثيرمن وراء هذه الامتيازات(14).

---

(14) انظر مقال: امتيازات Ei.2/Imtiyazat Ch. INALCIK PP .1208-1219

ما يلاحظ ان اغلب الدراسات تؤكد دور اليهود السلبي في الاطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني الذي رد طلبهم الارض في فلسطين فاعتبروه عقبة امام تجسيد مشاريعهم الاستيطانية بعد ان تبلورت ملامحها في مؤتمر «بال» 1897 بسويسرا.

3 - الانحطاط الفكري في القرن XIX م :

أ- ظاهرة المعرفة وارتباطها الوثيق بالمجتمع:

إن من كان أديباً أو شاعراً أو مؤرخاً في عصر مظلم لا أمان فيه، لابد له أن يختار إحدى ثلاث: فإما السكوت فيظلم نفسه ويظلم الناس، وإما أن يكون مدّاحاً فيوفر رزقه ويحجب الحقيقة على من هو في أشد الحاجة لمعرفتها، وإما أن يصدح بالحق فيستفيد من عمله الحاكم والمحكوم كلّفه ما كلّفه.

ولا مندوحة أن نرى ثلة المتعلمين في هذه الحقبة الحبلى بالآلام والسخط قد ركنوا في غالبيتهم الى المدح أو في أحسن الأحوال الى العزل عن المجتمع مؤثرين الخمول والانزواء في ركن النسيان وقد تملكهم الاستسلام للأمر الواقع والرعب من عواقب المستقبل الغامض.

وهكذا يخلو المجال الى زمرة المدّاحين وبائعي الكلام المنمق المعسول من زبانية الانحطاط الفكري والركود الأدبي. مما زاد في تدهور الأوضاع وتعفن الأمور في مختلف أرجاء

العالم الاسلامي العربي.

ولست تحتاج من مؤلفي تلك الفترة الا للنزر القليل مما حبّروا لتدرك بعين الطائر ما كان يعتري الفكر من عياء وركاكة وفقر ثقافي مدقع وضعف متناه في النقل والأداء. حتى أنك لا تكاد تقرأ شيئاً من أبياته أو فقره حتى يخيل إليك إنك تعيش ذلك الجو الرزين وتلامس كوابيسه وتحس بآلامه وجراحه المثخنة.

فلا تكاد تسمع سوى بعض زفرات متقطعة تنبعث بين الحين والآخر من أعماق أدب سخيف رام التذبذب وعبادة الاسلاف كهذا الذي يستغيث بالقطب أبي العباس أحمد التيجاني صاحب الطريقة التيجانية:

(بحر البسيط)

"كَادَتْ تُنِيطُ رَجَاءَهَا بِاليَأْسِ
مُهَجٌ فَغَوْثًا يَا أَبَا الْعَبَّاسِ"
..." حَارَ اللَّبِيبُ وَلَمْ يَفِدْ تَخْمِيُنُه
مَعْ ضَرْبِهِ الأَخْمَاسَ فِيَ الأَسْدَاسِ"(15)

(15) ذكره محمد بيرم الخامس في الصفوة، ح 3.
انظر العامري (محمد الهادي)، «تاريخ المغرب العربي ص 352 تونس 1974.

وغيره كثير ممن اشتكوا مصائبهم وآلامهم لكائنات ضعيفة عاجزة ولأموات لا حول لها رغم ما عرفوا به من صلاح في سالف أيامهم.

وهل أغرب أو أشد مرارة من أن يعكف رجل علم على التبرك بمظاهر طبيعية مستجيراً بها لفرج كروبه وخطوبه منصرفاً عن التوحيد والايمان الصحيح أو الاعتقاد في أشخاص لا يملكون ضراً ولا نفعاً مهما علت رتبهم.

ولكن الأعتى والأدهى أن يصدر ذلك عن عالم فقيه من درجة ابراهيم الرياحي[16] الذي يقف خاشعاً متضرعاً للسلطان محمود قائلاً: (بحر الطويل)

"تولى علينا الضعفُ من كل جانب
وما زال ذاك الضعف يتبعه ضعفُ
فجئناك نبغي الفوز واللطف والرضا
وهل من سِواك العفو يطلب واللطف

---

(16) ابراهيم الرياحي 1180–1266هـ 1766–1850م من مواليد تستور، باشر خطة مفتي المالكية. خدم ركاب الملوك واشتملت أشعاره على الكثير من الحث على التجنيس والتذبذب. رغم ما اشتهر به من صلاح وورع. انظر العامري (محمد الهادي) «تاريخ المغرب العربي» ص 324 تونس 1974.

أو قوله : (بحر البسيط)

"العز بالله للسلطان محمود
ابن السلاطين محمود فمحمود
خليفة الله ما أعلاه من شبه
بالصالحين والنبيين داوود"

وكذلك قوله لوزيره رشيد :(بحر الكامل)

"اشفع لنا فيا دها ترشيش من
إلزامها غارم الخراج المثقل
الفقر يمنعها وما تخشاه من
شرِّ الحوادث من الزمان المقبلِ"

وهذا الاسراف في التعظيم الى درجة الكفر والفجور لا يمكن أن يصدر الا عن ضعف في الايمان ونهاية في التملق وطلب الدنيا بأحقر الطرق.

ولا غرو أن تلقي نظرة عابرة على الأسماء التي برزت بكتاباتها في ذلك العصر المثقل بالهموم والمآسي حتى ترى أن أغلبهم كانوا من طبقة الأعيان.وذوي الجاه. وفي أمثالهم

يصدق قول أبي مدين[17] :

"بي قل وعلي دل فأنا الكل"

وهذا الضرب من الغرور إنما يطرأ عن اغراق في ظلمات الجهل وسطحية في الرأي. ولئن كان ذلك ناتجاً عن الملابسات المحيقة بذلك فقد تملك الهوان قلوب الناس ونبت عقولهم فمال الزمان عليهم.

ب - تداخل العنصر الثقافي في البنية الاقتصادية:

إن الخمول الثقافي والجمود الفكري، الذي كان يعتري المجتمع في تلك الفترة بسبب الانسداد الذي أصاب قنوات المعرفة في اتجاه العلوم الصحيحة والتقدم التكنولوجي، كانت له انعكاساته الوخيمة على واقع البلاد في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية من ركود الأسواق[18]

---

(17) أبو مدين شعيب بن الحسين الأندلسي الاشبيلي، وهو من أكبر شيوخ المتصوفة بالمغرب الأوسط في القرن XIXم.

(18) انظر الشنوفي (المنصف) في تقديم "أقوم المسالك" لخير الدين، الدار التونسية للنشر ص 28-29.

وتقهقر الصناعات وانخفاض الانتاج بنسبة مهولة أدت الى انتشار خطر المجاعة وتفشي الأمراض بما ضاق معه الحال وتقاربت بسببه الأجيال وبلبل بلبال الأمة واضطربت فيها حبال الوظائف الاجتماعية وفقدت منها أبسط القيم. ومما زاد في إذكاء همومها وتفاقم خطوبها سياسة التجويع والترويع التي تعتمد أساساً على سد منافذ المعرفة وقطع موارد الرزق لاخضاع الرقاب وابتزاز المكاسب والتسلط بدون وجه شرعي.

وقد أدت هذه الحالة من الفساد والهوان الى الانزلاق نحو الهمجية والرجوع الى أنماط الحياة المتوحشة. اذ لا مكانة الا للقوي ولا كافل للرزق غير السيف والسطو والاستبداد. وفي هذا السياق يقول ابن خلدون:

"إن العدوان على الناس في اموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها، لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم، واذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك.. فاذا قعد الناس عن المعاش وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت

أسواق العمران وانتقضت الأحوال"[19].

إن ما انتاب ملك آل عثمان من أعراض ظلت تتفاقم وتتراكم يوماً بعد يوم وما جرته من انعكاسات سيئة اصطكت لها مختلف المواقع الحساسة قد خذل العزائم وأصابها بالفتور والانتكاس وأحبط الآمال في تحقيق السعادة والكسب التي لا تطرأ الا عن الشعور بالأمن والاستقرار والعدل. وهذه السمات من أبرز مظاهر الحياة الكريمة التي لا تتوفر الا في المجتمعات المتطورة الراقية. ولكن أين السلطنة العثمانية من ذلك بعد أن أخذت المعاطب والمهالك بخناق الدولة وشغلت الناس عن تدبير شؤون معيشتهم وكبحتهم عن المشاركة والمساهمة في العمل والانتاج؟

(19) ابن خلدون "المقدمة" الكتاب 1، الفصل 3، الدار التونسية للنشر 1984.

الفصل الثاني

تأسيس الفكر الاصلاحي في بداية
النصف الثاني
من القرن التاسع عشر

قال بعض حكماء الترك:

"الفاضل من طلاب الرياسة هو الذي يكون مطبوعاً على المعرفة مخلوقاً فيه صحة التمييز، مكتسباً للعلم بما جرى في الدنيا من تصاريف الدهور وتنقل الدول، عارفاً بمداورة الأعداء، كتوما لسره، اذ كان قطب السياسة عليه يدور، وأن يستمد لعقله من عقول العقلاء **فإن العقل الفرد لا يقوم بنفسه**، وينبغي أن يكون ذا روية عند اشتباه الآراء وعزيمة عند اختلاف الأهواء حتى يكشف"[1].

1) العلاقة الوطيدة بين العناصر الاجتماعية والعناصر الدينية في تشكيل الحركة العامة للمجتمع:

إذا كان السيف رافع الملك فالعلم يحمي ذماره ويشد دعائمه. وهو للعلم أحوج منه الى السيف.

يتبين لنا أن مرتبة العالم في الحقل الاجتماعي والسياسي لا تقل أهمية عن صاحب السلطان فهو الركيزة الوثقى والمنارة

(1) (محمد بن علي بن طباطبا) المعروف بابن الطقطقا: "الفخري في الآداب السلطانية والدول الاسلامية"، دار صادر، بيروت، ص 58. دت

الوضاءة التي يقوم عليها الملك ولا تغيب عنها شاردة.

وقد حثّ الاسلام على طلب العلم ورفع درجة العالم في الدارين. وفي هذا المجال كلام كثير يرصع الآيات القرآنية والحديث الشريف بمكنونات نفائسه ودرره الغوالي.

كقوله تعالى: "قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون"(2) أو ما جاء في الحديث النبوي الشريف "إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم"(3). وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم:

"ان فضل العالم على رجل الدين كفضلي على أدنى أصحابي"(4).

أو قوله "من سافر في طلب العلم كان مجاهداً في سبيل الله ومن مات وهو مسافر يطلب العلم كان شهيداً"(5).

---

(2) سورة الزمر، الآية 9.

(3) انظر ملحس (ثريا) "منهج البحوث العلمية"، الشركة العالمية للكتاب، بيروت 1960.

(4) المرجع نفسه، ص 7.

(5) المرجع نفسه، ص 7.

وعلى هذا الأساس فإن الدين قد رفع من مرتبة العالم الى درجة المجاهد في سبيل الله حثاً على طلب العلم والأخذ بأسباب المعرفة لبلوغ ذروة العزة والسؤدد، وقد ورد في الحديث:

"لو تعلقت همة المرء بما وراء العرش لناله"

وهو خير دليل على مدى اهتمام الدين الاسلامي بالعلم وخير حافز للحث على طلبه والاستماتة دونه حتى كأن العلم والدين شيء واحد أو صنوان متحدان لبعضهما مكملان هما خلاصة الايمان ومما جاء في قوله تعالى: "انما يخشى اللهَ من عباده العلماء"[6].

لكن هذه الصورة الرائعة التي نجدها في الشريعة المحمدية الغرّاء لا نلبث أن نرى نقيصها عند التأمل في حالة المسلمين بعد أن استولى الفساد على الزمان وأهله. فآثرت طبقة العلماء العزل عن العمل الاجتماعي الذي من شأنه أن يحفظ الدين ويرعى مصلحة الوطن الا من آمن بنبل رسالته واستجاب لصرخة الواجب ونداء الضمير فوطّن النفس على ما يزينها لا يهاب في قول الحق لومة لائم أمثال مصطفى فاضل باشا الذي رفع خطابه المشهور الى السلطان عبد العزيز

(6) سورة فاطر، الآية 28.

العثماني سنة 1864 الموافق لـ 1280 هـ ينصحه بحزم الأمور ويحذره من بطانة السوء والرأي الفطير. وعلى نحو ذلك جاء كتاب محمد بيرم الخامس[7] الى السلطان عبد الحميد خان الثاني الذي أخذ زمام الحكم عن السلطان عبد العزيز، وقد أثبت فيه مجموعة من الملاحظات السياسية عن التنظيمات اللازمة للدولة العلية صاغها على مقتضى الشريعة الاسلامية.

ومن يتأمل في الكتابين يتبين له دون جهد أو عناء مدى ما بينهما من تناغم فكري وتقارب جوهري. إلا أن سبل الاصلاح قد تختلف بين الواحد والآخر باختلاف تكوين كل منهما.

فلئن جاءت أفكار مصطفى فاضل باشا نابعة من تجربته الشخصية وانبهاره بالحضارة الغربية وارتوائه من حياض الثقافة الفرنسية ثمرة اقامته الطويلة بعاصمتها باريس، فإننا نجد محمد بيرم الخامس متمسكا بأصالته وهويته الاسلامية بحكم تكوينه الثقافي والديني وتشبعه بمبادىء الشريعة المحمدية رغم اعجابه بالحضارة الغربية وتأثره بالنهضة الفرنسية الشاملة وهو القائل في حديثه عن زيارة

(7) "ملاحظات سياسية عن التنظيمات اللازمة للدولة العلية" الى حلالة السلطان الغازي عبد الحميد خان الثاني.

أداها الى باريس في كتابه "صفوة الاعتبار" :

"باريس وما أدراك ما باريس، هي نزهة الدنيا وبستان العالم... صدق فيها المثل (كل الصيد في جوف الفرى)"[8].

ولا يذهب في الاعتقاد بأن مصطفى فاضل باشا قد بلغ به الأمر حد الاستهتار بالتعاليم الاسلامية. ولكنه أفرط في التمثل بمظاهر الحضارة الغربية بالقياس مع ما بذله محمد بيرم الخامس من تمهيد وتحسيس بضرورة الاصلاح عبر قنوات الطرح العقلاني المرتكز بالدرجة الأولى على الوازع الديني الصرف.

والحق أن الفكر الاسلامي مهما كان موقع الرجلين من محتوى التصورات والمفاهيم الدينية قد أدى الى السمة الأكثر أهمية لتوجيه الحركة النهضوية وترشيد العمل الاصلاحي انطلاقاً من المعادلة السياسية القائمة في ذلك الزمن بالذات.

وما ارتباط العنصر الديني بالحياة الاجتماعية بمختلف مظاهرها سوى جامع مشترك على أساسه تقوم الأشكال

(8) محمد بيرم الخامس، "صفوة الاعتبار"، جزء 3. انظر العامري (محمد الهادي) "تاريخ المغرب العربي"، ص 352.

الجدلية التي تولد العزم الفاعل والحاجة الملحة على تغيير ما خلق من تصرفات بسبب الرواسب الموروثة في المجموعات الانسانية لأن الدين هو أولاً وآخراً الخيط الأساسي الذي يشكل النسيج المحكم في العلاقة بين العناصر الموضوعية والعناصر الاجتماعية والعناصر الروحية. فبقدر ما يهتم الدين بالشؤون الماورائية يعمل على تنظيم الحياة الدنيا. وفي هذا الصدد يقول خير الدين التونسي:

> " إن الشريعة الاسلامية كافلة بمصالح الدارين ضرورة أن التنظيم الدنيوي أساس متين لاستقامة نظام الدين(9).

2 – خراب السلطان يطرأ عن بطانة السوء والعزل عن المجتمع:

لئن كان موقف مصطفى فاضل باشا جلياً واضحاً من بطانة السوء والضلال. فهو لم يعمد الى قطع خيط الرجاء في امكانية حث السلطان على الاستفاقة حين يقول له:

---

(9) خير الدين: "أقوم المسالك"، تحقيق الشنوفي (المنصف)، الدار التونسية للنشر، ص 83.

"ما أصعب وصول كلمة الحق الى حظرة الملوك والأمراء، البطانة تحجبها وتخفيها والملوك سكارى بخمرة الملك منصرفون عن الصواب بلذة السلطان.."[10].

الى أن يقول له مستطرداً في أدب واحترام:

"ما برح عن قلبي ذلك الاخلاص، وجلالة الملك يشهد به ولا يجهله أولئك الذين كانوا السبب في اغترابي"[11].

إن اتهامه لحاشية السلطان بالمغالطة والمراوغة والتلفيق حين يقول فيهم:

"أولئك قوم ماكرون، أو هم قوم جاهلون"[12]

لا يعني بأي حال تبرئة ذمة السلطان أو التغاضي عن أغلاطه وهو من عمل على تقريب المتزلفين وتقديمهم دون سواهم

---

(10) مصطفى فاضل باشا: "من أمير الى سلطان"، ص1.

(11) المصدر نفسه، ص 1.

(12) المصدر السابق، ص 336.

وآثر سياسة الاقصاء والالغاء والتغريب في حق من هم أجدى بالنصح وأدرى بالأمور وأنفع في المشورة والتدبير.

أما محمد بيرم الخامس فقد اكتفى بالتلميح إلى الأخطار والمضار التي تطرأ على بطانة فاسدة من سوء فهم وعقم في الأداء وخيانة للأمانة سواء ترتب ذلك عن عجز ذهني أو بدافع الحفاظ على مصالح ذاتية. يقول:

"قد علمت أن بعض الآراء رأى فيما قدمته من المسلك مخالفة الحقوق الواجبة للذات العلية السلطانية ولو يصح ذلك يكون مناقضاً لأساس ما بنيت عليه أفكاري اذ أساس ذلك كله هو اخلاص

النصح للذات الشاهانية والى ممالیکها المحرومة حسبما توجبه علي الديانة بقوله صلى الله عليه وسلم "الدين النصيحة – قلنا لمن يا رسول الله– قال: لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم"(13).

(13) محمد بيرم الخامس: "ملاحظات سياسية"، ص3–4

ومن هذا المنطلق الذي يوحي بحرص واضح على الاخلاص والشعور الفياض بالمسؤولية ينبني عزم الرجلين على مكافحة التخلف بشتى مظاهره وأينما كان موقعه بداية من الطبقة الحاكمة حتى أبسط فرد مروراً بالأوضاع السياسية والحياة الاجتماعية والحالة الاقتصادية والقطاع الثقافي والتعليم يقول مصطفى فاضل باشا:

" نحن في عصر لا سؤدد فيه الا لمن كبر عقله وكبر علمه"(14).

إن الاخلاص والتفاني في إسداء النصح لصاحب السلطة وإرشاده الى ما فيه خير الحاكم والمحكوم لا يمكن له أن يسهم إسهاماً فعّالاً في تطوير المجتمعات الا متى كان مبنياً على النضج الاجتماعي والوعي الجماعي بما في ذلك من شمولية وأبعاد فكرية متطورة لتشكيل الدفع الحضاري ضمن وحدة متناسقة البناء مترابطة العناصر متكاملة الأجزاء. وفي هذا المجال يصرح دوركهايم:

---

(14) مصطفى فاضل باشا "من أمير الى سلطان" ص 332.

"بأن المجتمع لا يستطيع أن يبني نفسه
ولا أن يعيد بناء نفسه بشكل حتمي دون
أن يبتكر المثال (لنفسه)"[15].

فتكريس وجود المثال لا بد له من فواصل نابعة من تصورات جماعية تحتك فيها الأفكار الواعية بالواقع الحقيقي في اطار شمولية تضم مفاهيم السببية انطلاقاً من الواقع الميداني الى التصورات المثالية بوصفها الوازع المكين والمحرك الأساسي لتحقيق الأفضل المنشود.

وهذا النهج العقلاني، الذي يقوم على تحديد مفهوم الموضوعية المتمثلة في احتكاك الأفكار بالواقع، يتشكل من خلال الطابع التكاملي الذي جبل عليه الانسان باعتباره كائناً اجتماعياً مؤلفاً من مادة وفكر. وما المظاهر المادية والتفاعلات الحسية سوى السمة الاكثر وضوحا لتحسّس درجة الوعي الانساني الذي عنده تتلاقى الجوارح والأدوات.

وما من شك في أن الفرد الاجتماعي المثقف هو المنطلق والأساس الذي تنشأ عنه العملية النهضوية عامة باعتباره

---

(15) دوركهايم (إميل) : "اصول الحياة الدينية"، باريس 1912، ص 602.

الاداة التي تمهّد إلى استصلاح الأحوال والمحرك الذي يعطي الدفع الحقيقي للمد الاصلاحي.

3 – ملامح الاصلاح تبدو بالكشف عن علل الدولة:

إن العلاج لا يكون ناجعاً الا بعد الفحص الجيد والتقليب الدقيق لوصف الدواء الملائم لحسم العلل وتضميد الجراح.

ومن المسلّمات أن برامج التنظيم الاداري والاصلاح السياسي لا تكون ذات جدوى الا اذا ارتكزت على أسس متينة وقواعد سليمة في اطار دراسات معمقة للكشف عن الأوضاع المتعفنة والأحوال المتردية التي ينبغي تقويمها أو التخلي عنها حسبما تمليه ضروريات الاصلاح ونتائج التقييم.

ويتبين لنا جلياً أن مصطفى فاضل باشا ومحمد بيرم الخامس قد ركزا على هذه النقطة الأساسية المتمثلة في استكشاف مواطن الوهن والبحث عن مواقع الداء ومنازل الانخرام وبؤر الفساد التي لا يستقيم معها أمر ولا يستقر على أسها سلطان.

فكان الشعور بضرورة الاصلاح عند الرجلين منبثقا عن ملامستها للواقع والوقوف على الأدران المتلبسة به، نابعاً

عن ارادة جامحة هي بمثابة الشرارة التي تولد الحركة وتغذي الطموح الجماعي لتحقيق الغد الأفضل.

وهذا يعني بالضرورة العمل على ازالة الرواسب وازاحة العراقيل وحسم العلل لتهيئة الأرضية الملائمة التي تنبع منها الحضارات.

وحتى نتمكن من معرفة هذه النقائص والسلبيات المحيطة بالواقع السياسي والاجتماعي عامة لا يسعنا الا أن نعتمد طريقة التشريح المعمق للبنية الاجتماعية قطعة قطعة في اطار مفهوم جراحي يسمح بتشريح الأوضاع لاستئصال الداء الذي يعشش في جسم الأمة وينخر كيانها. وفي ذلك خير سبيل لتقويم الأود ومداواة العمد.

أ – النقد يدعو الاصلاح:

قال بعضهم : "النقد يسير والابداع عسير"

أما الاصلاح فهو مزيج بديع بين هذا وذاك لأن عمل المصلح لا تكتمل فوائده الا متى اجتمع لديه العلم الغزير والخاطر الذكي وصحة التمييز وجودة الرأي.

وواضح أن الخصلة التي تميز المصلح عن الناقد تتمثل في طول النفس والتواصل، اذ نرى أن مهمة المصلح لا تقف عند النقد بمجرد وضع السبابة على الداء بل إنها تتجاوز

الوقوف عند الملاحظات لترسم خطة وتخط منهجاً لحسم العلة وتقديم العلاج الملائم، فهي تنطلق من الحقيقة الواقعة للبحث عن مصير أفضل.

لذلك فإن مصطفى فاضل باشا كان حريصاً على كشف النقاب عن المعاطب والأخطاء التي تقترف في حق الدولة والشعب، جريئاً في اتهام أصحاب السلطة بالانغماس في ملذات الملك واتباع الأهواء في ادارة شؤون البلاد والعباد دون ترو أو أدنى شعور بجسامة المسؤولية وثقل الأمانة فخذلوا الايمان ونكثوا العهد. فكان انتقاده لهم مراً لاذعاً الى حد التشهير والتعريض والامتعاض.

لقد سلّط فاضل باشا وابل سخطه على الطبقة الحاكمة مشنعاً بالممارسات الفظيعة التي تسلط على الرعية باسم السلطان بعد أن سدت كل المنافذ دونه بسبب البطانة الفاسدة التي قطعت خيوط الرجاء التي تصل الراعي بالرعية فيقول في حسرة للسلطان:

"الولاة والحكام رجال ما تخضعوا
لسلطانك الا بالاسم.. حاكم يظلم ولا
من يردع ومحكوم يُظلم ولا من

يشفع"[16]

"ولا من يقدر على أن يبث اليك
شكوى"[17]

ثم يردف قائلاً:

"حاكم سدّ من دون الرعية أبواب
الشكوى فتولاهم اليأس وأنوا تحت أعمال
المظالم وهم صامتون"[18].

الى أن يقول، محذرا من وخامة الظلم وسوء عاقبة البغي:

"عاثوا في الرعية واستباحوا كل
منكر"[19].

ويتضح من كل ما أسلفنا أن الحملة التي يشنها مصطفى فاضل باشا على أصحاب السلطة لا تقف عند

---

(16) مصطفى فاضل باشا: "من أمير الى سلطان"، كراسات تونس، ج XXIV عدد 95–96، ص 330، 1976.

(17) المصدر نفسه، ص 330.

(18) المصدر نفسه، ص 331.

(19) المصدر نفسه، ص 332.

حد التشهير بهم أو الاساءة اليهم بالتجريح والانتقاد. ولكن هدفه يتجاوز الاشخاص ليشمل الهيئة الحاكمة التي يصفها بالاستبداد والاستهتار بشؤون الأمة ومصالح الدولة ويتهمها بالخيانة التي أدت الى تردي الأوضاع وتفاقم الأخطار الى حد التصدع والانهيار.

لذلك فهو ينصح السلطان بتدارك الأمور قبل فوات الأوان حتى لا يلقى نفس المصير الذي آل اليه ملوك فرنسا في اواخرهم.

فهو يفسح المجال أمام المقارنات ليصدع بأفكاره الاصلاحية من منطلق الواقع الميداني والتجارب الملموسة ليؤكد ضرورة التعجيل باتخاذ التدابير الكفيلة بشد ظهر السلطان والأخذ بيد الرعية.

وعلى نحو ذلك يقول محمد بيرم الخامس:

"ولا يقدح في تيقن ذلك الاختلال ما حصل أحياناً في قوة الدولة من وقوف البحران طوراً وزواله بالمرة وقتاً آخر، بل وأخذها في التقدم والسطوة أحياناً لأن ذلك كان بسبب علل وقتية في أخذ زمام الادارة بأيد مقتدرة عارفة عادلة فيقتصر

النجاح على وجودهم ويزول بزوالهم وليس
هو مبنياً على قاعدة مؤسسة لا تختلف
باختلاف الأشخاص وجوداً وعدماً"[20]

مسايرة للقاعدة القائلة "لكل مقام مقال ولكل دولة رجال" فان ما يصلح قوله أو فعله في زمن ما أو في مكان ما لا يسري صوابه في أغلب الأحيان على ظروف غير التي كانت تحف به. وهذا ما يفسر سنة التحول ومتطلبات التغيير.

لذلك يقف مصطفى فاضل باشا ومحمد بيرم الخامس للمطالبة تلميحاً وتصريحاً بضرورة وضع المسؤول المناسب في المراكز الحساسة باعتبار تكوينه ومقدرته وأمانته في القيام بواجباته خير قيام بوصفه الأداة التي تسهر على تنفيذ السياسة العامة وتشد وثاق العلاقات وتحيي الوشائج التي تجمع بين السلطة السياسية ومنظوريها باعتبارها المرآة التي تنعكس على صفحاتها حصافة العلل الاجتماعية والتوجهات السياسية، فتبعث الى الوجود مزيجاً متناسقاً بين هذا وذاك من شأنه أن يحدد الخطوط العامة التي تقوم على أساسها الارادة العليا للبلاد اذ يقول مصطفى فاضل باشا في خطابه للسلطان:

(20) محمد بيرم الخامس "ملاحظات سياسية" مطبعة المقتطف، مصر 1898، ص 14.

"خذ بيد الدولة وجدّد شبابها"

وهو اذ يوجه له النصح باتخاذ التدابير الكفيلة بتجديد نفس الادارة لاعطاء الدولة دفعاً جديداً يمكنها من استرجاع هيبتها وناموسها، يرى أن المناصب العامة مسؤولية السلطان ينبغي أن يضعها في أهلها كما أن أموال الدولة أمانة في عنقه يجب أن تصرف في وجوهها وكل خلل يطرأ على دواليب الحكم انما يعود بالأصل الى صاحب السلطان الذي بيده الأمر والنهي والمنع والعطاء واليه ترجع المسؤولية الأولى على حسن التدبير وسوئه.

ب- تطور المجتمعات رهين التطور الفكري:

لئن اقتصر مصطفى فاضل باشا على تعديد المعاطب التي يعاني منها نظام الحكم على عهد السلطان عبد العزيز، فقد تطرق بإيجاز الى مناهج الاصلاح بأسلوب رسالي مبسط يرمي من خلاله الى شرح الأحوال التي آل اليها السلطان في أواخر العثمانيين مشفوعاً بمقترحات يراها كفيلة باصلاح الأوضاع لتلافي المصير المحتوم الذي بدأ ينذر أكثر من أي

وقت مضى بالتصدع والوبال.

في حين جاءت رسالة محمد بيرم الخامس على نمط برنامج سياسي واجتماعي يرسم الخطة الكفيلة باخراج السلطان العثماني والأمة الاسلامية من المأزق السحيق والهوة الحالكة النكداء التي تردت في غياهيبها شؤون الدولة ومصلحة الأمة.

والحق أن الرسالتين ترتكزان على نفس المنطلق ألا وهو الشعور بمرارة الواقع الذي باتت ترزح تحت كلكله شؤون البلاد كما أنهما تهدفان الى نفس الغاية النبيلة التي ترمي الى ارساء قواعد متينة لاصلاح العطب الذي أصاب دواليب الحكم ومزّق وحدة الصف وحكم على الأمة بالتخلف والفقر والجهل والضياع في زمن هي في أمس الحاجة الى شد أزرها واجتماع كلمتها وحزم أمرها وهي غاية لا يمكن ادراكها الا بمضاء العزيمة وشد الشكيمة حيث يقول مصطفى فاضل باشا :

"الجور يفسد الضمائر ويطمس العقول"(21)

ثم يضيف قائلًا:

---

(21) مصطفى فاضل باشا، المصدر نفسه، ص 331.

"ان العقول لتصاب بالشلل في حكومة لا مجال لهمة الفرد فيها.. فلما نبت أفكارنا عنا تبلهنا وصرنا ولا عقل فينا واذا ما دام هذا حالنا فقدنا من يصلح لحكمنا وعز من يحسن الادارة بيننا"[22].

والخلاصة أنه لتأكيد ضرورة الاصلاح وأهميته يصيب محمد بيرم الخامس ومصطفى فاضل باشا هدفين في الوقت نفسه اذ يقومان بانتقاد الوضع القائم ويقدمان برامج اصلاحية فتكون الفرصة المناسبة قد تأمنت لبلوغ نتيجة منطقية ومقنعة.

ولما كانت الرسالة التي وجهها محمد بيرم الخامس الى السلطان عبد الحميد أكثر دقة وأغزر تحليلاً وأخصب مادة الأمر الذي جعلها أقرب ما تكون الى دراسة سياسية تنزل منزلة الخطاب البرنامج في صيغة العصر الحاضر، فلا مندوحة أن يكون مركز اهتمامنا متجهاً بصفة كلية الى تقصي الاصلاحات التي جمعتها هذه الرسالة دون أن يحيد بنا ميلنا المعلل عن الاقبال بالقدر الضافي على درس كل

---

(22) مصطفى فاضل باشا، المصدر نفسه، ص 332.

الجوانب التي تناولها مصطفى فاضل باشا في رسالته الى السلطان عبد العزيز باعتبارها تقوم من الناحية العلمية مقاماً محموداً للتوثق من بعض المسائل الخاصة بذلك العصر حيث أن كلتا الرسالتين تحل محل السند المتين والمعين الصحيح بالنسبة الى الأخرى، اذ لا يمكن لك الا أن تجزم بعد الدرس والمراجعة أنهما قد صدرتا عن مهجة واحدة وعن شعور واحد في سبيل غاية واحدة وهي أولا وآخراً الاصلاح بكل ما يحتويه من هواجس ومعان.

ولا غرو إن نحن تناولنا بالتحليل المسائل المطروحة على بساط التوثق والتحقيق بما يتوافق مع الترتيبات التي سطرها محمد بيرم الخامس في رسالته "ملاحظات سياسية" والتعقيب عليها أو مقارنتها كلما دعت الحاجة بآراء مصطفى فاضل باشا في هذه المسألة أو تلك من خلال رسالته "من أمير الى سلطان". على أن لا يحملنا ذلك أو يحملنا مسؤولية ادعاء الاحاطة بمختلف المسائل التي تحملها هاتان الرسالتان باعتبارهما مزيجاً طريفاً من مختلف العلوم الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بما يجعلهما جامعة مشتملة على شتى العلوم والقضايا الانسانية الثابتة التي لا يخلو منها مجتمع ولا يستغني عنها طالب معرفة. وفي مثلها يصدق القول:

"وهذا كتاب يحتاج اليه من يسوس الجمهور ويدبر الأمور، وان أنصفه الناس أخذوا أولادهم بتحفظه وتدبر معانيه بعد أن يتدبروه هم فما الصغير بأحوج منه الى الكبير ولا الملك العام الطاعة بأحوج اليه من ملك مدينة، ولا ذوو الملك بأحوج اليه من ذوي الأدب"[23].

(23) ابن طباطبا: شهرته ابن الطقطقا، "الفخري"، دار صادر، بيروت، لبنان، ص 15.

الباب الثاني

"ملاحظات سياسية"
لمحمد بيرم الخامس

يمكن تقسيم الوثيقة قسمين أساسيين يشتمل القسم الأول على استعراض الأسباب الداعية الى الاصلاح من فساد الأحوال والغيرة على مصير السلطنة في حين يخصص القسم الثاني لوضع التصورات والترتيبات الكفيلة بتدارك الخطوب ودرء المخاطر الملمة بالسلطنة العثمانية على عهد السلطان عبد العزيز (1861–1876م).

ويجمل بنا قبل الخوض في دراسة كتاب محمد بيرم الخامس "ملاحظات سياسية" أن نتعرض الى ترجمة مختصرة للمؤلف.

محمد بيرم الخامس، نشأته وتكوينه:

يمكن أن نبصر في ترجمة محمد بيرم الخامس مراحل ثلاثا خطيرة.

أ- المرحلة الأولى:

وُلد محمد بيرم الخامس في شهر محرم 1255هـ/مارس 1840م وهو من عائلة ارستقراطية اشتهرت بالسياسة والعلم

وتعود عائلة البيارمة الى أصل تركي، كما يدل على ذلك اسمها، وبيرم هو تحريف لـ "بيرام" وهي كلمة تركية معناها العيد، الا أن زواج بيرم الأول من ابنة محمد بن أبي القاسم بن محمد بن علي الشريف الهندي، تلك العائلة التي تعاقب أبناؤها على الامامة بالجامع الأكبر بتونس، قد جعل البيارمة يصلون نسبهم بالحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

ولا مراء في ان ذلك قد ساعد على أن يتبوأ بيرم الثاني وبيرم الثالث ثم بيرم الرابع المكانة الرفيعة والجمع بين سلك القضاء والمراتب الدينية الى جانب التدريس والاحتفاظ بنقابة الأشراف.

أما والدة بيرم الخامس فقد كانت من المماليك وهي ابنة الجنرال محمود خوجة الذي تولى وزارة الحرب على عهد أحمد باشا باي.

ولما كان مصطفى والد محمد بيرم الخامس متعلقاً بالأرض ومشدوداً الى الفلاحة فقد نشأ محمد بيرم الخامس بين يدي أبيه واستأثر به عمه بيرم الرابع فأخذ عنه الفقه ودرس بجامع الزيتونة والمدرسة العنقية ثم تقدم لخطة المشيخة بها بعد وفاة عمه.

غير أن جده لأمه كان له رأي آخر. اذ كان يرغب في

تكوين حفيده تكويناً عسكرياً يؤهله الى تقمص أدوار قيادية على مستوى الحياة العسكرية والمسؤوليات الادارية والسياسية.

ولئن تلقى محمد بيرم الخامس تعليماً تقليدياً، على مقتضى ما استقرت عليه الثقافة العربية الاسلامية من عادات تجعلها أقرب الى الشرح والتلخيص منها الى استعمال الفكر والاختراع، فاننا لا نعرف شيئاً كثيراً عن المراحل التي مر بها خلال فترة الدراسة الا أنه تلقى علومه على نفر كثيرين منهم شيخ الاسلام الحنفي محمد معاوية، والقاضي المالكي الطاهر ابن عاشور والشيخين محمد الشاهد بن الصالح وعلي العفيف وذلك الى جانب عمه محمد بيرم الرابع وابن عمه أحمد بيرم[1].

ويبدو أن محمد بيرم الخامس كان مولعاً بالمطالعة والتاريخ وقد وجد في المكتبة العائلية ما يشفي تعطشه الى مزيد المعرفة والاطلاع على مختلف علوم عصره وقد انقطع الى القراءة والدرس حتى سنة 1861/1278 كما أثبته بنفسه في الصفوة[2]

(1) عن مقال – فيما يبدو – لمحمد السنوسي بجريدة الحاضرة بتاريخ 1889/12/24.

(2) محمد بيرم الخامس "الصفوة"، ج 1، ص 95.

وهو ما زاد في تعميق ثقافته.

ب - المرحلة الثانية:

تولى محمد بيرم الخامس بعد وفاة عمه بيرم الرابع بقليل ادارة المدرسة العنقية حيث تصدر للتدريس وكان ذلك سنة 1861/1278. وفي السنة الموالية تم انتدابه لالقاء الدروس بالجامع الأعظم. ونظراً لما أبداه من استعداد وما ظهر عليه من نبوغ تم تعيينه مدرساً من المرتبة الأولى سنة 1867/1284.

ولما كان شغوفاً بالسياسة ملماً بمختلف قواعدها وأحوالها وكانت همته الى ذلك مصروفة، فإنه، خلافاً لما دأب عليه معاصروه من الاستكانة والخنوع، لم يعمل على إخفاء مواقفه وآرائه السياسية المتمثلة بالخصوص في العناية بالتعليم والتنظيم الاداري والسياسي.

وقد بدأ محمد بيرم الخامس حياته السياسية بأن تولى سنة 1874/1291 مهمة الاشراف على جمعية الأوقاف ، وفي سنة 1875/1292 عُهد اليه بادارة

المطبعة الرسمية حيث أصبح يجمع بينهما في عهد خير الدين.

جـ - المرحلة الثالثة:

وفي سنة 1875/1292 أصيب محمد بيرم الخامس بحالة عصبية بسبب الارهاق والمعاناة السياسية وقد تحدث عن ذلك في الصفوة[3] مما اضطره الى السفر للتداوي بايطاليا وفرنسا، وقد استمرت فترة العلاج من 1875/1292 حتى أواخر سنة 1878/1295.

ولما استقال خير الدين سنة 1877/1294 عمل محمد خزندار ومصطفى بن اسماعيل على إبقاء محمد بيرم الخامس فقام بتنظيم المستشفى الصادقي على النمط الأوروبي، وفي عهد الصادق باي تم تعيينه لعضوية المجلس الدستوري سنة 1879/1296 الى جانب العربي زروق.

---

(3) المصدر نفسه، ج 1، ص 96 –103.

غير أن مقام محمد بيرم الخامس في أرض الوطن لم يكن ليشجعه على المكوث أكثر وقد استهدف للمؤامرات وتعرّض للكيد مراراً خاصة بعد غياب خير الدين باشا عن الساحة السياسية. فآثر الرحيل الى القاهرة حيث استقر بها في آخر أيامه. ثم توفي بحلوان في شهر ربيع الثاني سنة 18/1307 ديسمبر 1889 بسبب اصابته بأمراض صدرية حادة مخلّفا العديد من المصنّفات والرسائل والمقالات.

الفصل الأول

تقديم ملاحظات سياسية
لاستدراك الأحوال الملمة
بالسلطنة العثمانية

التمهيد لرسم الخطة الاصلاحية:

كان محمد بيرم الخامس من أدرى الناس بشؤون عصره[1]، وقد كانت السياسة في أيامه بصفة عامة سياسة جور واستبداد[2]. لذلك فانه لم يغفل، وهو يرفع خطابه الى السلطان، عن الالتزام بالآداب التي تحتمها مقتضيات الحال، فكان حريصاً على انتقاء الألفاظ بارعاً في صياغة أفكاره وبث حسرته وآلامه لما أصاب السلطنة من وهن في أواخرها

(1) كان شغوفاً بالسياسة بحكم ما نشأ لديه من اطلاع على واقع البلاد، وقد اتصل بالبايات ورجالات السياسة.

(2) بعد ان شهد ضياع صربيا ورومانيا وبلغاريا والشام والجزائر ها ان محمد بيرم الخامس يرفع كتابه الى السلطان العثماني في نفس السنة التي وقع فيها احتلال تونس سنة 1881 ، ثم يقع من بعدها احتلال مصر من طرف الانجليز سنة 1882.

متذرعاً بحسن الولاء للسلطان.

ولما كان يعلم أن المحاباة وحدها لا تكفي لدى الحضرة العلية لتشفع له هذا الضرب من المجازفة والجرأة التي ساقته الى شق عصا الهيبة والتجاسر على نواميس الهالة المحضة بالحضرة السلطانية، كان حرصه شديداً على استهلال مشروعه الاصلاحي بتقديم مطوّل لا يخلو من تبسيط واسهاب لبث المعطيات وشرح الأسباب والمسببات لتعليل مداخلاته السياسية المتضمنة لآرائه وملاحظاته.

ومن كان مثله في اخلاصه للسلطنة السنية وفي تعلقه بكعب الحضرة العلية وهو عالم دين وسياسة لا يروغ عن واجبه في إقامة الدليل على فساد الأوضاع وإسداء النصح لاستدراك الأحوال الملمة بالدولة والممالك التابعة لها وفي سكوته اقصار وتقصير في حق الراعي والرعية ومتلفة عظمى في حق الاسلام والمسلمين، ومن منطلق الشعور بدقة الموقف نجده كثيراً ما يعمد تزلفاً لاستعمال كلمة إمامة أو خلافة عند الاشارة للسلطان أو السلطنة في أسلوب لا يخلو من الاطراء والاغراء لتبرير غايته واثبات حجته حتى لا تقع ملاحظاته على مسامع السلطان موقعاً سيئاً فتثور ثائرته ويلقي بكل شيء رمّة واحدة ولا يلتفت لمصلحة مهما عظم شأنها أو تأكدت ضرورتها.

لقد كان تأثير التيار الاصلاحي عميقاً في فكر محمد بيرم الخامس ووجدانه. مثله مثل غالبية المفكرين ورواد الاصلاح في مختلف أرجاء العالم الاسلامي العربي في تلك الفترة(3).

ولا مراء أن الفلسفة الخلدونية قد تركت بصماتها في التيار الاصلاحي العام مثلما هو الشأن في تونس بالنسبة الى ممثلي هذه الحركة أمثال خير الدين باشا وسالم بوحاجب وأحمد بن أبي ضياف وغيرهم من المفكرين في تركيا ومصر وبعض البلاد الأخرى.

وقد زادت التطورات العالمية قبيل انتصاب الحماية الفرنسية في تونس والهيمنة الغربية الأوروبية على الوطن الاسلامي العربي في مضاء عزيمة الفكر الاصلاحي على تخطي الرواسب الموروثة والأساليب العتيقة التي تحد من نجاعة النظام السياسي في البلاد العربية الاسلامية خاصة بعد أن فقد مثال الأمس كل أثر في الواقع المعايش.

ولكن ذلك لا يعني الاسراف في محاكاة الغرب لاستنباط نظام الحكم المرتجى والملائم بالنسبة

(3) أمثال: خير الدين وسالم بوحاجب بتونس، الأمير عبد القادر بالجزائر، ومصطفى فاضل باشا في تركيا.

الى البلاد العربية الاسلامية على أن ذلك لا يمنع من الاقتداء ببعض الأنماط الأوروبية في مجال الاصلاحات التي لا تتعارض مع روح الشريعة الاسلامية وأصولها الثابتة التي تنبني على أساسها الحضارة الاسلامية ثقافةً وفكراً واجتماعاً وسياسةً.

ويرى محمد بيرم الخامس أن الاستمرار على طريقة السلف في الادارة السياسية لا يساير مقتضيات العصر لتحقيق التطور المنشود ولا الاقتداء والتقليد ومحاكاة الغرب من شأنه أن يعطي الدفع الحقيقي للنهوض بالبلاد العربية الاسلامية[4].

وانما تكمن الحكمة في الأخذ بما يلائم الوضع ويتماشى مع روح الشريعة المحمدية والتخلي عن مذهب السلف من المتعصبين لاقامة نظام سياسي يعالج الأوضاع الراهنة التي تردت فيها السلطنة بما يساير روح العصر ويوافق أحكام الشرع الاسلامي[5].

ويتجه تفكير المؤلف الى ضرورة ابتكار تنظيم سياسي

---

(4) انظر محمد بيرم الخامس "ملاحظات سياسية" ص 18.

(5) المصدر نفسه، ص 20—21.

يأخذ من تجربة النماذج السياسية الأوروبية ما يصلح العمل به لسياسة المسلمين.

وينتهي به الدرس والتحليل في اطار البحث عن النظام السياسي الملائم لادارة شؤون الأمة الى القول إن الاتجاه الليبرالي يعيبه التسيّب وتعمه الفوضى المنجرة عن الاسراف في التحرر وهشاشة السلطة السياسية الفاعلة. كما أن النظام الاشتراكي بما فيه من غطرسة وعسف من شأنه أن يثقل كاهل الرعية ويسلبها الذات الشخصي وحرية الاختلاف في الرأي والمشاركة الفعلية في دواليب التسيير.

فهو يعتقد بأن لا خير في تطبيق النمط الليبرالي أو الانموذج الاشتراكي في بلد اسلامي عربي هو في حاجة الى حزب قادر على إحداث التغيير في المجتمع والفكر الاسلامي العربي لمواكبة الاصلاحات وتعزيز جانب السلطنة.

ويرى أن مأمورية الاصلاح هي من مشمولات إدارة الحكم ومن أوكد اهتمامات الدولة وهذا التصور لا يخلو من ذهول وإهمال لدور الرعية لأن الاصلاحات في نظره تنبع عن السلطة العليا دونما دور يذكر للرعية في وضع معالمها أو المساهمة في إعداد الخطة الكفيلة بها.

وواضح هنا أن الترتيبات التي يعبر عنها "بالتنظيمات الخيرية" لا يمكن الا أن تكون بمثابة المعاهدة أو الميثاق

الذي يتنزل من السلطان باعتباره عملاً خيرياً تجاه الرعية التي يقف دورها عند السمع والطاعة. لذلك فهي غير نابعة عن إرادة سياسية حقيقية منبثقة عن الشعب مثلما هو الشأن بالنسبة للدساتير الأوروبية. وعلى هذا الأساس فإن مقارنة التنظيمات بهذه الدساتير أو التشبه بها يعد ضرباً مس ضروب التعتيم والمغالطة.

ورغم انتصار بيرم الخامس لمشروع التنظيمات والانسياق مع هذا التيار السياسي فان ذلك لم يمنعه من الاشارة الى النقائص ومواقع الخلل التي وسمت هذه الاصلاحات بحثاً عن استقامة الدولة العلية.

لذلك فقد حرص على لفت نظر السلطان لتلافي النقائص وتدارك مواضع الضعف التي لاحظها في مختلف المؤسسات السياسية مشيراً الى ضرورة إحداث قانون لمراقبة نفوذ رجال الدولة يتعرض الى تحديد مسؤوليات العمال (الولاة) والوزراء على وجه الخصوص للحد من مساوىء الحكم المطلق والاستبداد بالسلطة وهو ما يتنافى مع روح التشريع الاسلامي ومفهوم الخلافة الرشيدة وإمامة المسلمين التي تقوم على الشورى وضبط النفس إزاء لذة السلطان وإقامة العدل والانصاف.

ثم يتخلص محمد بيرم الخامس انطلاقاً من ركن

الشورى للدفاع عن حرية التفكير واحترام الرأي المخالف وهو ما يمكن ادراجه بمفهوم عصرنا هذا ضمن سلسلة النضالات لتكريس قواعد التعددية السياسية كما هو الشأن بالنسبة الى النظم الديمقراطية في البلاد الراقية حيث لا سلطان الا للقانون ولا ارادة الا للشعب باعتباره مصدر السلطة العليا.

ويذلك يتخلص النظام السياسي من رواسب الحكم المطلق ليصبح مرتكزاً على مبدإ تفريق السلط كما هو الحال في معظم البلاد الغربية وفي مقدمتها فرنسا – أو كما كان الأمر على عهد الخلفاء الراشدين – مع مراعاة أوجه الاختلاف – إن نحن ألحقنا السلطة التشريعية بأهل المشاورة من أصحاب الحل والعقد أقررنا استقلالية القضاء وسبل انتداب المأمورين العموميين وهو ما يتعارض مع النظام السياسي الذي على أساسه تجثم الامبراطورية العثمانية.

ثم ينتقل ليشير الى أن الحكم الاستبدادي المطلق قد تجاوزته الأحداث فأصبح بحكم التطور الاجتماعي والسياسي خلقاً بالياً لا يخدم مصلحة الدولة ولا يتماشى وطموحات الأمة.

وهذه الجملة من الاصلاحات لا يمكن لها أن ترى النور الا بفضل المجهودات المبذولة من قبل العلماء ورجال

السياسة والخبراء في شتى الميادين لابراز معالمها وطرق تنفيذها وصياغتها على نحو برنامج متكامل يهدف الى استقامة الدولة العثمانية.

ولضمان الاستمرارية والنجاعة في صلب السلطنة وتجنباً لخطر الوقوع في دوامة المزايدات والتجاوزات التي قد تحصل عن قصد أو عن غير قصد بسبب تأويل فاسد أو سوء فهم، فقد أشار محمد بيرم الخامس الى ضرورة ضبط التنظيم السياسي الذي ينادي به بمقتضى قانون يحفظه من التلاعب ومغبة الاندثار والتلاشي.

الفصل الثاني

"المقصد"
الترتيبات الكفيلة باستقامة
الدولة العثمانية
في ذهن محمد بيرم الخامس

بعد الفراغ من شرح الأسباب الداعية الى ضرورة الحث على التصرف لاستدراك العطب الذي ألم بمباني الدولة وهياكلها وأربك حبل العثمانيين، ينتقل محمد بيرم الخامس ليخوض في صلب المقصد بكشف العيوب المزمنة في جسم الامبراطورية العثمانية بعد أن بدأت شمسها تميل الى المغيب ويعرض مشروعه الاصلاحي المتمثل في اثنين وعشرين بنداً يرى أن في الأخذ بها والعمل على ادخالها على أدوات الادارة ودواليب الحكم خير سبيل لدرء المهالك.

وواضح أن محمد بيرم الخامس قد أسس بيانه الاصلاحي على مقتضى الشريعة الاسلامية في إطار رؤية سياسية لدولة ممزوجة بالدين والملك[1].

(1) انظر خير الدين "أقوم المسالك"، تحقيق الشنوفي (المنصف)، الدار التونسية للنشر، صفحة 52-63-165...

ولزيادة البيان والتعمق في فهم الفكر الاصلاحي عند محمد بيرم الخامس، لا بد لنا من تقليب المشروع البيرمي وتقصي الترتيبات المسطورة على مواقع المصلحة لإجراء ادارة المملكة وحفظ ذاتها.

1) مجلس المبعوثان:

يقول محمد بيرم الخامس:

"لزم بالضرورة المحافظة على ممالك الدولة واجراء المطلوب جمع مجلس المبعوثان (كذا في الأصل) لكي يكون سنداً معتبراً عند الولايات نفسها وعند الدول الاوروباوية في ممانعة كل ما يضر بمصلحة الدولة عموماً وبما تقدم يتبين أن اتخاذ الدول لمسلكها القديم غير ملائم للحالة الراهنة"[2].

ومجلس المبعوثان انما هو مصطلح عثماني لما يشبه حسب تقديرهم ما عرف بمجلس الشورى في فجر الاسلام أو ما عرف مؤخراً عند الأوروبيين بمجلس النواب. غير أن مجلس

(2) محمد بيرم الخامس "ملاحظات سياسية" مطبعة المقتطف، مصر 1898، ص 21.

المبعوثان ليس من هذا أو ذاك في شيء. فأما من حيث مقاربته بالبرلمان على النمط الغربي فهو لا يستمد شرعيته من ارادة الشعب وبالتالي لا يمثله أو يسد عنه في شيء. وأما من حيث نسبته الى روح التنظيم السياسي في الاسلام فذاك غير صحيح لأن المستشارين في الاسلام حسب ما اتفق عليه العلماء انما هم أهل الحل والعقد وتسمى تلك الطائفة بالعرفاء كما هو في "البخاري". ولكن مجلس المبعوثان الذي يطالب به محمد بيرم الخامس إنما هو عبارة عن مزيج من النمط الأوروبي والنظام الاسلامي، اذ يجمع ولو بصفة نسبية بين مبدإ الانتخاب – ولو كان ذلك داخل هذا المجلس – وضرورة الالتزام قدر الامكان بالشروط التي جاءت بها الشريعة المحمدية من حيث الاستقامة والعلم والايمان الصحيح وقد جعل الله الشورى من صفات المؤمن في قوله تعالى: "وأمرهم شورى بينهم". وحرصاً على تكريس هذا المبدإ السمح فإن الله عز وجل في ذكره الحكيم جعل منه ركناً من أركان الاسلام وبوأه المكانة المرموقة الى جانب الصلاة والزكاة والايمان اذ يقول: "والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون" (الشورى 38).

والحق ان الكاتب لم يغفل عن الاشارة الى مدى البون

البين بين أصحاب القدم المتقدمة في الاسلام وأهل هذا الزمان من حيث العلم الغزير والايمان الصحيح. حيث يقول:

"وكونهم يشترط فيهم الآن الشروط المذكورة هي ما اقتضته حالة الزمان الذي قل فيه العرفان"(3).

ولا مراء في أن الخطأ مع المشورة أصلح من الصواب مع الانفراد والاستبداد لأن الخطأ عن اقتناع ورضى أصلح من الصواب عن غير مشاورة تطيب لها النفوس وتأخذ بمجامع القلوب ولأن صاحب الرئاسة اذا أحب شيئاً أحبه الناس وان عزم على أمر كان لهم. وهذا من خواص الملك وأسراره المكينة التي تميزه عن العوام "وكل راع مسؤول عن رعيته". وقد قال الحكماء: "حق يضر خير من باطل يسر". ومن كلام للامام علي كرّم الله وجهه "لا صواب مع ترك المشاورة"

ولقد سبق لابن العربي أن اعتبر المشاورة أصلاً من أصول

(3) محمد بيرم الخامس، المصدر نفسه، ص 22.

الشريعة اذ يقول:

"المشاورة أصل في الدين وسنة الله في العالمين وهي حق على عامة الخليقة من الرسول الى أقل الخلق"[4].

2- إنشاء قوانين لضبط مسؤولية الحكومة:

ان اتساع رقعة الامبراطورية العثمانية وكثرة المشاغل الملقاة على عاتق صاحب الملك من شأنها أن تزيد في حاجة السلطان الى من يعاضده ويساعده في تدبير الأمور وتسيير شؤون الدولة. لذلك دعت الضرورة الى تعيين وكلاء ينوبون عن السلطان ويقومون مقامه فيما يوكل اليهم من مهام.

والمتأمل في هذه المسألة بالذات يرى أن الكاتب بالاضافة الى تعلقه بالمبادىء الاسلامية وتمسكه بالنص كقوله تعالى: "واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي أشدد به أزري وأشركه في أمري"[5]، نجده الى الاجتهاد أميل منه الى

---

(4) ابن العربي: (ابو بكر محمد بن عبد الله المعارفي)، أحد تلامذة الغزالي، دائرة المعارف الاسلامية، ط2، 729.III.

(5) سورة طه، الآيات 29–32.

الوقوف عند النص أو التقليد. فيذهب الى التصريح بجواز إحداث خطة وزير في صلب دولة إسلامية بناء على مطابقتها لرتبة أمير أو قاض واقتداء بما جاءت به كتب الفقه المشتملة على كيفية التضمين بمعنى الوكالة بالاضافة الى تطابق اجراءات التعيين التي ينبغي أن تكون نابعة عن ارادة الخليفة وحاملة لتفويضه، اذ يرى أن رتبة الوزارة في الدولة العلية لا تقصر عن رتبة القاضي أو الأمير على عهد الخلفاء الراشدين.

والجديد في ذلك، تطلع محمد بيرم الخامس الى انشاء مجلس وزراء على النمط الحديث يكون مسؤولاً أمام السلطان على ما يعهد اليه من مهام في نطاق الأعمال التي وُكل عليها الوزراء فرادى أو مجتمعين.

لذلك يرى محمد بيرم الخامس أنه من الضروري ضبط نظام في تحديد مسؤولية الوزراء وتعيين ما يشترك فيه الجميع وما ينفرد به كل واحد من أعمال اذ يقول:

"ولا خلاف أن تحرير قانون مسؤولية الوزراء هو أصل من أصول القانون الأساسي وموافق لقوله تعالى "ولا تزر

وازرة وزر أخرى" وكذلك قوله: " وأن ليس للانسان الا ما سعى"[6].

وهذا ما يؤكده ابن خلدون في مقدمته حين يقول:

"ان الملك، لما كان عبارة عن المجتمع الضروري للبشر ومقتضاه التغلب والقهر اللذان هما من آثار القوة الغضبية المركبة في الانسان، كانت أحكام صاحبه في الغالب حائدة عن الحق، مجحفة بمن تحته من الخلق، لحمله إياهم في الغالب على ما ليس في طوقهم من شهواته. فتعسر طاعته لذلك. وتجيء العصبية المفضية الى الهرج والقتل. فوجب أن يرجع الى أحكامها كما كان سياسة مفروضة يسلمها الكافة وينقادون الى أحكامها كما كان ذلك للفرس وغيرهم من الأمم. واذا خلت

(6) محمد بيرم الخامس "ملاحظات سياسية" ص 23.

الدولة من مثل هذه السياسة لم يستقم امرها، ولا يتم استيلاؤها. فاذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرائها، كانت سياسة عقلية واذا كان فرضها من الله تعالى بشارع يقررها كانت سياسة دينية نافعة في الدنيا والآخرة"(7).

ولما كان الوزير هو المسؤول الأول على القطاع الموكول اليه، فمن البديهي ان يمنح الترخيص في انتداب المأمورين لمساعدته او القيام مقامه باعتبارهم المباشرين الفعليين المأمورين للأعمال الموكولة للوزير وان لزم الأمر عرض المسألة على موافقة السلطان.

وعلى نحو ذلك يقول الكاتب:

"وتفويض مثل ذلك جائز في الشرع حسبما نص عليه في كتاب القضاء من التفويض الى القاضي في ولاية النواب عنه

(7) ابن خلدون: "المقدمة"، الباب 3، الفصل 25، ص 336-337. الدار التونسية للنشر تونس، 1984.

وقيمي الأوقاف والايتام مع أن أصل ذلك للخليفة. وكذلك نصوا على جواز تقليد ذات وظيفة القضاء من الأمير المفوض اليه من الخليفة ولا تقصر رتبة الوزراء في الدولة العلية عن رتبة الأمير أو القاضي. فما جاز في حقهما جاز في حقه"[8].

من منطلق الشعور بأعباء المناصب العمومية وثقل المسؤوليات الحكومية، يرى محمد بيرم الخامس أنه من الضروري وضع الوظائف في نصابها وضبط القواعد الكفيلة بتنظيم مصالح الدولة وحسن التصرف في اطار قانون عادل وناجز يحفظ للأمة ثروتها ويقوي شوكتها ويحمي ذمارها وعلى نحو ذلك يقول خير الدين:

"ان مشاركة أهل الحل والعقد للملوك في كليات السياسة، مع جعل المسؤولية في ادارة المملكة على الوزراء المباشرين لها بمقتضى قوانين مضبوطة، مراعية فيها

(8) محمد بيرم الخامس، المصدر نفسه، ص 23.

حال المملكة، أجلب لخيرها وأحفظ لها"[9].

3 - إجراء قاعدة المجازاة والمكافأة:

استنادا الى ما جاءت به الشريعة الاسلامية في مضمون قوله تعالى: "فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره"[10]، وحرصاً على مصلحة الفرد والجماعة فمن البديهي إحكام التصرف في شؤون الموظفين ومراقبتهم لمعرفة أحوالهم ومؤهلاتهم المهنية التي على أساسها ينبني الحكم العادل في مجال المكافآت أو العقوبات التي ينبغي أن يشتمل عليها الاطار الوظيفي وهي "نهاية العدل" كما يقول محمد بيرم الخامس[11]، اذ هي أسلم سبيل لإنصاف المستخدمين، بعيداً عن الأساليب الارتجالية التي قد تخطىء وتصيب نظراً للحكم استعجالاً دون روية أو دراية تامة بأحوال الموظفين ودقائق أمورهم.

(9) خير الدين· "أقوم المسالك" ، الدار التونسية للنشر، ص 103
(10) سورة الزلزلة، الآيتان 7و8.
(11) محمد بيرم الخامس "ملاحظات سياسية" ص24.

ومن الانصاف ردع المسيء بما يقابل سوء تصرفه ومجازاة المحسن بما يناسب كفاءته واخلاصه[12].

4- إستخدام المتأهل من الناس في سائر وظائف الدولة:

يؤكد محمد بيرم الخامس ضرورة العدل في توزيع الوظائف باعتبارها حقاً من حقوق الرعية ومكسباً من مكاسبها المشروعة.

وهو يرى أنه من المستحسن مراعاة العنصر العربي باعتباره يمثل غالبية اتباع السلطنة لما في ذلك من استمالة لنفوسهم والأخذ بمجامع قلوبهم حتى يزداد التحامهم بالدولة، فهو الى المساواة بين الأجناس أميل عملاً بقوله الكريم: "لا فضل لعربي على أعجمي الا بالتقوى" فلا يتقدم أحد على الآخر الا بما أحرز من مؤهلات وخصال شخصية.

---

(12) انظر ابن طباطبا المعروف بابن الطقطقا (محمد بن علي). "الفخري"، فصل: الجزاء والاحسان والامامة ص48-49.

وفي ذلك يقول:

"فالشريعة لا تفضل أعجمياً على عربي ولا العكس ما واحد خيراً من أحد الا بتقوى الله والأوصاف الجميلة فتجب التسوية بين الجميع. ومن السياسة المستحسنة مراعاة أكثرية الجنوس حتى تطمئن النفوس ويزداد التحامهم بالدولة لأن حضرة سلطاننا أيده الله هو سلطان الجميع ومقاصده لا تريد المحاباة في الوظائف"[13].

وهو يرى أنه، كلما ابتعد رجال الحكم – وفي مقدمتهم الوزراء – عن العمل بهذه المقاييس في انتخاب الموظفين الأكفاء، آل الأمر الى الاضرار بالمصلحة العليا للبلاد في غفلة من السلطان وذلك ما يتنافى مع مبدأي التوظيف والوكالة حيث أنه من الضروري مراجعة السلطان في مثل هذه المسائل لأن أنظار حضرة السلطان وراء عمل من استوزرهم.

---

(13) محمد بيرم الخامس "ملاحظات سياسية" ص 25.

يقول:

"ما يجري من أغراض المنتخبين يؤول الى ضرر ملكه (السلطان) من غير علمه. ولذلك وجب جعل تلك الشروط التي بدونها لا يسوغ للوزراء انتخاب المأمورين. ووراء عمل الوزراء أنظار الحضرة السلطانية، حتى اذا لم تر مطابقة الشروط المنتخبة فانها تأمر بإعادة الانتخاب بحيث لا يجري توظيف الا عن أمرها ومطابقة رأيها"(14).

5- انتخاب أعضاء مجالس الولايات:

يقول محمد بيرم الخامس :

"حيث تبين أن الادارة الموجودة في الولايات الآن لا تحصل على يدها درء المفاسد وجلب المصالح المطلوبة للولايات

(14) محمد بيرم الخامس "ملاحظات سياسية" ص 26.

المذكورة للأسباب التي نقوم بشرحها فلزم إنشاء قانون في انتخاب اعضاء مجالس الولايات على نحو انتخاب المبعوثان بأن تكون فيهم الغيرة والصفات الباعثة على النصح والاعانة على ارتقاء شأن الدولة والوطن وأن يتبين في القانون المشار اليه مأمورية المجالس المذكورة ومأمورية الوالي وغيره من الموظفين"[15].

إن كيفية اختيار أعضاء مجالس الولايات لا تكاد تختلف عن النهج المتبع في انتخاب أعضاء مجالس المبعوثان وكذلك الشروط المطلوبة لانتداب المستخدمين في سائر وظائف الدولة من كفاءة واستقامة.

غير أن مجلس المبعوثان يعد مرجع المشورة العامة فيما يهم شؤون السلطنة ككل، في حين يختص المجلس الولائي في الشؤون المحلية للولايات. ويكون هذا المجلس مسؤولاً لدى السلطان الذي يهديهم الى سبيل الرشاد عند مجاوزة

(15) محمد بيرم الخامس "ملاحظات سياسية" ص 26.

الحد المحدود كما أنه يعمل تحت اشراف مجلس المبعوثان حيث يقول محمد بيرم الخامس:

"مجلس المبعوثان هو مرجع المشورة العامة للمملكة. ويشتمل على من هم من تلك الولايات ومن غيرهم ممن لهم إحاطة وعلم بمصالح الدولة والمملكة عموماً ومصلحة تلك الجهة خصوصاً. فيقدم ما يليق بمصلحة العموم اذ المصالح العامة مقدمة على المصالح الخاصة. فمجلس المبعوثان لا يسوغ له أن يوافق على مصلحة خاصة بقبيلة اذا ثبت أنها تضر بمصلحة الدولة والأمة عموماً، ثم وراء ذلك العرض على الأعتاب السلطانية ولها التدبير في اجراء ما يوافق ممالكها"[16].

وهذه المجالس من شأنها أن تساعد السلطة المركزية على الاحاطة بغوامض أحوال المالك وترشدها الى اختيار

(16) محمد بيرم الخامس "ملاحظات سياسية" – ص 27.

الأسلوب السياسي الأنجع لحقن الدماء وحفظ الأموال ودفع الشرور. وفي ذلك سند متين لوضع الحق مواضعه وخير معين لسياسة الشعوب[17].

6- وضع قوانين الجندرمة المتكلفة بحفظ الراحة وتنفيذ الأحكام:

بالاضافة الى الشروط التي سبق التعرض اليها بخصوص المستخدمين في سائر وظائف الدولة واعتباراً لأهمية الدور الذي يقوم به رجال الأمن من حفظ للنظام العام والسهر على تنفيذ الأحكام العدلية والقرارات الادارية فقد وجب مزيد التحري لوضع هذه المسؤولية الدقيقة في من هو أهل لأداء الواجب بكل صدق وأمانة اتقاء لمغبة البطش والظلم واختلاق الوشايات وهتك الأعراض وافتعال الدسائس مع الالتزام الشديد بالطاعة والانضباط والمحافظة على الحقوق الشاهانية.

لم يتوقف محمد بيرم الخامس طويلاً عند هذه النقطة

(17) انظر التليلي (بشير) كراسات تونس ، العدد 79 - 80 ، 1972 ، ص 147–170.

بالذات. ولعله فعل ذلك اتقاء شر رجال الشرطة الذين سطع بريق أسيافهم واشتد بطشهم واستبدادهم في أواخر الدولة.

في حين أوغل مصطفى فاضل باشا في وصف الحالة العامة وانخرام الأحوال واضطراب الأمر اذ يشبه الوضع في هذه الحقبة من حياة الدولة العثمانية بما حدث لفرنسا على عهد "لويس الخامس عشر" مردداً قول أحد ساسة ذاك الزمان:

"لم يبق في مملكتك من يفخر بقدره الرفيع
فينجو من نقمة وزير، ولا من يحمد الله
على ضعته فلا ينال منه كويتب حقير"[18].

أما محمد بيرم الخامس فقد آثر التلميح والمرور على عجل فيما يهم البند المتعلق بالجندرمة حيث اقتصر قوله على:

"وضع قوانين الجندارمة المتكفلة بحفظ
الراحة وتنفيذ الأحكام ولذلك يجب أن
يكون رؤساء الجندارمة وأنفارها متصفين

(18) مصطفى فاضل باشا: "من أمير الى سلطان"، ص 338–339.

بالصفات الحميدة من العفّة والمروءة وحسن الخلق والصدق فيما ينقلونه وأن يكونوا مطيعين ومنقادين الى القوانين وأن يكون رؤساؤهم من الصادقين في النصح والمحافظة على الحقوق الشاهانية"[19].

لقد آثر المؤلف استعراض العموميات المتعارفة والكليات المتفق بشأنها متجنباً الدخول في عمق المشاكل التي تتخبط فيها الرعية والتي من شأنها أن تنخر كيان الدولة بسبب التصرفات الضلالية والممارسات التعسفية التي اشتهر بها أعوان تلك الجندارمة في ذلك الوقت[20].

7- إحداث مجلس عدلي من عشرة أعضاء من أعلم الناس:

ان استقامة الملك لا تكتمل هياكله الا باستتباب الأمن واشاعة العدل والانصاف في أرجاء البلاد بين الأهالي، لا فرق بين قوي ومستضعف الا بالعمل الصالح والسلوك

(19) محمد بيرم الخامس "ملاحظات سياسية" ص 27.

(20) انظر دائرة المعارف الاسلامية،ط 2، ج1، ص 77.

الحسن. لذلك دعا محمد بيرم الخامس الى تشكيل مجلس لاقامة العدل يتخذ له مقراً بباب المشيخة متركباً من عشرة أعضاء من أكثر الناس علماً يتفرع الى قسمين تسند رئاسة كل واحد الى أحد الأعضاء الذين يقع انتخابهم لمدة خمس سنوات وتضبط تركيبة هذا المجلس ومشمولاته بمقتضى قانون.

وبالنظر الى تركيبة المجلس المذكور وصلاحياته يتبين لنا أن المؤلف قد وضع نصب عينيه استقامة الميزان وحفظ العمران بفضل الابتعاد عن القضاء الفردي والرأي الواحد الذي كثيراً ما يتعرض الى الطعون والتشكيك في مصداقيته، فآثر ما به تطمئن النفوس ويصلح الغرس تكريساً لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا تجتمع أمتي على ضلال".

8- تشكيل المحاكم الشرعية في بلدان المملكة:

ينكب المجلس العدلي على انشاء قانون يشتمل على صورة تشكيل المحاكم الشرعية ببلدان المملكة وبيان صورة المراسلة بين المحاكم وباب المشيخة.

وفي ذلك تلميح صريح الى ضرورة التواصل ولزوم

الاتصال بين مختلف الدوائر القضائية لتلقي الشكايات وفض النوازل حسب الاختصاص مؤكداً على ضرورة الالتزام بمرجع النظر الترابي حتى لا تختلط الأمور فييأس مظلوم من الوقوف على حقه ويطمع ظالم في انقطاع الحبل.

ولمزيد التحري وإحكام الآلة القضائية حرص محمد بيرم الخامس على التأكيد على وجوب تكوين جهاز لمراقبة مطابقة الأحكام الصادرة عن هاته المحاكم الشرعية يتخذ مقره بباب المشيخة.

9- القانون الاطاري للمحاكم الشرعية:

للقسم الاول من المجلس النظر في انتخاب الموظفين الشرعيين الى رتبة معينة. وما كان أعلى منها يقع انتخابه باجتماع القسمين وذلك نظراً لأهمية ودقة المناصب القضائية وخاصة منها المراتب العالية التي تتطلب مزيد التحري للتوثق من استحقاق الشخص وكفاءته للارتقاء والتدرج في هذا السلك الحساس الذي ينبني عليه الملك العدل.

10- مراعاة شرط العلم والمروءة في المترشح:

حيث أن وظيفة الانتخاب تعد من المسائل الدقيقة ولا

يمكن اسنادها الا لأصحاب العلم والفضل، فهي تخرج عن المألوف المتعارف الذي يخضع الى الأمور الوراثية أو المحاباة في تقليد الوظائف الأخرى ذات الطابع السياسي التي غالباً ما تنحصر في بعض العائلات السياسية ولا تكاد تخرج عنها الا قليلاً نادراً.

ولكن اذا تعلق الأمر بإحدى الوظائف الانتخابية فلا مكان فيها الا لمن كبر علمه ورجح عقله وتألقت فضائله، على أن يتقدم صاحب المعارف الواسعة غيره في مادة التدريس والخطط العلمية، في حين توكل مهمة القضاء والخطط الحكمية الى ذوي الفضل وأهل المروءة والعفة والخصال الحميدة لحفظ حقوق الخلق وحمايتها. وفي ذلك يقول محمد بيرم الخامس :

> "لما كانت وظيفة الانتخاب لها من الأهمية والاعتبار ما لا يخفى فيلزم أن لا يراعى فيها الا صفات العلم والمروءة.. فلا يتقدم أحد على غيره الا بما له من الصفات المذكورة"[21].

(21) محمد بيرم الخامس "ملاحظات سياسية" ص 28.

وهذه اشارة واضحة على توخي المنهج الاسلم لاسناد الوظائف الانتخابية وذلك حسب تفوق الأشخاص لا حسب انتماءاتهم أو بموجب الوراثة كما يحدث غالباً بالنسبة الى المراكز السياسية التي قد تلعب فيها العصبية دوراً كبيراً.

11- تعميم التعليم للعلوم الدينية والعناية بشؤون الطلبة:

في اطار المهام المناطة بعهدة القسم الذي يشرف على حظوظ التعليم يتجه التفكير الى اقامة نظام محكم يتسنى بفضله تعميم العلم ونشره على طول المملكة وعرضها لتحقيق الغاية المنشودة التي يسعى اليها السياسي الحكيم والعالم الجليل للارتقاء بالأمة الى مصاف الشعوب الراقية اذ من كبر علمه ملك أمره وعظم شأنه.

وللنهوض بشؤون التعليم فمن البديهي العناية بأحوال الطلبة وتدبير أمور المدرسين في إطار خطة محكمة تشمل كل الجوانب المتصلة بمجالات التدريس من أساتذة ومكتبات ومدارس وظروف إقامة.

وفي ذلك يقول محمد بيرم الخامس:

"القسم الأول له النظر في تعميم التعليم

للعلوم الدينية وتعيين الموظفين اليها وتحقيق احوال الطلبة وكيفية القاء الدروس وتقسيم العلوم والكتب... وحفظ خزائن الكتب وتعميم نفعها وانتخاب المأمورين بالتفتيش على (كذا في الأصل) سيرة المدرسين والتلامذة في تعليم العلوم وتقدمهم ومراجعة التقارير الواردة من المفتشين المذكورين ليتحقق عند المجلس المذكور أحوال التعلم والتعليم هل هي جارية على وفق المراد. وحفظ أموال اليتامى وتفقد سيرة المباشرين لادارتها سواء كان في مقر الخلافة أو في سائر الممالك المحروسة.. ومن أهم واجبات المجلس المذكور السعي في تقوية ربط الوصلة الدينية بين سائر الممالك الاسلامية سواء كانت من الممالك التابعة للدولة العلية أو غيرها ونشر الأدلة الدينية لمعارضة طوائف القسيسين الذين يتعرضون للديانة

بالقوادح والسعي في ترويجها على الجهال"[22].

وواضح أن محمد بيرم الخامس قد عمد الى ربط كل هذه العناصر بمصير التعلم والثقافة لاعتقاده الراسخ بأن العالم الذي لا يسعى الى نشر العلم بين الناس "كمثل الحمار يحمل أسفاراً" كما أنه لا علم بدون الوسائل الكفيلة لأخذه وتلقينه في ظروف ملائمة لنيله وتحصيله.

لذلك تراه يطالب بتهيئة الأسباب والظروف الأكيدة لتنمية الحركة التعليمية المتمثلة أساساً في العناية بأحوال المدرسين والأخذ بأيدي الطلاب وتوفير الحاجيات الضرورية لنشر المعرفة من مكتبات ومدارس ومبيتات لاحتضان ذوي الحاجات وتيسير أمورهم. وهي في نظره خير وسيلة لرفع التحديات ومجابهة الأخطار في الداخل والخارج. اذ لا خير في امة عشش في أوكارها الجهل ودب في جسمها الوهن، ولا قيمة لملك عظيم يحكم شعباً حقيراً لأن قيمة الملوك تقاس بحالة من يسوسون ويعتمدون اذ أن "قيمة كل امرىء بما يحسنه"[23].

---

(22) المصدر نفسه – ص 29–30.

(23) الامام علي "نهج البلاغة"، ج IV، ص 18. الأعلمي، المطبوعات، بيروت

12- ترقية المأمورين الشرعيين:

يرى المؤلف أن ارتقاء المأمورين الشرعيين من رتبة الى أخرى يجب أن يكون خاضعاً لشرط الأقدمية المكتسبة في الرتبة الراهنة للصعود الى الرتبة الموالية. وذلك في نطاق الحرص على اكتساب الخبرة والدراية التي تؤهل المعنيين للرفع من رتبهم.

غير أنه يستثني المتفوقين من أصحاب الكفاءات العالية، الذين يمكن للمجلس المذكور باجتماع قسميه الرفع من رتبهم بصرف النظر عن العامل الزمني.

حيث يقول:

"لا ترفع رتبة أحد من المأمورين الشرعيين اياً كان قبل مضي ثلاث سنين من أخذه للرتبة السابقة الا اذا ثبت عند المجلس باجتماع قسميه تأهل زائد على المعتاد فللمجلس ترقيته"(24).

وهذا ضرب من ضروب العدل ووازع مفيد لمزيد البذل والعطاء في مصاف المنضوين ضمن هذا السلك الذي يعد من أهم ركائز الدولة.

---

(24) محمد بيرم الخامس "ملاحظات سياسية" ص 30.

13- إلمام الحكام الموجهين الى جهات الممالك بأخلاق الأهالي ومعرفة لغتهم:

قال الامام علي كرّم الله وجهه : "من عرف لغة قوم أمن شرهم" لأن اللغة خير مطية يستقلها المرء للوصول الى النفوس ومعرفة الأحوال وأمتن درع لتوقي المخاطر وتجنب المتآلف، هذا اذا تعلق الأمر بعامة الناس فكيف الحال بمن كان حاكماً بيده التدبير والمنع والعطاء واليه ترجع الأمور وعليها يُسأل.

لذلك كان لزاماً على رجل السياسة أن يكون مسلحاً بسلاح المعرفة الجيدة لأحوال الرعية ولغتهم، على دراية واسعة بعاداتهم وتقاليدهم حتى تلين عريكتهم ويصلح زرعهم.

14- نظر القسم الثاني من المجلس:

يقوم القسم الثاني من المجلس بالسهر على حسن تطبيق الشريعة والتحقيق في الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية على امتداد التراب العثماني بالتثبت من مطابقتها للشرع والنظر في الطعون والحكم فيها نهائياً بين الخصوم،

الا في القضايا التي يرى الباب العالي لزوم اعادة النظر فيها، فينتصب لذلك المجلس بقسميه تحت رئاسة شيخ الاسلام للبتْ في النوازل المعروضة عليه من لدن الباب العالي.

ذلك ما يمكن تشبيهه في وقتنا هذا بمحكمة التعقيب أو بالأحرى الدوائر المجتمعة باعتبارها أعلى سلطة قضائية حيث لا مجال للتعقيب بعدها.

ومن المعقول أن يصبح القرار المتخذ من قبل المجلس المذكور في المسائل المثارة امامه بمثابة القانون أو المقياس الذي ينبغي الأخذ به من قبل سائر الهيآت القضائية الأخرى الراجعة بالنظر الى المجلس الشرعي.

وفي ذلك يقول محمد بيرم الخامس :

"القسم الثاني من المجلس المذكور وظيفته هي تحقيق الأحكام الشرعية التي تصدر عن المحاكم الشرعية في مقر الخلافة أو في الولايات .. وبحكم هذا المجلس يرفع الخلاف بين الخصوم الا في المسائل التي يرى الباب العالي لزوم اعادة النظر في الحكم... فانه يجتمع لذلك كل من قسمي

المجلس تحت رئاسة شيخ الاسلام"[25].

15 - مسؤولية شيخ الاسلام في إجراء قرارات المجلس بقسميه:

يقوم شيخ الاسلام بالسهر على تنفيذ قرارات المجلس باجتماعه أو من أحد قسميه، سواء تعلق الأمر بالقرارات المتصلة بالوظائف والادارة عامة أو تضمن مسائل متعلقة بالشريعة والعدلية. وهو مطالب بمراجعة الباب العالي واحاطته بالترتيبات والاجراءات الكفيلة بتحقيق الجدوى وتعميم الفائدة.

تلك مسؤولية شيخ الاسلام التي يُسأل عنها ويُؤاخذ عن التقصير في أدائها على النحو المقصود. وكل قصور أو تقاصر يعرّض شيخ الاسلام الى رفع أمره الى الباب العالي اذا ثبت ذلك لدى المجلس المذكور باجتماع قسميه.

كل هذه الاجراءات انما المقصود منها إحكام التصرف في شؤون الملك وتكريس العدالة والسلم الاجتماعي واستقامة الحكم.

---

(25) محمد بيرم الخامس "ملاحظات سياسية" ص 31.

"اذ المقصود من هذا الترتيب ومن نصب المجالس وغيرها من المأمورين انما هو حصول مصلحة الدولة والأمة بالفعل"[26].

16 - إحداث مجلس حكم في عاصمة كل ولاية تحت رئاسة قاض:

لقد بلغت الأمور أسوأها في كافة انحاء البلاد بسبب الجور والعسف والانتهاكات. الشيء الذي يستوجب القطع مع هذه الحالات المتعفنة والعادات المتردية وذلك بإنشاء مجلس قضائي في مركز كل ولاية لتلقي الشكايات وحسم الخلافات وإجراء الأحكام بين السكان قصد الحد من العرائض والتظلمات الواردة على باب المشيخة.

ويتألف هذا المجلس من خمسة أعضاء من خيرة العلماء. وتسند فيه الرئاسة الى القاضي بحيث يكتمل النصاب عند حضور ثلاثة من بينهم كما هو الشأن بالنسبة الى القرارات التي تخضع لاتفاق الأغلبية.

---

(26) المصدر نفسه - ص 32.

يلح محمد بيرم الخامس على ضرورة تعزيز المجلس المشار اليه بمكتب متصرف متكون من قاض وعضوين. وينظر هذا المجلس في الاحكام الصادرة عن قاضي مركز القائمقام الذي يطالب محمد بيرم الخامس بإحداثه.

وعلى هذا الأساس يقع الحد من الفوضى في تقديم الشكايات وضبط الاجراءات اللازمة لتدرج القضايا حسب نمط التسلسل المطابق لدرجات المحاكم والمجالس بداية من قاضي مركز القائمقام الى باب المشيخة بمركز الخلافة مروراً بمجلس مركز المتصرف ومجلس مركز الولاية.

ويستمر محمد بيرم الخامس في بسط أفكاره الاصلاحية فيقول:

"يحدد كل نوع من النوازل في اي مجلس ينتهي فيه الحكم، بحيث لا تستوي النوازل العظيمة بغيرها في انتهاء رفعها الى دار الخلافة.. وكذلك يرتب حكّام شرعيون في مراكز المديرية وغيرها يحكمون في النوازل التي لا يتجاوز مبلغها حداً محدوداً وبحكمه تنتهي

النازلة"[27].

وهذا تماماً كما هو عندنا الآن في محاكم النواحي أو المحاكم الابتدائية التي يكون حكمها نهائياً وباتاً في القضايا ذوات المبالغ المحدودة.

17 - الفصل بين المحاكم الملكية والمحاكم الشرعية:

حتى لا يقع الخلط في النوازل بين المحاكم الملكية والمحاكم الشرعية، ينبغي تحديد المشمولات وضبط الاختصاصات المتعلقة بالمجالس الملكية والمحاكم الشرعية دون الميز بين هاته وتلك. فلا عبرة بالتسميات ولا تفاضل بين سلك وآخر حيث يجب أن يخضع كلاهما لنفس الشروط عند الانتخاب، مثلما تقدم بالنسبة الى الهيئات الشرعية، اذ لا مكان فيها الا لأصحاب العلم والعفة من ذوي الكفاءة والرفعة حفاظاً على هيبة الدولة وكرامة الفرد.

(27) المصدر نفسه - ص 33.

"يلزم نظارة العدلية انتخاب مأموري العدلية من أعضاء المجالس الملكية وغيرهم انتخاباً حقيقياً على حسب الأهلية والجدارة من العفة والمعرفة حتى تقطع الشكايات من الارتشاء الذي هو أعظم المضرات للدولة والأهالي"(28).

وهذه إشارة جلية الى ما كان من أمر العدلية في تلك الفترة من محاباة ومحسوبية وارتشاء وفساد وهي أكثر متلفة لحقوق الناس وأعظم كارثة تتهدد الملك وتدك كيانه.

لذلك يرى الكاتب أن في الفصل بين المحاكم الملكية والمحاكم الشرعية وتحديد مشمولات كل منها أفضل مسلك لإجراء العدل بين الناس وبسط سلطانه على الجميع في نطاق الوضوح التام والشفافية التي لا تدع مجالاً للشك أو الريبة وهو الأصل في وثوق الرعية بالملك.

---

(28) المصدر نفسه – ص 33

18 – الإقلاع عن المحاباة في فصل القضايا:

الناس كلهم سواء أمام القانون متساوون في الحقوق والواجبات، ذلك هو المبدأ الأساسي الذي عليه ترتكز أسباب العدالة الحقيقية، حيث لا مجال لسلطان الهوى ولا ميل الا مع الحق ولا مكان فيها الا لمن سار سير المحايد غير المحابي أو المتجني. ذلك هو الأصل في حفظ الأموال ومنع الشرور المؤدية الى الفتنة والاضطراب.

> "فيلزم جعل كيفية ينقطع بها وجه المحاباة في فصل النوازل حتى تكون كلها لدى الحكم سواء في سرعة إجراء فصلها سواء كان في المحاكم الملكية أو الشرعية"(29).

عملاً بالآية الكريمة:

> "ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل"(النساء 58).

(29) المصدر نفسه – ص 33–34

لذلك دعا محمد بيرم الخامس الى التسوية في فصل النوازل بين الأبعد والأقرب لا فرق بين الضعيف والقوي حتى يسود العدل بين الناس ويقع إقرار الحقوق مقارّها فتطمئن بذلك النفوس وتثبت الهيبة في الصدور.

19 - رفع النوازل الى السلط العليا عند تداخل ذوي النفوذ:

توقياً للمصانعة والتلاعب بحقوق الناس من سماسرة الضلال وأعوان الباطل وتجنباً لكل ما من شأنه أن يزري بناموس القضاء وهيبة سلطانه فمن الحزم الضرب بشدة على أيدي المستهترين وإلزامهم الحد المستقيم وقسرهم على الحق الصريح ومنع التداخل في شؤون العدالة وقمع الدعار. فيلزم كلٌ حده ولا يمتد بصره الى حاجة غيره.

لذلك وجب رفع أمر التداخل الى أعلى سلطة بباب المشيخة حتى لا تضيع حقوق الناس فلا يتجاسر أحد على خرق سياج الهيبة وحرمة الشرع والقانون.

"وعلى النظارة المذكورة رفع ذلك التداخل وإجراء النازلة على ما تقتضيه الشريعة أو القانون او انهاؤه عند العجز الى

الصدارة لكي ترفع للحضرة الشاهانية
الأمر حتى تزيل العوائق عن إجراء العدل
بين رعاياها"[30].

وفي ذلك خير وازع لاقامة الميزان حتى يكون أمر الناس عند الهيئة القضائية في الحق سواء. اذ ليس في الجور عوضٌ عن العدل.

20 – الإسراع بفصل النوازل الداخلية والخارجية التي تضمنتها معاهدة برلين:

في مجال الحفاظ على سمعة الدولة العلية ومكانتها بين الدول ينبغي العمل على احترام المواثيق الدولية والاتفاقيات الداخلية والخارجية بما يتوافق مع معاهدة برلين[31] التي تلزم الأطراف المعنية باحترامها وتكريس مبادئها واعطائها الوزن الحقيقي في سائر المعاملات والتمشيات المتفق بشأنها ليتسنى بذلك كسب احترام الرأي العالمي والتعاطف مع القضايا

---

(30) المصدر نفسه – ص 34.

(31) نسبة الى العاصمة الألمانية. وقد مهدت هذه المعاهدة الى تقسيم الامبراطورية العثمانية بين القوى العظمى.

الوطنية في داخل البلاد وخارجها وهو خير مكسب وأفضل سبيل لتجنّب الاضطرابات الداخلية والهيمنة .الأجنبية التي قد تهدد الدولة لأتفه الأسباب كمثل حماية تجارة الأجانب.

وفي ذلك يقول محمد بيرم الخامس:

"يجب سرعة فصل النوازل الداخلية والخارجية المتضمنة لها معاهدة برلين عملاً بقاعدة ارتكاب أخف الضررين وكذلك اجراء جميع المعاهدات بين الدولة وبين غيرها من دول أوروبا على حسب مقتضياتها حتى لا يفتح لهم باب في المداخلات في أحوال الدولة العلية"[32].

21 - تصفية الديون المالية:

إن في الإبقاء على الديون المتخلدة بذمة السلطنة العثمانية على حالتها الراهنة من شأنه أن يضر بميزانية الدولة ويثقل كاهلها بسبب تراكم الديون، وما تعانيه البلاد في هذه الحقبة من الافتقار. ومن رأي محمد بيرم الخامس للتخفيف

(32) محمد بيرم الخامس "ملاحظات سياسية" ص 34.

من هذه الفاقة المالية ينبغي الاجتهاد في توحيد نظام الديون والسعي الى دمج الغرامة الحربية المفروضة من طرف روسيا في إطار الديون العامة بما يساعد على توظيف فوائض مدروسة تأخذ بعين الاعتبار ما تعانيه مالية الدولة من افتقار وضعف في الموارد.

وبذلك يقع التخفيف من الديون نتيجة لمراجعة الفوائض بما يسمح بتسديدها في آجال معقولة، كما أن في الأخذ بنظام توحيد الديون من شأنه أن يصرف الأبصار المتربصة بالسلطنة ويحد من فرص التداخل في شؤونها بما يمنع تسلّط الدول القوية. وفي ذلك يقول المؤلف:

"ان ابقاء جميع الديون على الحالة الراهنة مما يجلب على الدولة مداخلات الدول في كل وقت بدعوى رعاية أموال رعاياهم"(33).

وواضح أن في الأيمان بمثل هذا الطرح الداعي للأخذ بالقواعد السليمة لصرف الأموال العمومية في وجوهها من شأنه أن يحد من تضخم الديون ويرفع التحديات والضغوط

(33) المصدر نفسه – ص 25.

على اقتصاديات البلاد.

وبناء على ما تقدم نتبين أن النظرة الاصلاحية لمحمد بيرم الخامس تتجاوز الحقل الاجتماعي والسياسي المحض لتشمل الشؤون الاقتصادية والادارة المالية، وهذا خير دليل على إلمام المؤلف بمختلف قضايا عصره بما يؤهله للقيام بدور المصلح دون كبير عناء لتقديم الدواء الناجع لما يصيب المجتمع من أمراض فادحة وذلك في ضوء ما تبينه عمليات الاستقراء والاستنتاج المنطقي لمختلف ميادين الحياة العامة وأساليب الحكم في تلك الفترة.

22 – تفويض السلطة الى الوكلاء:

في إطار تحليل منطقي وانطلاقاً من الواقع التاريخي الذي طبع الأمة الاسلامية في مختلف أطوارها، يعود محمد بيرم الخامس في تحليله المقارن الى عهد الخلفاء الراشدين مروراً بأوائل الدولة العثمانية فالعباسية ليستخلص من هذا الاستقراء لأحوالها نتيجتين:

الأولى تتعلق بمفهوم التفويض ومقتضياته والثانية بأنّ فكرة التفويض الى الوكلاء هي أنجع سبيل لسياسة الجمهور وتدبير الأمور في دولة مترامية الأطراف.

وفي ذلك يقول الامام علي رضي الله عنه من عهد كتبه لبعض ولاته:

"والواجب عليك أن تتذكر ما مضى لمن
تقدمك من حكومة عادلة أو سنة فاضلة
أو اثر من نبينا صلى الله عليه وسلم وآله
أو فريضة في كتاب الله فتقتدي بما شاهدته
مما عملنا به فيها"(34).

وفي آن معاً يحاول محمد بيرم الخامس التنبيه الى ضرورة تطوير خطة الوكلاء تمشياً مع متطلبات العصر وضروريات الحكم بما يجلب المصلحة ويحفظ الملك الذي ينتظم به صلاح الأمور.

ولئن استقرت العادة على وجوب تعيين الوكلاء بحكم التوسع الجغرافي وتعدد واجبات منصب الخلافة بما لا يمكن معه اجراء كافة الاعمال الملقاة على عاتق صاحب الملك الا بواسطة من يمثله وينوب عنه، فان مسألة اختيار وكلاء أكفاء

(34) الامام علي بن ابي طالب: "نهج البلاغة"، ج III، ص 110 الأعلمي، المطبوعات، بيروت.

للقيام مقام السلطان تعتبر في ذاتها مسؤولية كبرى يتوقف عليها حسن تدبير شؤون الرعية ورسوخ الولاء وصدق الاخلاص للسلطان المركزي.

ولما كان أحزم الملوك من تقدم بإحكام الأمر قبل نزول حاجته، فقد حث محمد بيرم الخامس على إعمال الروية والمفاوضة لاستنباط الوسائل الكفيلة بسياسة الرعية وتحصين المملكة وقد قالوا: "سياسة الرئاسة أشد من الرئاسة"[35]. لذلك حرص الكاتب على استعراض ثلاثة أضراب من الوكلاء وهي الوكالة في إجراء الاعمال فقط والتوكيل في كل من الرأي والتدبير. أما الأسلوب الثالث، وهو ما يخيره محمد بيرم الخامس لاستقامة الدولة العثمانية، فيتمثل في المزج المحكم بين الضربين السابقين دونما افراط أو تفريط بحيث يقع التفويض في الرأي والعمل مع لزوم الرجوع الى الخليفة في المسائل الدقيقة التي تعد من مشمولات الرئاسة

(35) ابن طباطبا المعروف بابن الطقطقا (محمد بن علي) "الفخري"، ص 57.

وخصوصيات الملك. وذلك أسوة بالخلفاء الراشدين[36] والخلفاء العباسيين وأوائل العثمانيين مع وجوب القيام ببعض التعديلات التي يفرضها الوضع الراهن.

أما فيما يهم الانتداب لمنصب الوكيل فان محمد بيرم الخامس يشترط في الوظيف العمومي الجمع بين العلم والعفة وخاصة بالنسبة الى المراتب العالية التي عليها مدار الأعمال ولا سيما اذا تعلق الأمر بالامارة أو الامامة أو القضاء .... وهي من ضمن الأمور التي تعهد الى الوكيل سواء كان الصدر الأعظم أو وزيراً أو والياً... لذلك فقد وجب على صاحب الملك أن يستحفظ على الناس رجلاً صالحاً.

وعلى هذا الأساس تكون الفرصة المناسبة قد تأمنت لتحقيق المساهمة الفعّالة لرسم معالم المعادلة السياسيّة المتولدة عن المشاورة النزيهة التي تفتح مغاليق الأمور في اطار مؤسسات سياسية وترتيبات قانونية وتشريعية تضمن حقوق الرعية وتضفي الهيبة على السلطان وتحمي ذمار الدولة.

الا أن مصطفى فاضل باشا قد اكتفى برسم الخطوط العريضة التي استقر عليها مذهبه الاصلاحي الذي تدور

---

(36) انظر الامام علي بن أبي طالب "نهج البلاغة"، ج3، ص 110 مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت.

محاوره حول الشورى والحرية والعدل دون الايفاء ببرنامج اصلاحي مفصل وذلك ما سنتطرق اليه بالدرس والتحليل في الجزء الموالي من هذا البحث.

الباب الثالث

الرؤية السياسية لمصطفى فاضل باشا من خلال رسالته "من أمير الى سلطان" (الاصلاحات في إطار التفكير الليبرالي)

يمكن تقسيم البيان الى تمهيد وقسمين أساسيين يشتمل القسم الأول على تحليل الأحوال الداخلية للسلطنة العثمانية في حين يتجه القسم الثاني الى استقراء الأوضاع الخارجية والمحيط العام الذي يحيق بالسلطنة.

ولكنه من المستحسن قبل التمهيد للخوض في هذه العناصر أن نلقي نظرة موجزة على حياة مصطفى فاضل باشا وتكوينه.

مصطفى فاضل باشا، نشأته وتكوينه:

كان مصطفى فاضل باشا[1] رجل سياسة وفكر تقلبت به تصاريف الدهر وتمرس بأحوال الزمان وحوادثه. تبوّأ المراتب السلطانية وعاش سلسلة من الاجهاضات السياسية عندما كان داخل السلطة ثم بعد أن أصبح خارجها.

واعتماداً على بعض المصادر يمكن تقسيم حياة مصطفى فاضل باشا الى مراحل ثلاث:

(1) مصطفى فاضل باشا: هو ابن ابراهيم باشا بن محمد علي باشا

خطابه المشهور الى السلطان عبد العزيز[2].

"مولاي ما برح عن قلبي ذلك الاخلاص، وجلالة الملك يشهد به ولا يجهله أولئك الذين كانوا السبب في اغترابي"[3].

ولا مراء في أن ما انتهى إليه مصطفى فاضل باشا من أفكار تقدمية واحساس عميق بضرورة التغيير لشد ظهر السلطنة العثمانية قد تسبب له في جلب نقمة السلطان وحنقه، مما أدى الى عزله يوم 21 فيفري 1866 من رئاسة مجلس المال. ولكن ذلك الاجراء التعسفي لم يكن ليردع مصطفى فاضل باشا عن معارضة التقليد والبحث عن أسس جديدة لبناء دولة عصرية مهابة الجناح مرهوبة الجانب. وهو ما زاد في حنق الأعداء وجعلهم عليه يتألبون وحوله يشددون الخناق.

(2) السلطان عبد العزيز: ولد باسطنبول سنة 1830 وتوفي سنة 1876. حكم من 1861 الى 1876.

(3) مصطفى فاضل باشا المصدر نفسه ، ص 327.

أ- المرحلة الأولى:

ولد مصطفى فاضل باشا في القاهرة في الثاني من شهر فيفري 1830 ، وهو حفيد محمد علي صانع اللبنة الأساسية في مد جسور الديناميكية الفاعلة للفكر الاصلاحي الحديث لاعادة بناء الحضارة الاسلامية. ولما كان من عائلة ارستقراطية، فقد تربى تربية عز وتلقى علوم عصره على أيدي كبار الشيوخ والعلماء في نطاق ما استقرت عليه الثقافة العربية الاسلامية عصرئذ.

ب- المرحلة الثانية:

وما إن تخطى مصطفى فاضل باشا عتبة الشبيبة حتى غادر مسقط رأسه ومهد طفولته الى القسطنطينية حيث تولى خطة وزير للمالية، ويبدو أنه نجح في هذه المهمة وبهر بحنكته وبعد نظره الطبقة السياسية واخترع اختراعات اعترف له بها الجميع في مجال الاصلاح الجبائي والتصرف المالي مما أهله لرئاسة المجلس المالي ولكن مواقفه الاصلاحية الجريئة لم تقع موقعاً حسناً في نفوس أعدائه وحسّاده فعملوا كل وسيلة في الكيد له والدس للايقاع به، وقد أثبت ذلك بنفسه في

جـ - المرحلة الثالثة:

ولم يلبث الدهر أن قلب لهذا الفتى ظهر المجن مرة أخرى، فوجد نفسه بعد مدة قصيرة معرضاً الى الابعاد والتغريب، وكان ذلك على وجه التحديد في الثاني من شهر مارس 1866، وقد أحدث ذلك ضجة كبيرة في مختلف الأوساط الاجتماعية وبخاصة في صفوف الجيش.

وابتدأت رحلة العذاب الشاقة التي انتهت به الى الاستقرار في العاصمة الفرنسية "باريس" مروراً بالبلاد الايطالية وبعض مدنها. ولكن مصطفى فاضل باشا رغم الهجرة والنزوح ظل مرتبطاً بوطنه لم تنقطع صلته ببني جنسه وأهل عصبيته، وما ألقى بعصاه وهو في ديار الغربة، بل لم يزده ذلك سوى تشبثاً وايماناً بقضية المصير ومستقبل أمته. فصنع صنائع جمة من ذلك نجاحه في جمع كلمة الوطنيين وتنظيم صفوفهم لتشكيل النواة الأولى لمعارضة قوية تضم جل القوى التقدمية الفاعلة من أجل وطن أرحب وشعب أنجب قادر على التفوق والارتقاء.

ولئن خابت آمال مصطفى فاضل باشا في إجراء بعض الاصلاحات عندما كان بالداخل، فقد تسنى له ذلك وهو

خارج الحكم. بل انه اصبح لا يرضى بقليل كان يرى فيه بالأمس شيئاً عظيماً. اذ بدت له التنظيمات شيئاً هزيلاً قد تجاوزته الأحداث وفات أوانه ولا فائدة من وراءها بعد أن اتسع الخرق وهوى كل شيء على جباه آل عثمان وفوق رؤوسهم.

الفصل الأول

نشأة الفكر الإصلاحي
وليد الفوضى الاجتماعية والعزل
عن الرعية

التمهيد لدراسة الوثيقة:

لا نتقدم في القرن التاسع عشر حتى يزداد حبل العثمانيين اضطراباً متلفين لما جمع أولوهم حتى أصبحت دولتهم في اواخرها مستهترة بالمعاصي ثقيلة الوطأة مكروهة عند الناس.

كل هذه النقائص والمآخذ المتلبسة بالواقع السياسي والاجتماعي آلت الى تشكيل المفصل الأساسي للبنية الاصلاحية محدثة ردّات فعل قوية عند عدد من المثقفين آنذاك في الشرق والغرب . وقد كان مصطفى فاضل باشا في عداد المفكرين الذين سخّروا أقلامهم لمعالجة الوضع السائد

وعملوا كل وسيلة للايفاء بذلك الغرض.

ويُعد كتاب مصطفى فاضل باشا الى السلطان العثماني: "من أمير الى سلطان" تقريراً سياسياً يتضمن شرح حال المملكة العثمانية في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتلميح الى الخطة الكفيلة بدفع المخاطر وحسم العلل.

وعلاوة على قيمتها السياسية والاجتماعية، تعتبر هذه الوثيقة دراسة تأليفية في مجالات الفكر السياسي الاسلامي العربي الحديث. وهي تنطلق عن عقلية الليبراليين عموماً وترسم موقف بعض رجال الدولة من الوضع السياسي المزري والحالة العامة المتردية التي باتت تتخبط في ظلماتها السلطنة العثمانية.

وقد نشأ هذا الاتجاه السياسي عن معرفة جيدة لأسباب الوهن وادراك حقيقي لخطورة الواقع السياسي الذي أصبح يهدد كيان المملكة من الداخل والخارج كما يؤكده الكاتب بقوله:

"اختلّت أحوال الدولة العثمانية وتداعى بناء الحكم وخاف الناس على الخلافة أن تذهب بها يد الجور وظلم الرعية"[1].

---

(1) مصطفى فاضل باشا المصدر نفسه ص327.

وفي هذا الاتجاه عمد مصطفى فاضل باشا الى نشر لائحة سياسية على أعمدة صحيفة "الحرية" الفرنسية (Liberté) يشرح فيها مواقفه السياسية وتصوره لتركيا العهد الجديد. وكان ذلك في 24 مارس 1867. وقد جاءت على نحو رسالة مفتوحة الى السلطان يُشنع فيها بالجرائم المقترفة في حق الدولة و الشعب ويشجب مظاهر التخلف والهيمنة السياسية، مطالباً بوضع دستور ناجز يهتم بنظم الحياة السياسية، داعياً الى تغيير نظام الحكم والضرب على أيدي العابثين بمصالح الشعب والمستهترين بالمعاصي ممن "عاثوا في الرعية واستباحوا كل منكر[2]" وذلك في اطار مصالحة وطنية شاملة حقيقية ودائمة.

ويجمل بنا هنا أن نشير الى مدى اهتمام مصطفى فاضل باشا بالتنظيمات السياسية والمظاهر الاقتصادية والاجتماعية. بيد أنه رغم تدبير وسائط النهضة وممارستها فان أفكاره التقدمية ونظرياته الاصلاحية لم تتجاوز المظاهر العامة التي يهفو الى تحقيقها رجال النهضة في تونس ومصر وتركيا اذ كانت جهوده منصرفة لمعالجة الكليات دون الخوض في

(2) مصطفى فاضل باشا "من أمير الى سلطان"، المصدر نفسه، ص330.

المسائل الجزئية او العناية بها على مستوى الاجراءات والتدابير العملية التي تكرس الخاصية النظرية المصاغة على الواقع الميداني في إطار وحدة جوهرية تجمع بين التجربة الاجتماعية والخبرة السياسية وحاجيات المجتمع لتشكيل استراتيجية جلية ترتكز الى برنامج متكامل واضح المعالم. وقد جاء في مضمون قوله:

"ليس من قصدي هنا أن أشرح نظام الحكومة الدستورية.."(3).

اذ كان عمله متجهاً الى تحليل ظاهرة الحكم في الباب العالي والاشارة الى مواطن الخلل لا في ضوء استراتيجية ترتكن الى الفكر الاسلامي العربي مثلما رأينا عند محمد بيرم الخامس وانما في اطار الاقتباس من الغرب للأخذ بأسباب الترقي والعلاج.

والحق أن قيمة هذا البيان السياسي تتمثل بالخصوص في احتوائه تصوراً جديداً لمفهوم الاصلاح المؤدي الى حسن حال المملكة العثمانية وذلك لا على أساس الموقف الرسمي المتجسد في التنظيمات وانما من منطلق التجربة الذاتية وقوة

---

(3) المصدر نفسه ، ص 341.

الشعور بضرورة العمل الصحيح على الترقي ودرء المعاطب.

وبالنظر للكتابات التي وصلتنا عن مؤلفي تلك الفترة فاننا لا نجد من بينهم إلا متعصباً متعلقاً بالتنظيمات يدافع عنها بكل حماس وضراوة مثل ابراهيم الرياحي أو مؤمناً بها يسعى الى اقتباس ما يتوافق مع فكره لينسج على منواله طرحه الاصلاحي في اطار عثماني محض ومن بين هؤلاء خير الدين باشا الملقب بالمصلح وأحمد بن أبي ضياف وبيرم الخامس ومحمد السنوسي وسالم بوحاجب... وقد عقدوا في كتبهم فصولاً مطولة لمساندة التنظيمات وصنعوا صنائع كثيرة في خدمة ركاب السلطان العثماني(4).

أما مصطفى فاضل باشا عدا بعض الملاحظات المتصلة بظروفه الشخصية ومعاناته وما يكابد من مرارة الاقصاء والتغريب فقد جاءت رسالته "من أمير الى سلطان" حجة على ما تردى فيه الكيان العثماني من خلل وتراجع.

---

(4) خير الدين: رجل الدولة، مذكرات 38، 195–198 و300–302.
وخير الدين: "أقوم المسالك"، الدار التونسية للنشر، ص88 –90 و 139–144.
أحمد ابن أبي ضياف: "الحاف"، 13–30 (علاقة تونس بالدولة العثمانية).

ولئن طال وقوف مصطفى فاضل باشا على المعاطب والمهالك التي ألمت بالسلطان فان تصوره للاصلاح لم يأخذ حيّزاً وافراً من اهتماماته. اذ نجده قد اقتصر على التنبيه بايجاز الى مواطن الخلل في سياسة الدولة مبرزاً الخطوط العريضة لأهم الترتيبات المؤدية الى سبيل العزة والمناعة. وذلك في اطار سياسة داخلية تدعم السلطان وتأخذ بمجامع القلوب وسياسة خارجية حازمة تحفظ للأمة هيبتها وترعى مصالحها.

وخلاصة القول، فان سراب التنظيمات لم يقع عند مصطفى فاضل باشا موقع الاستصواب، رغم ما لقيه من استحسان وتحمّس عند بعض المصلحين من أهل الدفاع عن التنظيمات أمثال خير الدين وأحمد بن أبي ضياف في تونس وغيرهما من المصريين والأتراك وجلهم من الطبقة السياسية.

بيد أن اندراج فكر مصطفى فاضل باشا ضمن التيار الاصلاحي العام لم يكن مرتكناً الى التنظيمات، بل انه يعتبرها لعبة سياسية خبيثة لا طائل من ورائها، وهي في نظره بمثابة ذر الرماد على الأبصار الضعيفة.

ولئن وجد هذا الضرب من التمويه والتعتيم السياسي مجالاً فسيحاً ومرتعاً خصباً عند البعض ممن أظلمت بصيرته وانغلق ذهنه، فان ذلك لم يزد مصطفى فاضل باشا الا مضاء في العزم على اماطة اللثام عن المواقع الأليمة للكشف عن

الداء الخبيث العياء الذي ألم بالأمة وأوبق بكل صالح فيها.

ولا خفاء أن مصطفى فاضل باشا قد عمد الى تحرير خطابه "من أمير الى سلطان" احتجاجاً على سياسة العسف واللامبالاة بمصالح الأمة واستنكاراً لما وصلت اليه البلاد من تقهقر وفقر حسي ومادي أطاح بها في هوة الهلاك.

ولا مراء في أن العناصر الجديدة التي دخلت على ثقافة مصطفى فاضل باشا من خلال محاولته استيعاب الحضارة الغربية وما تولد عنها من ارتسامات ذهنية قد ساعدته على التخلص من ضيق الأفق ورواسب الانغلاق. وهذا ما حثه على رفع خطابه الى السلطان العثماني الذي جاء على شكل بيان سياسي في معارضة التقليد والتنديد بالحلول المنقوصة لمعالجة الأوضاع الراهنة والأمراض المستعصية.

لقد تم تحرير خطاب مصطفى فاضل باشا الى السلطان العثماني سنة 1866 في فترة اعتلت فيها أحوال الدولة وهوى نجمها "وخاف الناس على الخلافة أن تذهب بها يد الجور وغضب الرعية" مما أدى الى نشوب الفتن والثورات.

وتعتبر هذه الرسالة نداءً صريحاً واستغاثة رعب وفزع لتلافي المعاطب وانقاذ ما يمكن انقاذه بادخال الاصلاحات الضرورية واتخاذ التدابير اللازمة التي تتوقف عليها استقامة

الملك وهيبة الأمة.

ولا مراء أن أوروبا تمثل في نظر المؤلف نموذجاً للاصلاح والرقي اذ يرى أن الحل الملائم والعلاج الصحيح لا يلوح الا من خلال الاحتكاك بالفكر الغربي والاقتباس من الدساتير الأوروبية.

وواضح أن مفهوم الاصلاح عند مصطفى فاضل باشا أقرب الى تصورات الثورة الفرنسية منه الى المعاني الاسلامية ومضامين الخلافة عكس ما لمسناه عند محمد بيرم الخامس من تشبث بالحضارة الاسلامية العربية وتشبع من معين الفكر الاسلامي الذي يرى فيه خير أساس لبناء صرح الدولة الاسلامية. وهو خط المتمسكين بالأحكام الشرعية الناهضة والفكر الاسلامي الغزير.

ويعد كتاب مصطفى فاضل باشا تقريراً سياسياً وافياً ينبع عن معرفة جيدة لأسباب التراجع والوهن الذي دبّ في جسم السلطنة من الداخل والخارج.

وقد اعتمد هذا التقرير أسلوباً نقدياً تحليلياً يرتكن الى المقارنة الموضوعية بين ماض مجيد وحاضر مزر كئيب يسعى من خلاله الكاتب الى بيان ما هو صالح مفيد، وما هو فاسد مشين وما يتولد عن هذا أو ذاك من نتائج وانعكاسات تنصهر ضمن تطلعاته الاصلاحية التحديثية.

وفي هذا الاطار يعرض علينا المؤلف تلك التناقضات بين ما هو مفيد لاستقامة الملك وما هو مضر بشؤونه متلف لشكائم الأمور. وقد بنى دعوته الاصلاحية على عدة محاور أساسية تتمثل بالخصوص في اقامة العدل ومنح الحريات وحماية المجتمع من آفات الجهل والفقر والمرض والقضاء على مظاهر التخلف والتبعية مهما كان نوعها ومأتاها ومهما كانت أسبابها ومسبباتها. وذلك ضمن اطارين كبيرين هما الاطار الداخلي والاطار الخارجي باعتبارهما نقطتي انطلاق رئيسيتين في العملية النهضوية عامة.

الفصل الثاني

التدابير الكفيلة بتلافي التراجع وليد اختلال المعادلة السياسية

1- الإطار الداخلي:

عُرف عهد السلطان عبد العزيز (1861–1867) بتواتر الانتفاضات للقهر المسلط خصوصاً تلك التي اهتزت لها بلاد البلقان –مثلما مر بنا ذكره في القسم الأول من هذا البحث– مما أدى الى اباحة التدخل الأجنبي في شؤون الدولة العثمانية، ولا سيما روسيا التي أمعنت في فرض إرادتها وتسليط هيمنتها على الكيان العثماني في مطلع عهد السلطان عبد المجيد (1839–1861) بما تسبب في انعكاسات وخيمة استهدفت مختلف اوجه الحياة السياسية والاقتصادية.

أ – العلاقة الجدلية بين السلطان والرعية:

لما كان السلطان منصباً ملذوذاً وكانت السلطة مادة الشهوات، فقد سعى الكاتب الى التنبيه الى مغبة الانغماس في نعيم الملك والانقياد الى الشهوات والأهواء وما ينجر عنها من تسيب وحيف وتلاعب بشؤون الدولة. فحذّر من التخلي عما يليق في سياسة الجمهور وترك ما يفيد في تسيير الأمور من حكمة واثقة وقوانين عادلة وناجزة تحفظ السلطنة من الزيغ والانحراف بالسلطة لخدمة الاغراض الذاتية والمآرب الشخصية المتمثلة في الانفراد بالمجد وارهاف الحد والمؤدية الى اختلال ميزان العدل واعتلال أحوال الأمة. فيقول مصطفى فاضل باشا:

"الملوك والأمراء سكارى بخمرة الملك
منصرفين عن الصواب بلذة السلطان"[1].

فالانغماس في نعيم الملك بمثابة الخمرة التي تذهب بالعقل وتفسد الطبع وتزين السيئات، ومتى طار عقل السائس وانساق وراء اهوائه وشهواته فقد الصواب وأوبق كل شيء من حوله.

(1) مصطفى فاضل باشا: "من أمير الى سلطان"، ص327.

وما أراد الكاتب من خلال هذه المقابلة الطريفة انما الاشارة الى اختلال المعادلة السياسية بسبب اهمال السلطان شؤون مملكته. فنفض الناس أيديهم من حبل الطاعة.

وقد أردف فعل يظنون الى هذه المقابلة ليدعم ما كان قد أشار اليه من سياسة الارتخاء وإلقاء الحبل على الغارب التي جنح اليها السلطان دون التفات لشؤون دولته أو اهتمام بأحوال رعيته. حتى اذا ما طاحت مملكته في هوة الهلاك علل ما ضاع بسبب اهماله وضعف بصيرته بحتمية القدر وحكم القضاء الذي لا مرد له.

ولا ريب أن هذا الضرب من التفكير البذائي وهذا اللون من الدجل العقيم الذي يسعى مصطفى فاضل باشا الى مقاومته من شأنه ان يحيلنا على العقلية السائدة في تلك الفترة وهي الى الشعوذة أقرب والى الخضوع للقضاء والقدر في مفهوم منحرف لاصله العقائدي أميل، فيقول ساخراً:

"يظنون أن الأمم اذا تعبت فيما كسبت
واذا ساءها حال فبما أهملت وأن الدول اذا
دالت فذلك طوعاً لقضاء لا مرد له"(2).

(2) المصدر نفسه ، ص 327.

وإن كان هذا حال أصحاب الملك وهذا شأنهم في الاعتقاد فما عسى أن يكون حال رعية بائسة ضرب الجهل والفقر والتعتيم فيها مضاربه؟

ولما كانت تلك حقيقة الأمر الواقع بما فيه من هواجس وملابسات، فإن مهمة الاصلاح تصبح أكثر دقة وأشد تعقيداً. لذلك نرى مصطفى فاضل باشا يجمع كل وسيلة مركزاً على العامل النفساني لاقناع السلطان بضرورة التغيير وحسن التدبير لتلافي التراجع، وهو يظنه رغم سطوة الجند وشوكة الوزراء قادراً على استدراك الاوضاع لاعتقاده بأن صلاح الملك بصلاح السلطان.

ولا خفاء أننا نلمس نفس التمشي عند محمد بيرم الخامس. اذ كلاهما يسعى الى ايقاظ الحمية عند السلطان واستنهاض همته بذكر أمجاد الآباء والأجداد لحثه على انقاذ ما جمع أولوه حتى لا يكون له الذنب في اتلافه.

فيقول له مصطفى فاضل باشا :

"ان كان الزمان لم يسعدك كما أسعد أحد
أجدادك الأكرمين فلم تك أنت الذي
أقمت صرح هذه الدولة العثمانية العظمى،
فانه ادخر لك مجداً فادحاً يوم ترد عليها

مجدها ويوم تكون الناهض الكريم بها من رقدتها"(3).

ونراه هنا يدعو السلطان للأخذ بأسباب العزة والمناعة باعتباره المحرك الأساسي لكل عمل اصلاحي.

ويجمل بنا هنا أن نشير الى أن كلًا من محمد بيرم الخامس ومصطفى فاضل باشا يرى ان الاصلاح ينطلق من الراعي ثم ينزل الى الرعية في شكل عمودي من أعلى الى أسفل خاصة في مجتمع خارت قواه وخمدت عزائمه. وهو ما جعل مصطفى فاضل باشا يُصر على موقفه هذا رغم احساسه بهشاشة شخصية السلطان عبد العزيز وربما شعوره بضعف عقله وسذاجته. وقد أشار الى ذلك من خلال بعض العبارات المتفرقة التي تطالعنا بها فقر الخطاب كقوله: "خلت بلادك من رأي عام.." وقوله: "نحن في عصر لا سؤدد فيه الا لمن كبر عقله" وكذلك قوله: "اني أعيذ مولاي أن يظن الاكثار من المدارس كافياً لنشر التعليم وبث العلوم". وهذا ضرب من ضروب الاستخفاف بشأن السلطان وتهكم واضح، اذ يبعد في نظرنا عدم اطلاع الملك

---

(3) المصدر نفسه ، ص 342.

ولو بصورة اجمالية على ما يدور في ربوع مملكته من أمور وأحوال، الا اذا كان أسير شهواته ونزواته صريع الملذات لا يعبأ بشيء سواها. أو كان طوع البنان طرياً ليناً يصرفه أهل بطانته كيفما يشاؤون فان شاؤوا أطلعوه عن بعض الأمور وان شاؤوا حجبوا عنه الأخبار وزيفوا الحقائق وزينوا له المعاصي وقربوا بعيداً نائياً وأبعدوا قريباً ونسيباً. وقد أشار الكاتب الى ذلك بقوله:

"ما أصعب وصول كلمة الحق الى حظيرة الملوك والأمراء.. البطانة تحجبها وتخفيها"(4).

ويواصل القول:

"يحتاج المرء في استقبال الواقع، وطرح الخيال الى اخلاص واقدام، وهو أحوج الى ذلك ليبلغ الأمر وما فيه للسلطان"(5).

وفي ذلك تنديد صريح بالدور السلبي الذي تلعبه

---

(4) مصطفى فاضل باشا "من أمير الى سلطان" ص327.

(5) المصدر السابق، ص 327.

البطانة من تزييف وتحريف للحقائق واستخفاف بشؤون الملك. الأمر الذي أدى الى الاجحاف بشؤون الرعية وتدني الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فتملك الناس الهلع والخوف لما اصاب الهيئة الاجتماعية من انتكاس وما حاق بها من اندحار بسبب انحراف الطبقة الحاكمة عن سواء السبيل.

ومما تجدر الاشارة اليه أن المؤلف قد ارتفع ببيانه السياسي الى دراسة تأليفية نعدها نمطاً من الأنماط الأولى في التفكير السياسي الاسلامي العربي الحديث. اذ نرى أن مصطفى فاضل باشا، لتأمين الفرصة المناسبة لبلوغ نتيجة منطقية ومقنعة، يعتمد طريقة التدرج في تحاليله واستنتاجاته فينطلق من العام الى الخاص ومن المبهم الى الملموس ومن عالم المثل والقيم والاخلاق السامية الى ما يترتب عن ذلك من نتائج مادية وأحاسيس نفسية.

وهذا ما يؤكد عندنا العلاقة الوطيدة بين الفكر الاصلاحي البيرمي وأفكار مصطفى فاضل باشا في اطار شمولية مفاهيم السببية التي تنم عن وحدة جوهرية أو على الأقل عن الطابع التكاملي لتصورات الاصلاح لعهدهما. وما تطور المجتمعات الا من تطور الآراء فيها.

ويفسح مصطفى فاضل باشا المجال أمام المقارنات

متوخياً اسلوب المقابلة بين كل هذه المظاهر التي نقسمها الى أضداد متنافرة ومتباينة على أسّها تقوم الحياة البشرية من خير وشر مبيناً أن ما دهى الخلافة العثمانية من مصاب جلل فانما بسبب الانصياع الى وازع الشر والرذيلة المتولدة عن الجور والانغماس في الملذات والتفرد بالتدبير والتسيير، مما أدى الى التراجع والانحلال الذي جلب المذلة والهوان.

ويواصل قائلاً انه ليس من سبيل الى تحقيق السؤدد والمناعة غير الأخذ بأسباب الخير والالتزام بمقتضيات الفضيلة المتمثلة في العدل والشعور بالمسؤولية والمشاورة وحسن التدبير والحرية باعتبارها حاملاً قوياً على استقامة الاحوال والمسك بشكائم الامور ومتى توفرت كل هذه الخلال في امة تجلت كروبها وزالت محنها بزوال العلاقة السببية بين الحامل والنتيجة المترتبة عنه.

والحق أننا نلمس في نظرة محمد بيرم الخامس شيئاً من نظرة مصطفى فاضل باشا اذ من المسلمات أن لاشيء أدعى لاستقامة الملك كاستقامة أولي الأمر، وقديماً قال بعضهم: "لا يستقيم الظل والعود أعوج" لذلك فذوو الملك أحوج الى المشاورة والنصح وهم بالمكارم وعلو الهمة أحق وأجدر من العوام لما في ذلك من امساك بقواعد السياسة وأدوات الرئاسة.

ولما كانت بطانة السوء باعثاً على المفاسد والمعاطب يقول محمد بيرم الخامس:

"إن بعض الآراء رأى فيما قدمته من المسلك مخالفة للحقوق الواجبة للذات العلية السلطانية ولو يصح ذلك يكون مناقضاً لأساس ما بنيت عليه أفكاري اذ أساس ذلك كله هو اخلاص النصح للذات الشاهانية والى ممالكها المحروسة حسبما توجبه علي الديانة بقوله صلى الله عليه وسلم: الدين النصيحة قلنا لمن يا رسول الله قال لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم"[6].

وتدل الدلائل على أن بعض الخاصة قد استولى على السلطان فقطع الأخبار عليه ومتى علم أن أحداً أخبره بشيء سعى في مكروهه. وهذا ما حدث لمحمد بيرم الخامس ومصطفى فاضل باشا.

(6) محمد بيرم الخامس "ملاحظات سياسية"، ص 4.

ب- الحرية:

لقد عقد مصطفى فاضل باشا في كتابه فصلاً متميزاً تحدث فيه عن الحرية مشيداً بمزاياها مشيراً الى فوائدها وما تجلبه من منافع عامة وخاصة. اذ يرى أن الحرية هي أول مرب للأمم وهي تخلق كل مرب سواها، وما من مرب يسد مسدها لأن الاستعباد يفني الأمم، مستدلاً بما حدث في البلاد الفرنسية وقد أفناها الاستبداد. فحين ضرب الظلم مضاربه رغب الناس عن العمل وتخلوا عن الانتاج. اذ ما من أحد يضمن لهم ثمرة اتعابهم. ومهما صنع الحاكم وبذل من جهد فانه لا يستطيع لذلك تبديلاً، الا متى توفرت الحريات ورفع الاستبداد والعبودية. وقد أثبتت التجربة في فرنسا وغيرها من البلدان المتحضرة أن لا خلاص من براثن التخلف بدون التحرر الفعلي من أغلال الاستبداد والعبودية. وكم من مصلح قام يندب الناس الى العمل لتغيير وجه الحياة باستصلاح الارض وابتكار الصناعات فما فلح سعيه ولا طاب رزقهم، لا لتقصير في الأداء أو لفتور في العزائم وانما بسبب بذرها في أرض مستعصية لم تجد من ماء الحياة ما يغذيها ويبعث فيها الروح فمات زرعها تحت وطأة الاستبداد.

وما أشبه حال الدولة العثمانية في هذه الفترة بما كانت عليه حال الشعب الفرنسي قبيل انعتاقه من ربقة العبودية

ومهانة الرق خلال عصور الاقطاع المظلمة.

الا أن قيام الثورة الفرنسية سنة 1789 قد غير ملامح المجتمع في تلك البلاد بفضل ما حصل لديه من ثبات في سبيل الحرية والمساواة وعزم راسخ على الاخذ بأسباب الرقي الحضاري المتولد عن الوعي الجماعي والرغبة الصادقة في النهوض في اطار منظم يضمن استمرار المؤسسات ويحفظ للهيئة الاجتماعية هيبتها ومكانتها.

وما حل الفرنسيون مقاماً محموداً بين أغنى الدول وأكبرها همة الا بفضل الحرية والمساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات.

وفي هذا المضمار يقول مصطفى فاضل باشا:

"الحرية تحيي الأمم حتى الحياة المادية واذا ما تجرد المرء من الحقوق بات على الطوى، وأصبح لا يجد رغيفاً"(7). إن منح الامم حريتها في هذا الزمان يشد بأس الحكومات ويزيد في قوة الدول"(8).

---

(7) مصطفى فاضل باشا "من أمير الى سلطان" ص335.

(8) المصدر نفسه ، ص 340.

"وانك تستطيع يا مولاي بما تمنح من الحقوق المكفولة برعايتك أن يكون لك رعايا أولو جد أولو حزم في صناعتهم ماهرون...يوم ترفع عنهم المغارم وترد المظالم.."[9].

والجدير بالملاحظة هنا أن الكاتب قد أسس تحاليله على المعطى النفساني فبين ما للفقر من تأثيرات سلبية على الحياة العملية والسلوكات المهنية، خاصة اذا كان ذلك مترتباً عن اختلال المعادلة القائمة بين قيمة الجهد المبذول والناتج المنجر عنه اذ لا خير في عمل لا فائدة من ورائه. ومتى سقط الايمان بجدوى العمل انتقض أمر التوازن الاقتصادي وتبددت دواعي السلم الاجتماعية وحلت محله الفوضى والامتعاض العام.

ولم يبحث المؤلف عن أسباب الوهن المتلبسة بالواقع المعاش والعوائق التي تعوقه خارج الاطار الداخلي لاعتقاده بأن الحلول الحقيقية تكمن في تنقية الأوضاع الداخلية المتولدة عن اختلال جهاز الحكم. وهذا ما يؤكد عندنا قيمة هذه

(9) المصدر نفسه، ص 341.

اللائحة السياسية. اذ نلمس من خلالها جرأة فائقة جعلت صاحبها يتجاوز اطار النصح الى مبذول الارشاد، متهما أساليب الحكم بالضعف المتناهي والفشل الذريع في حفظ الأمن وتحقيق الطمأنينة والاستقرار. وليس أدعى للأمن من مراجعة السياسة الداخلية لاجراء الاصلاحات الضرورية على أجهزة الدولة والبنية الاجتماعية وايلائها صدارة الاهتمامات، وهو ما يعبر عنه في وقتنا الحاضر بترتيب البيت من الداخل وقد قال تعالى: "ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"(10).

ج- الدستور:

يرى الكاتب أن ليس كالدستور حافظاً للحرية وليس كمثله ضامناً لحقوق الرعية. فالدستور سيد القوانين وراعي الأمم وباني الحضارات وهو يدعم أركان الدول القوية ويشد ظهرها كما يأخذ بيد الدولة الضعيفة ويجدد شبابها اذ يقول مصطفى فاضل باشا للسلطان ينصحه:

"هب الدولة دستوراً صحيح الجسم
رحيب الصدر خصيب التربة وحفه بالأمان

---

(10) سورة الرعد ، الآية 11.

وحِطّهُ بما يضمن الاخلاص في انقاذه
والامانة في الجري عليه وبما يصونه من
العبث به مدى الأيام، دستوراً يتساوى
أمامه المسلمون والنصارى في الحقوق وفي
الواجبات ليسود الوئام ويهبط على الكل
السلام"(11).

فهو يطالب باستصدار دستور حقيقي يحفظ مصالح البلاد والعباد ويمنح الاطار القانوني الملائم لاضفاء الشرعية الحقة على العمل الحكومي بما يشد أزر الدولة ويدعم جانب السلطان ويرفع من شأن الأمة.

ويسترسل المؤلف في محاولة ترغيب السلطان في انشاء القوانين الدستورية شارحاً الأسباب الداعية لذلك متعرّضاً الى ما يطرأ عنها من منافع عامة وخاصة من شأنها أن تخدم المجموعة وترعى حقوق السلطنة بفضل ما تتيحه من عدل ومساواة بين المسلمين والنصارى في الحقوق والواجبات.

ولا خفاء أن الغاية من ذلك مزدوجة: فالأولى من شأنها أن تدعو الى المصالحة الوطنية المتمثلة في نشر الوئام بين

(11) مصطفى فاضل باشا "من أمير الى سلطان ص335.

مختلف شرائح الرعية. أما الثانية فهي خفية وتتمثل بالخصوص في اضفاء الشرعية الدستورية على امتداد النفوذ العثماني داخل الاراضي المسيحية التابعة للسلطنة في فترة تواترت فيها الاضطرابات والانتفاضات كما فات ذكره، مهددة بالانحلال والانتقاض.

أما في مجال العلاقات الدولية فان الدستور يحفظ للدولة مكانتها ويرد عليها هيبتها وناموسها بما يمنع التسلط على مصالحها ويحد من التدخل في شؤونها. فلا يترك باباً للمداخلة أمام الدول الأجنبية بدعوى حماية رعاياها من عواقب الميز بين الأجناس والملل أو بموجب الحيلولة والتصدي باسم الانسانية أو الأعراف الدولية لبعض الممارسات التعسفية أو الاحكام الجائرة.

وأفضت المعالجة الى تأكيد وجوب وضع دستور باعتباره سبيل كل مبادرة الى الاصلاح. فلا التنظيمات تغني ولا الوعود ترضي. وانما طريقة الحكم او مفهوم السياسة ذاته ينبغي أن يتطور وأن يخرج من صورة التقليد والانفراد بالمجد.

إن دعوة مصطفى فاضل باشا لا تقتصر على وصف الأوضاع بقدر ما تهدف الى تغيير عقلية السلطان وحاشيته وافحامها بحجج حيّة وتاريخية للمبادرة الى فهم الواقع الجديد

في ضوء العلاقات العالمية الجديدة فيصرح بأن:

"الدستور يتيح لنا أن نبدل روابطنا الدولية الحاضرة بأحسن منها، فمن في بلادنا أو في أوروبا الغربية لا يعلم ما أصابنا من الضر بتداخل معتمدي الدول في أمورنا... والدستور يقيم لنا بناء حكومة قوية لا منفذ فيها لقول الأجنبي"(12).

فالدستور لا يقيد أيدي الملك العادل المتبصر بقدر ما يدعم سلطانه ويهبه دولة عصرية عتيدة تنزهت عن التعسف والبغي.

2- الإطار الخارجي:

لقد تعددت أوجه الحضور الأجنبي بشكل ملفت جعل مصطفى فاضل باشا يخصص فصلاً مهماً في هذا الباب يعالج فيه مظاهر العلاقات الخارجية القائمة بين الباب العالي والدول الغربية باعتباره ركنا أساسيا من أركان الاصلاح

(12) مصطفى فاضل باشا "من أمير الى سلطان" ص336.

السياسي العملي كما تصوره المؤلف ضمن أبعاد مادية وأخرى زمانية باعتبار المكان مفهوم جماعي كما أن الزمان ليس بشيء فردي بل هو بالضرورة شيء جماعي تستوحي محطاته من الحياة الاجتماعية والمحيط العام فيقول:

"ان ماضيها (الدولة) كان عصراً مجيداً،
إن حاضرها ليحزننا حزناً شديداً، كل ما
حولنا أصبح يتهددنا وكل ما عندنا
يتداعى"(13).

وهو لا يرى مبرراً لتوهم الأوروبيين بأن الجور لاحق بالمسيحيين دون المسلمين، وقد سبق أن فنّد ذلك عند تعرضه الى تحليل الوضع السياسي والاجتماعي مبيناً أن الظلم مسلط على الجميع دون استثناء طائفة عن الأخرى، بل انه على المسلمين أشد وطأة وأمر وقعاً لفقد من يحامي عنهم أو من يرفع عنهم المظالم مثلما هو متوفر لدى الجاليات الأوروبية التي قد تجد الملاذ لدى الهيئات الأجنبية من قنصليات وسفارات

(13) مصطفى فاضل باشا : من المصدر نفسه ، ص337.

وغيرها. حيث يكتب:

"النفس مثقلة بالأحزان الى ما حل بالأمة من نقص في شهامتها وخدش في شرفها وعزتها"[14].

"المسلمون ولا من ينصرهم من دول الغرب أشد آلاما وأغرق في الظلم".

ولا يخفي مصطفى فاضل باشا أن المسألة تتجاوز حدود الدفاع عن حقوق المسيحيين داخل السلطنة العثمانية، بل هي في حقيقتها مطية يركبها الأوروبيون لتعليل مداخلاتهم في الشؤون الداخلية للبلاد بالكيد والترصد للباب العالي. وهي في ذاتها طريقة ناجحة لتعليل تدخلها والأخذ بخناق الدولة والتمرد عليها لبسط نفوذها مثلما حدث لبلاد الشام حيث تم اخضاعها بنفس الطريقة من طرف القوى الأجنبية.

وهكذا ينطلق مصطفى فاضل باشا من الواقع الميداني لينبه الى مكر وخداع الدول العظمى ويحذر السلطان من الوقوع في حبائلهم حتى لا يفسح لهم مجالاً للتداخل.

---

(14) مصطفى فاضل باشا المصدر نفسه ص330.

فيقطع السبل ويزيل الأعذار التي قد تهيء لهم الفرصة المواتية للانقضاض على الحكم. وذلك بانشاء دستور يستوي أمامه الجميع في الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

بيد أن محمد بيرم الخامس، وان كان لا يخفي التأثر بالغرب والاعجاب بما تحقق لديه من التغيير والتحول من حالة البؤس والتردي الى حالة النضج والتطور، يرفض التعامل مع هذه الأساليب المستوردة خاصة اذا كانت منافية للتعاليم الاسلامية. ويعتبر أن الدساتير الأوروبية انما جاءت لتنظيم الحياة العامة في المجتمعات القائمة على القهر والتغلب واذكاء شهوة النفس على حكمة العقل اذ خلت بلادهم من قوانين أساسية تحمي الرعية وتضبط العلاقة بين السائس والمسوس. وقد كفى القرآن المسلمين مشقة البحث عن الطريق المؤدية الى الحياة الكريمة حيث قال تعالى: "ما فرطنا في الكتاب من شيء". فيكتب محمد بيرم الخامس في هذا الاطار:

"ان الطريق الناجح هو تمسك الدولة بالطريقة الأولية القديمة التي سلكتها عند تأسيسها في الطور الأول. لكن لا يخفى

على المتدبر أن تلك الطريقة، ولئن نجحت
وصلحت في الزمن السابق، غير أنها الآن
لا يمكن اجراؤها الا بملاحظة ما يقتضي
حال الزمان. وذلك لأن العوائد والأخلاق
قد تغيرت. والهيئة الاجتماعية قد تشكلت
على صورة مخالفة لما كانت عليه سواء في
ذلك رعايا الدولة في أنفسهم أو حالة
الدول الأوروباوية. فان دول أوروبا آنذاك
لم يكونوا على ما هم عليه الآن.."[15].

ويرى محمد بيرم الخامس أنه بات من الضروري التأقلم مع الأوضاع والمعطيات الجديدة وذلك في نطاق ما يسمح به الشرع.

ومهم أن يجري هذا المجرى من كان رجل فقه وعبادة هو صورة لطائفة غير قليلة، في تحليل الأوضاع تحليلاً سياسياً سلبياً يراعي الواقع ويعالج نقائصه ويدفع الى الارتقاء انطلاقاً من الارث الاسلامي والعربي ليربط تحاليله بالواقع السياسي

(15) محمد بيرم الخامس "ملاحظات سياسية" ص18.

العام والعلاقات الخارجية بين الباب العالي والدول الغربية باعتبارها محوراً من محاور الاصلاح السياسي العملي على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وكذا جاءت اهتمامات مصطفى فاضل باشا فيما يتعلق بالاطار الخارجي مرتكزة على علاقة الباب العالي بالدول الأخرى وخاصة منها الدول المتوسطية مبيناً موقف هذه الدول من المملكة التي كانوا يسومونها ألوان المهانة ويصفونها بالرجل المريض.

ولم تكن ظاهرة الاحتقار والازدراء هذه على مستوى الحكومات بل انها تسربت الى الشعوب فكانت أشد تغلغلاً وأكثر وضوحاً. اذ نجد الرأي العام في أوروبا أشد نقمة على السلطنة. وقد أدى تألبه الى عزل تركيا عن البلاد الأوروبية. ويحدد المؤلف بداية الانفصام بسنة 1855. وقد تجلى ذلك بالخصوص من خلال الصحافة الغربية التي أمعنت في اذلال السلطنة والتنديد بمواقفها الرجعية وأساليبها العتيقة البالية. الأمر الذي جعلها قاب قوسين من الهلاك وجلب أبصار المتربصين بها. حتى اذا ما تهاوت امتدت اليها أنياب ومخالب من كل جانب. فيكتب مصطفى فاضل باشا للسلطان ينبهه الى جسامة الموقف ودنو المخاطر وكآبة المنقلب حين يقول:

"مولاي، علينا أن نكذّب تلك التنبؤات
وأن نسترد إليها ميل الرأي الاوروبي
العام... ولنقم البرهان لفرنسا وانقلترا
وألمانيا وإيطاليا على أن شعبنا ودينا لا
يمسكاننا على الذي نحن فيه من ضعف
وفساد"[16].

فهو يحث السلطان على تسفيه أحلام الأوروبيين الذين أخذوا يذيعون قرب سقوط الدولة العثمانية نتيجة انتشار الفساد والظلم والقهر، وذلك باتخاذ دستور يبعث على احترام الرأي العام بالداخل والخارج قادر على الاستعاضة عن الضعف بالتمكن وعن الظلم بالعدل وعن القهر بالحرية.

وقد اتخذ الكاتب من المثال الفرنسي قدوة تحتذى لما تحقق له من نجاحات باهرة بفضل الاعلان عن الدستور.

وحتى لا يدع للسلطان مجالاً للشك أو الحيرة في ما يعرض عليه باتخاذ الدستور مطية لدرء المعاطب يضيف الكاتب لتدعيم هذه الرغبة الملحة استعراض المثال الايطالي

(16) مصطفى فاضل باشا: «من أمير إلى سلطان» ص338.

وكذلك ما حدث للأمة النمساوية والأمة البروسية. اذ يرى مصطفى فاضل باشا في الدستور خير دافع لتغيير العلاقات الدولية بين السلطنة والدول الأخرى وهو العليم بأن الدولة بمؤسساتها وهياكلها.

ولا خفاء أن دراية الكاتب بأهمية العلاقات الخارجية قد تولدت عن ثقافة عصرية واحتكاك بالحضارة الغربية ولاسيا أن البلاد الأوروبية تمثل نموذجاً للترقية والعلاج. وعلى هذا الأساس فان مصطفى فاضل باشا قد صاغ أفكاره الاصلاحية على مقتضى ما استقرت عليه الانظمة السياسية الغربية.

الخاتمة

لئن تنزّلت أفكار مصطفى فاضل باشا ومن حوله ثلة من الدائنين بدينّه مندرجة ضمن التيار الاصلاحي العام في هذا المحيط المتأزم الذي ألمّ بالسلطنة العثمانية فاننا لا نعدم في خطابه صورة التفكير الذي ميز بعض المصلحين العرب والأتراك من خلال الاحتكاك بالحضارة الأوروبية.

وهذا ما يفسر عندنا بداية التأثر السياسي الفعلي بالنظم الغربية المتجسّمة بالخصوص في الاقتباس من الدساتير الأوروبية. وهذا ما جعل التصور الاصلاحي في خط المفكرين الليبراليين أقرب الى مفهوم النهضة الفرنسية في المبادىء الشرعية والمفاهيم الاسلامية لنظام الحكم من أعلى سلطة – وهي الخلافة – الى أدنى درجات النفوذ.

ويتضح من كل ما أسلفنا أن مصطفى فاضل باشا، وإن سعى الى تقييم الأوضاع وشرح الأسباب الداعية الى ضرورة البحث عن أوجه التصرف لاستئصال الداء الخبيث العياء الذي ألم بالمملكة وألقى بها الى الهلكة، فإنه لم يهتم باستنباط الخطة الكفيلة برسم معالم الدولة العصرية كما تبدو في تصوره وهو القائل:

"ليس من قصدي هنا أن أشرح نظام

الحكومة الدستورية"[1].

وفي هذا من دقة الملاحظة وعمليات الاستقراء والاستنتاج ما يدل عن تجربة اجتماعية وخبرة سياسية واسعة.

ولا شك أن الوظائف السياسية التي مارسها المؤلف عدة سنوات قد أثرت في تفكيره وشجعته على سلوك النهج العقلاني. فكانت أطروحته مشدودة نحو الواقع، بمثابة عملية نقد ذاتي بالنسبة الى الفكر السلطوي في محاولة يائسة لارساء قواعد دولة عثمانية مرهوبة مخشية تتنزه عن العسف والبغي. اذ لم تبدر من هذه الدولة بادرة في هذا الصدد لاقرار الحق مقره واقامة ميزان العدل.

أما مشروع بيرم الخامس في ترميم الدولة العثمانية فهو يختلف نوعياً عن مشاريع كل الذين سبقوه من تونسيين وأتراك ومصريين.

في حين أن محمد بيرم الخامس يحاول أن يفسر تشكل المفاهيم من خلال العودة المستمرة الى قواعد الحياة الاجتماعية لبناء فكره الاصلاحي، لا يلجأ سواه الى الواقع الاجتماعي إلا لتثبيت الفرضية القائلة: بأن المجتمع

---

(1) مصطفى فاضل باشا "من أمير الى سلطان" ص341.

هو العنصر المحرك الأوّلي الذي يولد الحركة، وبالتالي فهو نقطة انطلاق رئيسية في العملية النهضوية عامة، وذلك لتأكيد الأسس الاجتماعية لضرورة الانطلاق.

لقد توخى كل من محمد بيرم الخامس ومصطفى فاضل باشا في خطابيهما للسلطان العثماني الأسلوب الرسالي، الذي كثيراً ما نجده في كتابات ابن خلدون. وهما وثيقتان على غاية من الطرافة والأهمية وان كانتا لا تخلوان من تبسيط وإسهاب غالباً ما يلجأ فيه المؤلف الى استعمال لغة مجرّدة الى حد ما.

والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن غالبية المؤلفين وخاصة منهم أولئك الذين اعتنوا بالحقل الاجتماعي والسياسي قد أخذوا عن ابن خلدون الشيء الكثير باعتباره أب الفلسفة الاجتماعية وواضع أركانها وقد بدرت منه هذه البادرة في زمن لم يقع فيه بعد التفكير في تفكيك معظم العلوم الانسانية وحتى بعض العلوم الصحيحة عن بعضها البعض.

وكلما تعمقنا في البحث زاد توثقنا من العلاقة السببية الوطيدة والتناغم الفكري بين الطرح الخلدوني والمنهج الاصلاحي عند محمد بيرم الخامس ومصطفى فاضل باشا.

فالفرد الاجتماعي كائن مؤلف من مادة وفكر يعطي بقدر ما يأخذ ويتأثر بالمجموعة كما يؤثر فيها.

ولا مراء في أن الاسلوب الرسالي المبسط الذي تطالعنا به رسالتا محمد بيرم الخامس ومصطفى فاضل باشا لا يكاد يختلف فيما بينهما من حيث صياغة الأفكار والبنية الأدبية عامة ولعل ذلك يعود الى سببين أصليين هما التكوين السياسي الصادر عن تجربة ميدانية والزاد الثقافي الممزوج بطبيعة تكوين الرجلين من خلال اتصالهما بالسلطان والاحتكاك بالطبقة السياسية.

لذلك جاءت الرسالتان على نحو الوثيقة السياسية في اسلوب مبسط هو أقرب ما يكون الى التقرير السياسي أو الكتابات الادارية مطبوعة بمقتضيات العصر ونواميس الدست المفروضة في الحالات الشبيهة والمراسلات المماثلة حيث الديباجة المنمقة والألفاظ الفخمة والاستهلال البديع في التماس الحاجة وابتغاء الغاية.

وإن دل ذلك على شيء فانما يدل على مدى تأثر الكاتبين بالصنائع الجارية والنماذج السائدة عصرئذ فيما يختص به البريد الذي يرد على السلطان بتوقيع عماله على الأطراف ووكلائه في مختلف المجالات الادارية والسياسية، وهذه الخبرة لا تحصل الا بالممارسة الفعلية والتجربة الطويلة، فتتفاعل بصفة تلقائية مع التكوين التعليمي والحصيلة الثقافية المولدة للفكر عند الفرد الاجتماعي المثقف.

فكانت الالفاظ والمفردات منتقاة من معجم ذلك العصر والتراكيب وما الى ذلك مبنية على غرار الانماط السائدة آنذاك محشوة بكل صعب وذلول حتى لا يقع موقعاً سيئاً على مسامع السلطان. حتى إنك لا تكاد تطالع فقرة من فقرة دون أن تمر بكلام كثير في تمجيد السلطان وتعظيم قدره بما يثقل الكاهل ويفسد الذوق.

إن الخلاصة العامة لهذا البحث هي أن الديناميكية التحديثية قضية جدّ اجتماعية دينية وسياسية، فالتصورات الدينية والسياسية هي تصورات جماعية تعبر عن وقائع اجتماعية. لأن

"المجتمع لا يستطيع أن يبني نفسه ولا أن يعيد بناء نفسه بشكل حتمي دون أن يبتكر المثال (لنفسه)"[2].

(2) دوركهايم (إميل)· "أصول الحياة الدينية". باريس، 1912

الملحق

"من أمير الى سلطان"[1]

ترجمة الخطاب الذي رفعه المغفور لـــه مصطفى فاضل باشا الى السلطان عبد العزيز[2] سنة 1864[3].

---

(1) يكاتبه بالتنبيه والتحذير من التفريط والاهمال ويشير عليه بالتيقن والاحتياط لمجابهة المخاطر ورفع المحذور.

(2) السلطان عبد العزير : ولد باسطنبول 1830 ، ملك من (1861 الى 1876) وهو ابن محمود الثاني، واصل تطبيق "التنظيمات الخيرية" التي أعلنها أخوه السلطان عبد المجيد. قوي نموذ روسيا في السلطنة على عهده وعرفت أيامه انتفاضات كبيرة آلت الى خلعه سنة 1876 اثر انقلاب المعارضة الليبرالية..

(3) المطلع على هذا الخطاب يلاحظ تضارباً بين التاريخ المعلن عنه في العنوان والمحدد بسنة 1864 والتاريخ المشار اليه في نهاية الخطاب والذي يضبط تاريخ التحرير في سنة 1866 والمرجح هو سة 1866 وهي نفس السنة التي تم فيها اقصاء المؤلف فكتب خطابه "من أمير الى سلطان" إثر إبعاده وهو نزيل العاصمة الفرنسية باريس.

"من أمير الى سلطان"

لما اعتلّت أحوال الدولة العثمانية[1] وتداعى بناء الملك وخاف الناس على الخلافة ان تذهب بها يد الجور وظلم الرعية . كتب المغفور له مصطفى فاضل باشا ابن المرحوم ابراهيم باشا[2] ابن المرحوم محمد علي باشا[3] – سنة 1866 – الى السلطان عبد العزيز يقول:

يا صاحب الجلالة،

ما أصعب وصول كلمة الحق الى حظيرة الملوك والأمراء، البطانة تحجبها وتخفيها والملوك سكارى بخمرة

---

(1) انظر صفوة الاعتبار، ط1 المطبعة الاعلامية (القاهرة) 1302 هـ، ص 3–4.

(2) ابراهيم باشا، ابن محمد علي (1789 – 1848) هزم السلطان محمود الثاني واستولى على سوريا ونصب نفسه ملكا عليها (1832–1846). خديوي مصر (1848).

(3) محمد علي (1769 - 1849) خديوي مصر (1805–1848). قضى على المماليك سنة 1811 أخذ السودان وضمها الى ملكه (1820–1828) تميزت فترة حكمه بعدة اصلاحات ادارية واقتصادية وسياسية، كما حقق عدة انتصارات عسكرية.

الملك، منصرفون عن الصواب بلذة السلطان[4].

يظنون أن الأمم اذا تعبت فيما كسبت، واذا ساءها حال فبما أهملت، وأن الدول اذا دالت، فذاك طوعاً لقضاء لا مرد له.

يحتاج المرء في استقبال الواقع، وطرح الخيال، الى اخلاص وإقدام، وهو أحوج الى ذلك ليبلغ الأمر وما فيه للسلطان.

مولاي، ما برح عن قلبي ذلك الاخلاص، وجلالة الملك يشهد به، ولا يجهله أولئك الذين كانوا السبب في اغترابي[5]. نعم لم أجد من الزمان ما كنت أرجو حتى أبرهن بساطع الأعمال على تعلقي بآياتكم السامية، ورغبتي في خير أمتي وسعادتها، ان لم أقل مع الأسف في بعثها، غير أني أول من أزاح أمامكم الستار عن عيوب حكومتكم، وكشف ما ينتاب الوطن من المحن، بفكري موقف على خدمة جلالتكم وخدمة الدولة العثمانية،

(4) انظر ابن خلدون "المقدمة" ج 1 الكتاب الأول، الدار التونسية للنشر 1984، فصل: فيما يعرض في الدول من حجر السلطان والاستبداد عليه. ص 238.

(5) حاشية السلطان وهي بطانته.

وقد استعدت من ميلي نحو عرشكم واحترامي، ومن حبي لوطني[6] واعظامي، قوة انظر بها غير هيّاب محناً تجتاحنا في غسق الليل وضوء النهار. ويقيني بكرم سجاياكم يجرئني على بيانها فلا أخفي واحدة منها، وأعود الى وصف الدواء الذي يشفينا اذا لم يمض الزمان قبل عقد العزائم وشد الرحال.

مولاي، ان ما يبدو من رعاياك المسيحيين[7] من الخروج على السلطان عمل من أعمال أعدائنا الأجنبيين[8]، ولكنه أيضاً دليل على ما يصيب الرعية كلها من جانب حكومتكم، فقد انتهجت معها مسلكاً اذا عذرت لأجله فيما مضى فلا عذر لها في البقاء عليه الآن، لأنه لن يثمر غير الظلم، ولن ينشر الا الجهل، ولن يجلب الا الفاقة والفساد.

يظن الأوروبيون أن المسيحيين هم الذين اختصوا في الدولة العلية بالظلم والهوان، وأنهم وحدهم يسامون العذاب ويستذلون،. ان بعض الظن اثم. المسلمون —ولا من ينصرهم من دول الغرب— أشد آلاماً، وأغرق في الظلم، وأتعس

---

(6) يعني تركيا.
(7) كان معظمهم من اليونانيين والمقدونيين والبلغاريين(والروم إيلي)،وغيرها من البلاد التي كانت في حكم السلطنة العثمانية.
(8) من انجلترا خاصة وروسيا وفرنسا ثم ألمانيا وايطاليا.

حالاً ممن أنكر رسالة النبي وما صبروا على ما أصابهم الى يومنا هذا الا لأن قلوبهم أشربت حب الرضا بالقضاء مقروناً بأناة طويلة ويقين أبية. مما لا يدركه الغربي، ثم هم سلالة اولئك الكرام الذين استووا على عرش السلطنة وقد امتزج فيهم اخلاصهم للدولة باعتقادهم بالقرآن. لكن اسمح يا ذا الجلالة لخادم أخلص لك الولاء أن يقول: لم يبق في قوس صبر المسلمين منزع، فقد بلغ بهم الضر نهايته، وأكلت أجسامهم الآلام، وأمسوا لا قدرة لهم على كتمان ما فاض عن نفوسهم من الضجر والرزايا. ومن الخطر على أسرتك وعلى أمتك أن تترك اليأس يتولى الرعايا.

اشتد الظلم بالناس وما أنت الا كاره إياه، وما أخال عظماء أمتك الا راغبين عنه، ولكنه اثر لازم للحكومة بجملتها، حتى وحولك معروف وطولك باد قد لا تقدر على منعه، اذ هو لا يتصل بعلمك(9)، مع أنه يضعف من رجولة هذه الأمة، وينقص من ذاتيتها، ويحط من قدر فضائلها.

مولاي في رعاياك قوم مخلصون تتولى الحسرات قلوبهم اذ ينظرون الى هذه الامة التي هي مجدنا وفخارنا تنفلّ

(9) في هذا اتهام لبعض خاصته الذين استولوا على السلطان وقطعوا الأخبار عنه.

صفوفها لقلة النسل او للهجرة، على ان هذا لا يروعني فقد يكون لنظام جيوشنا[10] دخل فيه، بل الذي اخشى وأراه يقترب منا اننا معشر العثمانيين أشبهنا الامم المغلوبة ففشا فينا منذ بضع سنين انحطاط في الخلق يشتد يوما بعد يوم، ويعم طبقات الأمة شيئاً فشيئاً.

مولاي، ما قضى آباؤنا منذ اربعمائة عام على دولة الشرق[11] وثبتوا أقدامهم في المدينة التي جعلها قسطنطين[12] عاصمة الدنيا، وأحرزوا ذلك الفتح العظيم الذي يعد من أكبر الأعمال مجدا في التاريخ، بمحظ الاعتقاد بالدين والشجاعة في القتال، بل ان تلك النهضة وهذه الشجاعة اثر من أثر خلقهم الأدبي. كانوا يطيعون أولي الأمر منهم عن رضا لا مكرهين. فما ذلوا، ولا استسلمت ألبابهم، بل باتوا على عزة النفس واستقلال الذات، اقترن

(10) انظر "أقوم المسالك" لخير الدين، تحقيق الشنوفي (منصف) الدار التونسية للنشر، ص 138.

(11) استقل عثمان خان الملقب بالغازي عن السلجوقيين سنة 1299 م.

(12) قسطنطين الأكبر مؤسس القسطنطينية امبراطور روما (306–337).

فيهم روح النظام بروح الأنفة قائمين على خلق متين، قدروا الفضيلة قدرها فقهروا تلك الدولة الكبرى التي استوطنها رذائل الاستبداد، ونزلت بها مخازي الظلم والمغارم(13).

نعم، ليس الخلق الأدبي المتين كل القوة في هذا الوجود حيث يرى للجرائم جيوشاً وللآثام سلطاناً، لكنه الأس القوي المكين، لا تقوم دولة بدونه، واذا هو فارق الأمة تداعى بناؤها، ومن خواصه أنه يعظم ما عظمت فتوحاته(14). أما غيره من الصفات فانه يتحلل في آثاره ويفنى ان ظفر.

مولاي، كل الذين يرجون بحاركم ومجد الوطن ينظرون، والنفس مثقلة بالأحزان، الى ما حل بالأمة من نقص في شهامتها، وتدنّ في شرفها وعزتها، وأنّى لها البقاء على تلك الخلال مهما تأصلت في نفوسها. والمسلمون منهم يقاسمون النصارى صنوف الذل، ويشربون معهم كأس الهوان، وكلهم يستجير من عسف الولاة والحكام، رجال ما

---

(13) يريد أواخر الدولة العباسية وأصحاب السلطة الحقيقيين وهم السلاجقة.

(14)يشير الى كثرة الفتوحات وقد امتدت الى ثلاث قارات. (أوروبا، آسيا، افريقيا) وبلغت مساحتها على عهد سليمان القانوني 14893000 كلم^2.

خضعوا لسلطانك الا بالاسم، والا فانك لا تدري أهم ينفذون إرادتك في الأمة؟.

خلت بلادك من رأي عام. فأصبح عمالك غير مستولين أمام رعيتك، ومعناه أنهم أمسوا غير مسؤولين أمام عرشك، فلا من يقدر على أن يبث اليك شكوى، عاثوا في الرعية، واستباحوا كل منكر، وصار الناس طائفتين، حاكم يظلم ولا من يردع، ومحكوم يظلم ولا من يشفع، حاكم يدّعي أن سلطانه من سلطانك لا حد ولا قيد. ويتذرع بذلك الى النقائص والمعاصي. ومحكوم يهوى الى حضيض الذل بما يساء اليه، حاكم سدّ دون الرعية أبواب الشكوى، فاذا ما ارتفع بها صوت ملؤه التعظيم قالوا: قوم ثائرون، لهذا تولى اليأس الرعايا، وأتوا تحت أحمال المظالم وهم صامتون، وأخذهم الجور، وأنتم تعلمون أن الجور يفسد الضمائر ويطمس العقول[15].

الدم الذي يجري في عروق الترك طاهر كريم[16].

---

(15) ابن خلدون "المقدمة" ج1، الباب 3، الفصل 25، ص 336-337. الدار التونسية للنشر، تونس 1984.

(16) نلاحظ أن عصرية فاضل باشا كانت أكثر تطوراً من العنصرية الشائعة في أيامه، والمتمعن في الخطاب يرى أن المؤلف كثيرا ما يتحدث عن تركيا والأتراك وقلما يتعرض الى العالم الاسلامي العربي.

لا ريب انّا نحب الوطن حباً جماً وحب الوطن يقوي عزائمنا، ويسهل علينا أغلى الضحايا (كذا في الأصل)، ولا نزال جنداً باسلاً لا يخاف الموت، ولنا وقار ورثناه من (كذا في الأصل) آبائنا الأولين، ومن مميزاتنا اخلاص صريح يجعلنا نفضل المساواة على كل خير سواها. ترى تدوم فينا هذه الصفات طويلاً، وهل نثبت أمام هذا الصدام.

مولاي، ان يوماً تفارقنا فيه هذه الاخلاق ليوم يحق فيه الهوان علينا ولن نجد لنا بعد ذلك منقذاً.

ليت مصابنا محصور في انحطاطنا الأدبي، ولم يمتد الى ما نحن فيه من الجهل السحيق بل من فساد قوتنا العاقلة!.

مولاي، لما نزل آباؤنا بأوروبا[17] لم يكن لهم من سنا العلم شيء، ولكنهم كانوا ذوي ذوق سليم فيه قوة ومضاء، شأن النفوس الطاهرة العالية، وكانوا ذوي عقل يحب الحركة، وينفر من تافه الأمر، لا كما كان أولئك الذين تفرقوا يوم أطلّت عليهم طلائعنا. وا أسفاه، إن العقول لتصاب بالشلل في حكومة لا مجال لهمة الأفراد فيها.

مولاي، الترك أشد رعاياك تأثّراً بالاستبداد[18] لأنه

---

(17) كانت أولى انتصارات الغاري عثمان على البيزنطيين حوالي 1290/689.
(18) دليل آخر على تعصب الكاتب للعنصر التركي الذي إليه ينتمي.

لا يتفق مع ما فطروا عليه من استقامة النفس وعزتها. ولسنا معشر الأتراك على شيء من تلك الكفاءة المخزية التي كانت لمترفي البيزنطيين، تراهم من أهل الفطانة الا أنهم لا يأبون الضيم ولا ينفرون من حكومة مطلقة القول في الرعايا. خلقنا سذجاً يعجب البشر بتبسط أفكارنا، فلما نَبتْ أفكارنا عنا تبلّهنا وصرنا ولا عقل فينا. واذا ما دام هذا حالنا فقدنا من يصلح لحكمنا، وعزّ من يحسن الادارة بيننا. وليت المغلوب وقد امتاز من بعض الوجوه عنا كان أصلح حالاً منا، إنا واياه من نكد الطالع سواء.

مولاي، نحن في عصر لا سؤدد فيه الا لمن كبر عقله، وكثر علمه. ولما يثن زمان الحكم لمن هو أطهر نفساً وأمتن اخلاصاً. من أجل ذلك انصرفت الهمم في أرجاء أوروبا الى التعليم، حتى ان أقل الحكومات رغبة فيه لا تجد للهرب من الاهتمام به سبيلا. هذه سويسرا قد لا ترى فيها رجلا أمياً، وتلك بلاد الانكليز التي تحكمها طائفة من الشرفاء تتخلى رويداً عن امتيازاتها قد نهضت منذ خمسة وعشرين عاماً لنشر المعارف الأولى نهضة كبرى، وكأني بالأمة البروسانية ما ظفرت بالأمة النمساوية الا لأن الغالب كان أعلم من المغلوب. أنرضى بالانحطاط العقلي، ومن حولنا أوروبا تبذل

كل نفيس في سبيل رقيها؟

إني أعيذ مولاي أن يظن الاكثار من المدارس كافياً لنشر التعليم وبث العلوم[19] فماذا تنفع المنازل لا سكان فيها، وما الذي يرجى من مدارس أولادها أبناء ذل خاملون؟

الحرية أول مرب للأمم، هي تخلق كل مرب عداها، وما من مرب يسد مسدها، والأمة المستعبدة تحتقر العلم لأنه لا يفيدها. وانما ترغب الأمم في العلم اذا كان لها من الحقوق ما وثقت منه وأمنت عليه، فتتعلم لتحسن الانتفاع بحقها، وكل أمة جاهلة مستعبدة هي جبان أو خائنة (كذا في الأصل).

مولاي، مصابنا في هذا الزمان دونه ضعفنا الأدبي وفساد عقولنا. اننا نلتقي أينما سرنا بخصم عنيد جبار هو الفقر.

كم رأت جلالتكم خزائنكم خاوية، كم حزنتم اذا أعوزكم المال لدفع رواتب العمال[20] كم دخل الأسى قلبكم الرحيم، علمتم من ان (كذا في الأصل) العامل في الشرق

(19) انظر ابن خلدون "المقدمة، ج2، الفصل 6، فصل في ان العلوم انما تكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة، ص526 الدار التونسية للنشر، تونس 1984.

(20) العمال جمع عامل وهو هنا الوالي.

ان قل راتبه أكل السحت وأخذ مما في يد الرعية. الا أن فراغ خزائن الدولة لا يحزننا كما نحزن لسوء الحال المدلول عليه بهذا الفراغ، ذلك خطر أشد.

حكومتكم هي التي تعيش بين الحكومات من خراج قليل، ومملكتكم متنائية الأرجاء كثيرة السكان. وعجيب أن يثقل كاهل أمة كبرى بمثل هذا الخراج اليسير، لكن لا عجب اذا علمنا أن طريقة جبايته من أكبر الطرق عيوباً، وأن الأمة لا تعمل الا قليلاً وتجهل كل شيء. بهذا عضها الفقر، وباتت تئن تحت مغارم الحكومة، حين لا يشعر غيرنا بمثل مغارمنا.

هوى كل شيء في الدولة، الزراعة ثم التجارة واختها الصناعة، فكأننا ضللنا سبيل الانتاج، وجهلنا وسائله، وجمدنا في مشاهدة فقرنا، فلا يحرك مرأى الفاقة فينا همة، ولا يدفعنا الى عمل[21].

مولاي، يدّعي الأوروبيون أن ضعفنا وانحطاطنا راجعان الى شعبنا وديننا، ويقولون لا نصلح لغير الجندية،

---

(21) انظر الغزالي "التبر المسبوك في نصائح الملوك"، ط مصر 1312. سركيس معجم 1411 وابن خلدون "المقدمة" الكتاب 1، الفصل 3. الدار التوسية للنشر، تونس 1984.

ومذهب القدر يقعد بهمتنا. ما شذت أمة الترك عن الأمم الأخرى، واذا هي بكرت بعمل الجندي فلكي تتخذ لنفسها مكاناً تحت القبة الزرقاء، فما فعلت الا كما فعلت أمم خلت، من فرنك وجرمان وعرب. وسواء أَبَدَتْ حركة الأمة أولا في الحرب أو الصناعة فالمصدر واحد، هو قابلية الحركة مطلقاً، وما من أمة كبرت شجاعتها الا كان لها مع الزمن في الصناعة القدح المعلى، اللهم الا محن تثنيها عن طريقها، والامّتان الفرنساوية والانكليزية أصدق برهاناً.

أما ديننا فلا فرق بينه وبين الأديان الأخرى في كونه خاضعا لما أراد الله فيه، وللنصارى معتقدات فوق جميع معتقداتنا. فعندهم مذهب الجبر وقد علمهم رسولهم بولس أن العبد في يد الرب كالطينة في يد صانع الجرة. وما كان هذا يا مولاي بمانعهم من نيل الخبرات بجد لا جد بعده، وإنا لنحسن صنعاً اذا كنا لآثارهم مقتفين[22].

الحق أولى أن يقال: ما منعنا من أن نكون أمة جدّ

(22) وهذا الكلام قد ينطق عن طبيعة الايمان عند فاضل باشا لأننا نعلم أن المشبه عادة ما يكون دون المشبه به، ولو اقتصر على الدلالة بتساوي الدين الاسلامي بديانات سماوية أخرى لكان الأمر كذلك على ما يحمله من فتور في الايمان لأن الاسلام هو تاج الأديان وخاتمها ولا تجوز مساواته بغيره.

مثلهم الا طريقة حكمنا، فحيثما يتاح للانسان ان يستثمر الانسان لا يستثمر عقله، ولا يستغل ارضه، وحين ضرب الظلم مضاربه رغب الناس عن العمل، اذ ما من يضمن لهم ثمرة اتعابهم. ذلك حال الفرنساويين قبل سنة 1789، تلك البلاد الجميلة التي تعجب بها جلالتكم وأُعجب بها، كانت في خمول، والحركة تمنطقها، وقام فيها وزير بعد وزير جليل القدر يريدها على صناعة راقية، فبذرت بذورها في أرض مستعصية بيد حاذقة لكنها مستبدة، فلم تجد البذور من ماء الحياة الصحيحة ما يغذيها، فازورت تحت قدم الاستعباد، وما زال بها حتى فنيت. وكان الفلاح في بعض الاقاليم لا يكاد يشبه الانسان، يهيم في الغابات، لباسه جلد الوحش ويرى الخَلِقَ ثوبا قشيبا. في ثلاثين حجة تبدّل يا مولاي كل هذا، بعد أن أعتقت الأمة من رقها منذ سنة 1789، وحل الفرنساويون مقاماً محموداً بين أغنى الدول وأكبرها همة في القارتين. ان فضل الحرية كان على الأمة الفرنساوية فضلاً كبيراً[23].

مولاي، الحرية تحيي الأمم حتى الحياة المادية، واذا ما

(23) انظر محمد بيرم الخامس "صفوة الاعتبار" جIII، ص116–120.

تجرّد المرء[24] من الحقوق بات على الطوى، وأصبح لا يجد رغيفاً.

مولاي، اذا بلغ الحال بأمة ما قدمت، ونال الزمان من فضيلتها، وزار السبات رويداً رويداً محاجر عقلها، واشتد وقر الفقر فيها ففرغت خزائن الدولة، وجب على من أشرب قلبه حب والوطن، وملأ الاخلاص جوانحه، أن لا يكتفي بطلب الاصلاح، فما الاصلاح الا كلمة لا معنى لها اذا لم يصاحبه العمل. كم من قانون وعدناه أو نشر فينا، وكم لدينا من الوعود بالخيرات لهذا وجب علينا أن نتقدم خطوة الى الأمام لنبلغ هذا الملتمس الهام الى العرش محفوفا بالتَّجِلّة والاعظام.

مولاي، خذ بيد الدولة فجدد شبابها، وأمدد اليها يد الدستور تنشلها من الفوضى، هب الأمة دستوراً صحيح الجسم، رحيب الصدر، خصيب التربة وحفه بالأمان وحطه بما يضمن الاخلاص في انفاذه، والامانة في الجري عليه، وبما يصونه من العبث به مدى الأيام، دستوراً يتساوى أمامه المسلمون والنصارى في الحقوق والواجبات، ليسود الوئام،

---

(24) انظر خير الدين "أقوم المسالك" الدار التونسية للنشر، ص112–119، 206–210.

ويهبط على الكل السلام، وتردّ حجة الذي يقول من أهل الغرب: ان التآلف بين الغالب والمغلوب محال.

آه مولاي، أرى المنافقين او الجاهلين من ذوي الرأي فينا يسارعون الى الاستفادة حتى من كلمة الدستور. يقولون لجلالتكم: الدستور يصيّر الملك آلة لا روح فيها، يسلبه اختياره، وينزع عنه شعاره. وللأمة : الدستور يريد المسلمين على ترك ما عز لديهم: دينهم ولباسهم وما ألفوه. أولئك قوم ماكرون، أو هم قوم جاهلون[25].

مولاي، انبذ مشورتهم. أمّتي: خلي عنك سعايتهم، ما قيّد الدستور غير الهوى، وما انتزع من الملك الا حرية الخطأ في سياسة الرعية، والا اختيار الشر في حكمها، وما فرض على الرعية فرضا ينبو عنه مجدها، او يذهب معه نعيمها. ولكنه يكفل الدين، ويصون الملك، ويحفظ الأموال على أهلها، وينزل السكينة في قلوب الأمة، ويصير المرء حراً كريماً.

الدستور يتيح لنا أن نبدّل روابطنا الدولية الحاضرة بأحسن منها فمن في بلادنا أو في أوروبا الغربية لا يعلم ما أصابنا من الضر بتداخل معتمدي الدول في أمورنا؟ أجل

(25) يعني حاشية السلطان وهم بطانته وأهل مشورته.

كثير ما رفع أولئك السفراء صوتهم بطلب الاصلاح عندنا، ولكن ما أكثر ما طلبوه ايثاراً لقوم على قوم، او خدمة لبعض الافراد وهو أقبح وأنكى. والدستور يقيم لنا بناء حكومة قويمة لا منفذ فيها لقول الأجنبي، ويبسط الحماية الحقة على صنوف الرعية، وينشر على الجميع راية عدل يستوي فيه كل امرىء بأخيه.

مولاي، أزفت الساعة، نجّ دولة الآباء، ان ثمنها من المهج والدموع كان عظيماً، ان ماضيها كان عصراً مجيداً، ان حاضرها ليحزننا حزناً شديداً، ما أشق هذا الحاضر على نفس جلالتك. كل ما حولنا يتهددنا، وكل ما عندنا يتداعى، وثاقب نظرك محيط بما يحيق بنا، فما في الأمر محلّ للخيال. لك الجند قادرة على اخماد كل ثورة تتأجج من وقود الأجنبي، لكن ليس في رواحلهم زاد يتبلّغ به من يخضعون، ولا في أسنتهم حكمة. ينزلونها في قلوب المغلوبين ولا ف ي وسعهم أن يحيطوهم بسور من الأمان حيث يقيمون، ولا أن يرفعوا عنهم ظلم الظالمين. لكُم أن تسوّفوا يوم اللقاء بما تهبون للطامعين في ملككم من المزايا ، ولكن ما حظنا من هذا العطاء وقد نكون يوم الحساب أضعف جانباً وأوهن رابطة وأقل

مالآم؟ [26].

مولاي، كل عام يمر ينصرم معه حبل المعين الخارجي، وتنطفىء روح من أرواح وجودنا الداخلي. هذه انكلترا لم تعد كما كانت منذ اثنتي عشرة سنة شديدة الرغبة في معونتنا، وتلك الأمة النمساوية أصبحت بعد انكسارها في المانيا دولة شرقية أكثر منها دولة غربية، فيهمّها أن تتقرب من العنصر السلافي المقيم بيننا. والذي يدعو الى الحذر أكثر من هذا وذاك انقلاب الرأي الأوروبي العام علينا، فبعد أن كان معنا سنة 1855 بدأ ينأى بجانبه عنا. واذا تنازلت جلالتكم وألقيتم نظرة في جرائد باريس ولوندرة وفلورنسا علمتم أن الأمم ذوات المصلحة في معونتنا مالت الى الظن بقرب سقوطنا، فكثير من ساسة فرنسا وانكلترا وايطاليا ينظرون الى ما يجري كل يوم في الدولة على يد حكامها، وما تسام الرعية من العسف والمظالم ويكتبون عنا في تلك الجرائد أو يقولون: تلك حكومة لن تقدر على اصلاح نفسها فزوالها محقق، فلندعها وشأنها، ولا نحاول منع سقوطها، تلك

(26) انظر التليلي (بشير) "Les rapports culturels et idéologiques entre l'Orient et l'Occident en Tunisie au XIXᵉs. (1830-1880) p. 271-296"

مصيبة عظمى لا مرد لها[27].

مولاي، علينا أن نكذّب تلك النبوات، وأن نسترد الينا ميل الرأي الأوروبي العام. وما نسترده الا بانقلاب فيه الخير اذ يكون بارادتك وبأمر منك، محفوفا بسياج من حكمتك. ولنقم البرهان لفرنسا وانكلترا وألمانيا وايطاليا على أن شعبنا وديننا لا يمسكاننا في الذي نحن فيه من ضعف وفساد، ومما سمعنا لأجله مر الملام. يقولون أنا متنا، فعلينا أن نعمل كما يعمل الأحياء. وليس في الذي أعرض على جلالتكم من خطر، وما ببدعة لم يأتها أحد قبلنا. والأمة التركية بحمد الله لا تحب أن تطير على أجنحة الخيال، بل اقتبس من ماضي الأمم، وأرجو أن تقوم حكومتكم بما قامت به الحكومات الأخرى يوم أحدقت بها الخطوب لننجو من سبيل نجاتها.

مولاي، ما نحن أول أمة مال الزمان عليها فأفسد كل صالح فيها وأوهن قواها، ولن نكون آخر أمة يصيبها ما

---

(27) انظر ابن خلدون "المقدمة"، جI الكتابI، الدار التونسية للنشر 1984 فصل في أن الأمة اذا غلبت وصارت في ملكة غيرها أسرع إليها الفناء. ص169.

أصابنا. بل إن امما أوروبية[28] غيرنا أناخ عليها الدهر بصروفه، وتركها مثلنا في حاجة الى النهوض والتجدد السياسي والاجتماعي. وقد عرضت على جلالتكم كيف اضمحلت الأمة الفرنساوية في القرن الماضي، وكيف عم الضعف صناعتها فكسدت، وثروتها فأفلست مرة في كل عشر سنين، وكيف ساد في طبقاتها حكم الأهواء، حتى قال أحد ساسة ذاك الزمان للملك لويس الخامس عشر[29]: "لم يبق في مملكتك من يفخر بقدره الرفيع فينجو من نقمة وزير، ولا من يحمد الله على ضعته فلا ينال منه كويتب حقير". سقطت هيبة الحكومة في تلك البلاد فما درت أي باب تطرق، ولا عرفت أي طريق تسلك، وكان لها في كل يوم سيرة أخرى، وسقطت فرنسا ولا سيما بعد حرب السنين

---

(28) اشارة الى أن تركيا جزء من أوروبا وأن العنصر التركي ينتمي الى الجنس الأوروبي.

(29) لويس الخامس عشر، ولد بفرساي 1710–1774، ملك فرنسا (1715–1774)، ملك في حداثته تحت وصاية فيليب دورليون وبعد بلوغه الرشد حكم تحت تأثير دوق برمون الذي اشتهر بالعسف وارهاف الحد مما أثار غضب الرعية فاضطر الملك الى ابعاده.

السبع الى صف دول الرتبة الثالثة.

فكيف استردت مقامها، ورجعت اليها القوة في بضع سنين، واستبسل جندها فصدّ غارة أوروبا بأجمعها.

استردت كل هذا لما غيّرت نظاماتها، واذا كان ذلك التغيير المجيد المحفوف بالمخاوف قد أضاع مهجاً وأثكل الأمهات، فذلك لأن الأمة لم تقم به الا في الساعة الأخيرة، ساعة أن بلغت الروح التراقي، ساعة تهب فيها الأمم مسلمة ومسيحية صارخة: لقد فات الوقت ولات حين تقاعس!.

مولاي، خرجت أمة غير الأمة الفرنساوية من مثل المحن التي نزلت بها، فقامت من سقطة خيل أن لا نهوض منها، وكان خلاصها بتغيير نظامها: أراد ملك (بييمونتي) الصغير أن يكون ملك أمة ايطالية كبرى، لكنه ما جمع الجيوش ولا حشد الكوكبات، بل منح أمته دستوراً حراً فملك لساعته قلوب قومه، واستولى على عقول التليان (كذا في الأصل)، وهش الرأي العام لنزعته، وساغ له وهو يلفظ النفس الأخير أن يتنبأ بأن ابنه فيكتور عمانويل يزيد ملكه ثلاثة امثاله، ويضع على رأسه تاجاً من أكبر التيجان الأوروبية وأبهاها. والفضل في هذا كله لكلمة واحدة لفظ بها في حينها، وتلك الكلمة هي: "الحرية".

لدي أمثلة أفصح لساناً، وأسطع برهاناً، كلها جديرة بانعام نظر جلالتكم. أأذكر الأمة النمساوية تقتحم مفاوز الاخطار متكئة على الحرية الدستورية، أم أمة البروسيا تخرج ظافرة في الصيف الماضي بفضل حضارتها لا بفضل مكاحلها الجديدة ذات الابرة كما قالوا، أم غير هذي وتلك؟ ولكني عرضت ما يكفي لاقناع جلالتكم بأن منح الأمم حريتها في هذا الزمان يشد بأس الحكومات ويزيد في قوة الدول. أفمن باعث يدعو الى الظن بأن تركيا تشذ عن هذه السّنة. أم هي أمة ليست من بني الانسان أم هو الدين ينبذنا من حظيرة المدنية، ويحول بيننا وبين بواعث الرقي والرفاه؟ وجلالة مولانا أعلم مني بأن الدين سلطان الأرواح، يهدينا سبلنا الى يوم المعاد ولكنه لا يقرر حقوق الأمم، وأنه اذا لم يمتنع في معاقل الحقائق السرمدية ذهب وذهب معه كل شيء.

مولاي، ليس في هذا الوجود سياستان: مسلمة ومسيحية. العدل واحد، وما السياسة الا العدل يجري على يد السلطان.

ان نظامنا القديم يفنينا: انه أفسد طباع ساستنا، وحط من نفوسهم، فأفسدوا طباع الدولة وحطوا من مقامها، فعلينا أن نخرج عن هذا النظام، وأن لا نعود اليه أبدا، نظام ترزح الأمة تحت أثقاله، ولا يردّ صيحة المهاجم عنا، فعلينا

أن نخرج عنه الى نظام كالذي نراه سائداً في كل مكان، ذاك الذي أنّى نزل أنهض الأمم وبنى للمجد صروحا.

أجدير بنا أن نرى الولايات التي انفصلت عن حكمنا مباشرة، ولا فارق بينها وبيننا دما ودينا، تُهلّل للنظام الحر ونحن نقدم رجلا ونؤخر أخرى؟ ألا تضم سلطنتك من صادقي الوطنية والمخلصين ولاءهم، ومن الساسة المحنكين، أكثر مما تضم مصر وتونس ومولدافيا والافلاق وصربيا؟ بلى، أدعهم يأتوك طائعين، واجعل في كل بلد طائفة يختارها أهلها لا مكرهين، تكشف لك الغطاء عن أمر رعيتك، وتمهد لك سبيل العمل على ما يميل اليه حنانك الأبوي، ثم اسمح للنواب لحشدهم ارادتك في عاصمة ملكك، يشرحون لعرشك السامي حوائج الأمة، ويرفعون لمقامك العالي رغائبها[30].

كان احد الأطباء يقول: "أعطني ذراعاً من النسيج أعطك رجلاً شريفاً" وانك لتستطيع يا مولاي بما تمنح من الحقوق المكفولة برعايتك، أن يكون لك رعايا أولو جدٍّ أولو عزم في صناعتهم ماهرون، يشكرونك على نعمة الحرية التي

(30) انظر محمد بيرم الخامس: "ملاحظات سياسية"، ص20–21.

أنعمت عليهم، ويسبحون بحمدك يوم ترفع عنهم المغارم، وترد المظالم، ويتفانون في خدمتك، ويعملون لخيرك وخيرهم، وخير الدولة: يثقفون عقولهم، ويهذبون نفوسهم، ويستردون فضائل الاجداد ويبرزون اذا أذن مؤذنهم كماة بواسل قد وطنوا النفس على أن يفوزوا أو يموتوا، ملتفين حول عرشك لافتداء سلطانك، انه أمسى لما عز لديهم نعم الكفيل.

ليس من قصدي هنا أن أشرح نظام الحكومة الدستورية التي أرجو نيلها منطبقة على أحوال الأمة، موافقة لأخلاقها وتقاليدها ومرافقها، فاني سأقدم لجلالتك الدستور الذي وضعناه أنا وصحبي.

في علم جلالتكم أني لست من ذوي الحاجات ألتمس مركزاً، أو استجدي ميزة وعطاء، وانما طمعي وأجهر به أن أبلغ جلالتكم رغبة السواد الأعظم من أهل سلطنتكم مسيحيين ومسلمين، وغضاضة الاغتراب تخف عني اذا استطعت عرض حقيقة الأمر على مقامكم الرفيع.

يا جلالة السلطان إرجع الى ضميرك قبل غيره ينبئك بما وجب عليك في هذا الزمان، حيث أخذت رعيتك الحيرة، وحاق بها الاندحار في كل معنى، ذاك عمل ماجد، لا يأتيه إلا من خصه الله بفصيلة الاقدام، من فعله خلّد

التاريخ أثره وما بقي مخلوق الا شكره.

مولاي، اذا كان الزمان لم يسعدك كما أسعد أحد أجدادك الأكرمين، فلم تك أنت الذي أقمت صرح هذه الدولة العثمانية العظمى، فانه ادخر للك مجداً باذخاً يوم ترد عليها مجدها، ويوم تكون الناهض الكريم بها من رقدتها. ان صوت الوطنيين الصادقين، بل صوت الملايين من رعاياك، نصارى ومسلمين، يشاركني في دعوتك الى هذا المقام الأسمى. فأنت الجدير به، وهو الجدير أن يرفع اسمك بين أسماء أولئك العظماء الذين تكبر الخلائق شأنهم وتشدو بفضلهم كل الأمم.

مصطفى فاضل
باريس 1866[31].

المترجم: أحمد فتحي زغلول

(31) حرر مصطفى فاضل باشا الخطاب في نفس السنة التي تم ابعاده فيها عن وطنه تركيا وهو نزيل باريس التي استقر بها نهائياً إثر عزله من الوزارة في 12 فيفري 1866

المصادر والمراجع

1) المصادر:

– بيرم الخامس (محمد): "ملاحظات سياسية في التنظيمات اللازمة للدولة العلية"، مطبعة المقتطف بمصر 1898.

– فاضل باشا (مصطفى): "من أمير الى سلطان" طبع بعناية التليلي (بشير) في كراسات تونس العدد 95–96، الثلاثيتين الثالثة والرابعة 1976.

2) المراجع الأساسية:

– ابن عبد الجليل (المنصف) وعمران (كمال): "محمد بيرم الخامس ببيليوغرافية تحليلية مع ثلاث رسائل نادرة"، بيت الحكمة، قرطاج 1989.

– التليلي (بشير): "دراسات حول التاريخ الاجتماعي التونسي في القرن التاسع عشر"
(Etudes d'histoire sociale tunisienne du XIXe siècle)
نشر الجامعة التونسية 1974.

– التليلي (بشير): "العلاقات الثقافية والأيديولوجية بين الشرق والغرب في تونس خلال القرن التاسع عشر (1830–1880)"

(Les rapports culturels et idéologiques entre l'Orient et l'Occident en Tunisie au XIXe siècle (1830-1880)) .

– عبد السلام (أحمد): "المؤرخون التونسيون في القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر" (Les historiens tunisiens des XVII^ème, XVIII^ème, XIX^ème siècles). Librairie C. Klincksieck 7^e

المطبعة الرسمية، تونس 1973.

3) المراجع الثانوية العامة:

– ابن أبي الضياف (أحمد): "اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان"، تونس 1963–1965.

– ابن خلدون (عبد الرحمان): "المقدمة" الدار التونسية للنشر 1984.

– ابن طباطبا المعروف بابن الطقطقا محمد بن علي: "الفخري"، دار صامد، بيروت، لبنان (د.ت).

– ابن عاشور (محمد الفاضل): "الحركة الأدبية والفكرية في تونس"، الطبعة الثانية للدار التونسية للنشر 1983.

– ابن سالم (عمر): "قبادو، حياته وآثاره وتفكيره الاصلاحي"، نشرية مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة الدراسات الأدبية، العدد 1، سنة 1975.

– دوركهايم (أميل): "أصول الحياة الدينية" باريس، 1912.
– الغزالي: "التبر المسبوك في نصائح الملوك"، مصر 1312، سركيس معجم 1411.
– الشنوفي (منصف): تحقيق مقدمة أقوم المسالك وتحليل نصوصها مع جداول وملحقات وفهارس، الدار التونسية للنشر 1972.
– الشنوفي (علي): تحقيق "الرحلة الحجازية" تحليل المحتوى واضافة جداول وملحقات وفهارس، الشركة التونسية للتوزيع 1976/1396.

الفهرس

سحب من هذا الكتاب 5.300 نسخة
في طبعته الأولــى.

طبـع بمطبعة بيـطا 56 نهج ايران

هذه السلسلة حضارية ثقافية. لا تطال المجال العقدي والفقهي فلهما أهلهما، بل تنطلق من القضايا الراهنة، في المستوى المعرفي والثقافي في المفهوم الشامل والفلسفي وتثير المسائل الحضارية الشائكة. وهي تكتفي بالإثارة دون فرض الحلول وتسطير سبل النجاة فهي تطمح إلى أن تعد للمستقبل وهو يستدعي منا الكفاءة والطاقة على مواجهة أنفسنا لترويضها على أن تنحت وجودها في الوضع الملائم والناجع

كمال عمران

الثمن : 2,500 د.ت ***